رجال مسلم

الذين ضعفهم ابن حجر في التقريب ورواياتهم في الصحيح

إعداد
الدكتور عبد الله بن محمد حسن دمفو
الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية
كلية التربية - جامعة الملك عبد العزيز

دار ابن القيم
دار ابن عفان


بسم الله الرحمن الرحيم

رجال مسلم

الطبعة الأولي

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

رقم الإيداع	٢٠٠٣/١١٧٧٤
الترقيم الدولي	977-6052-88-6





دار ابن القيم للنشر والتوزيع

هاتف: ٨٢٧٤٥٤٥ - فاكس: ٨٠٥٦٥٥٤

الدمام- مدينة العمال - ص.ب: ٢٠٧٤٥

الرمز البريدى:٣١٩٥١ بريد الخبر

المملكة العربية السعودية

دار ابن عفان

للنشر والتوزيع

القاهرة:١١ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر

ت: ٥٠٦٦٤٢٠ - محمول: ٠١٠١٥٨٣٦٢٦

الجيزة: تليفكس: ٣٢٥٥٨٢٠ ص.ب ٨بيين السرايات

جمهورية مصر العربية

E-mail:ebnaffan@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسَلين، سيِّدنا ونبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنَّ أصحَّ الكتب بعد كتاب الله تعالى صحيحا الإمام أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري، والإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، ذلك أنَّهما اتَّبعَا في تأليفهما طرقاً بالغة في الاحتياط والدِّقَّة لم تكن لغيرهما من الكتب، وانتقيا أحاديثهما من آلاف الأحاديث التي كانا يحفظانها، وراعيا أن تتوافر فيهما أرقى شروط الصِّحَّة من اتِّصال السَّند، وثقة الرواة، وخلوِّها مِن الشذوذ والعلَّة القادحة، ولذلك تلقَّتهما الأُمَّة بالقبول، وفي هذا يقول: الإمام النووي: « اتَّفق العلماء رحمهم الله على أنَّ أصحَّ الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقَّتهما الأُمَّة بالقَبول »[(١)].

على أنَّ النَّاظرَ والممارسَ لهذين الكتابَين يجد ـ أحياناً ـ خروجاً عن بعض شروط الصحَّة المتقدِّمة، ومنها شرط « ثقة الراوي »، فلا يجد التزاماً بهذا الشرط في جميع الرواة الذين ذُكروا في الصحيحين، فقد ينزل حالهم إلى درجة أدنى من درجة الثقة، لكن هذا لا يُعتبَر قادحاً في صحَّة أحاديثهما؛ لأنهما لَم يُخرِّجا لمثل هؤلاء إلاَّ وقد تحقَّقا من صحَّة روايتهم وعدم دخول الوهم والخطأ عليها، بل إنَّ الإمام مسلماً قد صرَّح في مقدِّمة صحيحه بأنَّه قد يُخرِّج لهم من باب الإتباع لرواية الثقات، وفي هذا يقول الإمام ابن

---

(١) المنهاج (١/ ١٢٠).

الصلاح واصفاً منهج الإمام مسلم في إخراجه للرواة في صحيحه: « ذكر مسلم رحمه الله أنّه يُقسِّم الأخبار ثلاثةَ أقسام:

الأول: ما رواه الحفاظ المتقنون (وهم على شرط رجال الحديث الصحيح).

الثاني: ما رواه المستورون المتوسِّطون في الحفظ والإتقان (وهم شرط رجال الحديث الحسن).

الثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون (وهم شرط رجال الحديث الضعيف أو شديد الضعف).

فإذا فرغ من القسم الأول أتبَعه بذكر القسم الثاني، وأمَّا الثالث فلا يُعرِّج عليه »[(١)].

وما ذكره رحمه الله من قوله: « وأمَّا الثالث (يعني: ما رواه الضعفاء والمتروكون) فلا يُعرِّج عليه » كلامٌ مجملٌ يحتاج إلى تفصيل وبيان، ذلك أنّه عطف المتروكين الموصوفين بشدَّة الضعف الذين لا ينجبر ضعفهم، على الضعفاء الذين ينجبر ضعفهم، والإمام مسلم رحمه الله قد التزم في كتابه بعدم إخراجه للمتروكين، وقد وفَّى بما التزم، فلم يُعرِّج على هؤلاء، وأمَّا الضعفاء فقد أخرج لهم على ندرة، ومن هنا نشأت فكرة هذه الدراسة.

حدود الدراسة:

نظراً لأنَّ كتاب الحافظ ابن حجر « تقريب التهذيب » يُعتبر خلاصة الكتب التي أُلِّفت في بيان حال رجال أصحاب الكتب الستة، وقد تميَّز عن صِنوِه « الكاشف » للحافظ الذهبي بأنّه التزم أن يذكر خلاصة حال الراوي

(١) صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح (ص:٩١).

في كلِّ ترجمة[١]، وهو أمرٌ لَم يلتزم به الذهبيُّ في الكاشف، ولذلك تلقَّاه الباحثون وطلبة العلم بالقبول، وجعلوه عمدة لهم، لذلك اعتمدتُ حكمه في الرواة مدار الدراسة.

ثمَّ إنِّي اقتصرتُ على الرواة المتكلَّم فيهم في صحيح مسلم فقط، ولم تشتمل على دراسة الرواة المتكلَّم فيهم في صحيح البخاري، وذلك لأنَّ الحافظ ابن حجر قد تكفَّل بالدِّفاع عنهم في كتابه الماتع « هدي الساري »؛ حيث أفرد الفصل التاسع في سياق أسماء مَن طُعن فيه من رجال البخاري، والجواب عن الاعتراضات الواردة عليهم، وتمييز مَن أخرج له منهم في الأصول أو في المتابعات والاستشهادات[٢].

وبناءً عليه، فلَم تشمل الدراسةُ الرواةَ المتكلَّم فيهم الذين شارك مسلمٌ البخاريَّ في الإخراج لهم، بل الذين انفرد بهم الإمام مسلم فقط، كما لم تشمل الدراسةُ الرواةَ الذين حكم عليهم الحافظ بقوله: « مقبول »، وذلك لأنَّهم أساس مشروع علميٍّ تبنَّاه قسم السنة وعلومها بكليَّة أصول الدِّين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتمَّ توزيعُه على عدد من طلاب الدراسات العليا، ومن باب أولى أن استبعدت الدراسة الرواة الذين نزلت مرتبتهم عن الثقة الذين هم من رجال الحديث الحسن، أصحاب المرتبة الرابعة[٣]، الذين يصفهم الحافظ بقول: « صدوق »، أو « لا بأس به »، وكذلك أصحاب المرتبة الخامسة الذين هم في الأصل من رجال الحديث الحسن، لكنَّهم نزلوا عن المرتبة الرابعة قليلاً، والذين يصفهم الحافظ بقوله:

---

(١) التقريب (ص:٧٣).

(٢) هدي الساري (ص:٣٨٤ ـ ٤٥٦).

(٣) انظر مراتب الجرح والتعديل عنده في مقدِّمة التقريب (ص:٧٤ ـ ٧٥).

« صدوق يهم »، أو « صدوق له أوهام »، وذلك لأنَّ أصحاب هائين المرتبتين يَندرجون تحت القسم الثاني ـ حسب تقسيمه ـ الذي عبَّر عنهم ابن الصلاح بقوله: « ما رواه المستورون والمتوسِّطون في الحفظ والإتقان »، كما تقدَّم.

وبناءً على ما ذكرتُ فقد اشتملت الدراسة على رواة مسلم الذين انفرد بهم عن البخاري، وحكم عليهم الحافظ بعبارات الضعف المنجبر، كقوله: « ضعيف، ليِّن الحديث، فيه لين، مجهول، ليس بالقوي، سيء الحفظ »، وهم أصحاب المراتب من السادسة إلى التاسعة عنده، عدا مَن وُصف بقوله: « مقبول ».

الدراسات السابقة:

لَم أجد من المعاصرين مَن درس هذا الجانب فيما يتعلَّق بصحيح مسلم دراسة وافية، سوى الباحث / سلطان بن سند العكايلة، الذي تقدَّم إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بدراسة للحصول على درجة الماجستير عام ١٤٠١ هـ عنوانها: « الرواة المتكلَّم فيهم في صحيح مسلم »، بإشراف شيخنا الدكتور / محمود الميرة حفظه الله، وتقع في (٦٣٤) صفحة[1]، وهو عملٌ قيِّم، وجهد مبارَك، إلاَّ أنَّ هناك مغايرة بين عملي وعمله من عدَّة جوانب أهمُّها:

١ ـ أنَّه بنَى كتابَه على ما ذكره الحاكم النيسابوري في « المدخل إلى

---

(١) للباحث عواد الخلف دراسة جيِّدة بعنوان: « روايات المدلِّسين في صحيح مسلم »، وهي مطبوعة حديثاً بدار البشائر عام (١٤٢١هـ)، وتقع في (٥٥٩) صفحة، إلاَّ أنَّها عن المدلِّسين لا عن الرواة الضعفاء.

الصحيحين »، في فصل: مَن عِيبَ على مسلم إخراج حديثهم[1]، في حين أنّي بنيتُ دراستي هذه على كتاب التقريب للحافظ ابن حجر.

٢ ـ أنّه أدخل كثيراً مِمَّن نزل عن درجة الثقة، وهم من رجال الحديث الحسن، وقد أشار مسلمٌ في مقدِّمته أنّه سيخرج لهم، كحرملة بن يحيى، وسويد بن سعيد، وأحمد بن عبد الرحمن بن وهب، وغيرهم، وقد اقتصرتُ في دراستي على الرواة الذين في مرتبة الحديث الضعيف ضعفاً منجبراً، الذين لم يُشِر الإمام مسلم إلى أنّه سيخرج لهم.

٣ ـ عدد التراجم التي بنى عليها بحثه ثلاث وأربعون ترجمة[2]، في حين أنَّ عددَها في دراستي خمس عشرة ترجمة، ولَم أشترك معه إلاَّ في أربع تراجم فقط هي:

ـ عبد الله بن أبي صالح السمَّان.

ـ عبد الله بن عمر بن حفص.

ـ سليمان بن قرم.

ـ عمر بن حمزة العمري.

وتفرَّدت دراستِي بباقي التراجم البالغ عددها إحدى عشرة ترجمة.

والباحث قد ذكر في بحثه أنّه لَم يدَّع استيعاب كل من تُكلّم فيه في صحيح مسلم[3].

٤ ـ اقتصر الباحث ـ غالباً ـ في ذكر روايات الراوي على ما أورده الإمام

---

(١) الرواة المتكلم فيهم (ص: ب).

(٢) المرجع السابق، فهرس الرواة (ص:٦٣٢ ـ ٦٣٤).

(٣) المرجع السابق (٥٩٩).

مسلم في صحيحه، ولم يخرِّجها من غيره، وقد صرَّح بأنَّ هذا منهجه[١]، وقال في الخاتمة: « قد أوردت النصوص إيراد سعدِ الإبل »[٢].

أمَّا دراستي فتميَّزت بتخريج الرواية من طريق الراوي المتكلَّم فيه؛ بهدف الوقوف على أسباب إخراج مسلم لها[٣].

٥ ـ لَم يَسق الباحث جميع روايات الراوي في صحيح مسلم، فقد أورد مثلاً في ترجمة سليمان بن قرم روايةً واحدةً[٤]، في حين أنَّ مسلماً أخرج له روايتين كما سترى.

وكذلك في ترجمة عبد الله بن عمر العُمري، أورد له رواية واحدة[٥]، في حين أنَّ مسلماً أخرج له روايتين كما سيأتي في الدراسة.

منهجي في الدراسة:

١ ـ قرأتُ التقريب عدَّة مرَّات حتى أستخرج الرواة الذين ينطبق عليهم شرط الدراسة كما تقدَّم في حدودها.

٢ ـ صدَّرت الترجمة بكلام الحافظ ابن حجر على الراوي في كتاب التقريب، ثم أورد كلامَه عليه في مصنفاته الأخرى إن كان قد تكلَّم عليه.

٣ ـ توسَّعتُ في إيراد كلام النقاد على الراوي جرحاً وتعديلاً؛ وذلك للوقوف على صحَّة حكم الحافظ، وهل يُوافق عليه أم لا؟ ثم ذكرت خلاصةَ حاله إن لَم يكن متَّفقاً على تضعيفه.

---

(١) الرواة المتكلم فيهم (ص: هـ).
(٢) المرجع السابق (٥٩٩).
(٣) انظر: نتائج هذه الدراسة في الخاتمة (ص:١١٦، وما بعدها).
(٤) الرواة المتكلِّم فيهم (ص:٣٤٦ ـ ٣٤٧).
(٥) المرجع السابق (ص:٤٠٢).

٤ ـ سبرتُ صحيح مسلم للوقوف على روايات الراوي، ورجعت إلى برنامج (صخر) في الحاسب الآلي للاطمئنان بأنّه لَم يَفُتنِي من رواياته شيء.

٥ ـ خرَّجتُ الحديث من طريق الراوي المتكلَّم فيه فقط، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج تبيِّن سبب إخراج مسلم له، إضافة إلى أنّي لَم أُرِد الإطالة بالتوسُّع في التخريج؛ إذ المقصود يحصل بالمنهج الذي سرتُ عليه.

٦ ـ راعيتُ في التخريج تقديم المراجع التي دخلت من طريق مسلم، ثمَّ من طريق شيخه، وهكذا حتى أصل إلى الراوي صاحب الترجمة.

٧ ـ أتبعتُ كلَّ رواية وتخريجها بما توصَّلت إليه من نتائج.

وبناءً على هذا المنهج تكوَّنت الدراسة مِمَّا يلي:

١ ـ **المقدِّمة**: فذكرت فيها أسباب اختياري الموضوع، وحدود الدراسة، والدراسات السابقة، ومنهجي فيها.

٢ ـ **الباب الأول**: الرواة الذين لا يُسلَّم للحافظ ابن حجر تضعيفه لهم.

٣ ـ **الباب الثاني**: الرواة الذين يُسلَّم للحافظ ابن حجر تضعيفه لهم.

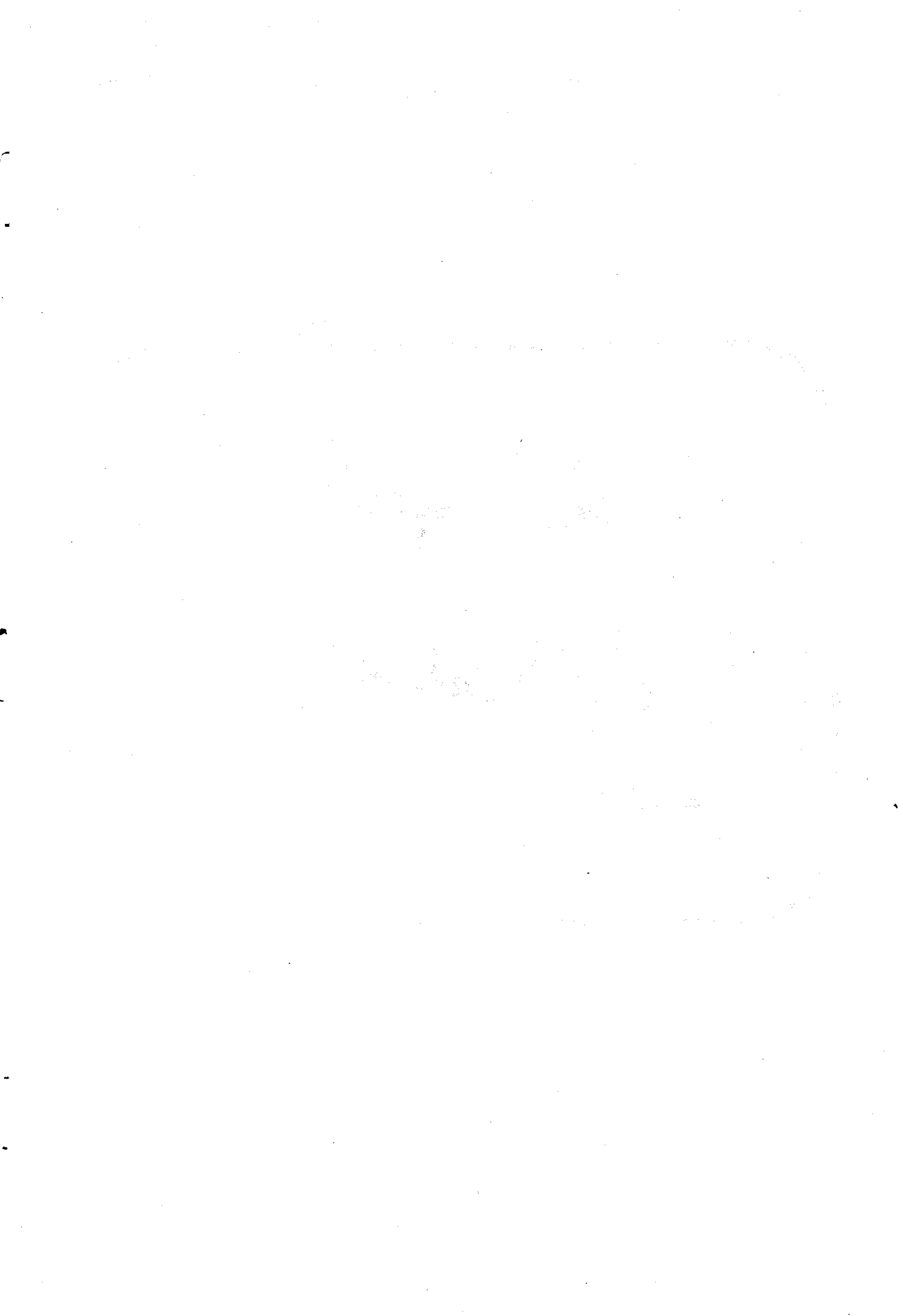
٤ ـ **الخاتمة**: ذكرت فيها أهمَّ نتائج الدراسة.

٥ ـ **فهرس المراجع والموضوعات.**

هذا، وإنّي أحمدُ الله عزَّ وجلَّ حمداً كثيراً أن وفَّقنِي لإتمام هذه الدراسة، وأستغفر الله العظيم من كلِّ زلل أو خطأ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

الباب الأول

الرواة الذين لا يُسلَّم للحافظ ابن حجر تضعيفه لهم



١ ـ الوليد بن أبي الوليد: عثمان، وقيل: ابن الوليد، مولى عثمان، أو ابن عمر المدني، أبو عثمان.

قال الحافظ: « ليِّن الحديث، من الرابعة. بخ م ٤ »[(١)].

روى عنه من أهل مصر: الليث بن سعد، وسعيد بن أبي أيوب، وعبد الله ابن لهيعة، وبكير الأشج، وغيرهم، ولذلك نسبه بعض من ترجم له بأنّه مصري.

أقوال النقاد فيه:

قال فيه أبو زرعة الرازي: « ثقة»[(٢)].

وقال ابن معين: « ثقة، يروي عنه أهل مصر »[(٣)].

واعتمد ابنُ شاهين توثيقَ ابن معين له، فذكره في الثقات[(٤)].

وقال الآجري: « سألت أبا داود عن الوليد بن أبي الوليد؟ فقال فيه خيراً »[(٥)].

وقال الفسوي: « مصري ثقة »[(٦)].

وقال العجلي: « مصري، تابعي، ثقة »[(٧)].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « ربَّما خالف على قلَّة روايته »[(٨)].

---

(١) التقريب (ص:٦٧٨، رقم:٧٤٦٤).
(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٢٠).
(٣) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٦٣٤).
(٤) أسماء الثقات (ص:٣٣٧).
(٥) سؤالات الآجري (٢/ ١٨٤).
(٦) المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٥٨).
(٧) الثقات بترتيب الهيثمي (ص:٤٦٦).
(٨) الثقات (٧/ ٥٥٢).

وقال الذهبي: « ثقة، مصري »[(١)].

وصحّح الترمذي حديثه كما سيأتي في التخريج.

ولم أقف على من ضعّفه غير الحافظ ابن حجر رحمه الله.

الخلاصة:

وكما ترى فإنّ الوليد بن أبي الوليد ثقة، بل ومتفق على توثيقه، إلاّ ما كان من ابن حبان، وعليه فلا يوافق الحافظ ابن حجر رحمه الله على حكمه بأنّه ليّن الحديث، ويظهر أنّه معذورٌ فيما قاله، فربّما لَم يقف على توثيق الأئمّة له، بدليل أنّه لَم يذكر في ترجمته في كتابه تهذيب التهذيب سوى قول ابن حبان المتقدم فقط[(٢)]، وربّما ذهل عن ذلك؛ لأنّ الحافظ المزي أورد في ترجمته توثيق أبي زرعة، وثناء أبي داود عليه، إضافة إلى قول ابن حبان[(٣)]، والله تعالى أعلم.

رواياته في صحيح مسلم:

لَم يخرج الإمام مسلم لهذا الراوي سوى حديثٍ واحد في كتاب البر والصلة والآداب، باب: فضل صلة أصدقاء الأب والأمّ ونحوهما، الحديث رقم: (٢٥٥٢)، وساقه من ثلاث طرق، حيث قال:

حدّثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح، أخبرنا عبد الله بن وهب، أخبرني سعيد بن أبي أيوب، **عن الوليد بن أبي الوليد**، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر: أنّ رجلاً من الأعراب لقيه بطريق مكة، فسلّم

(١) الكاشف (٢/ ٣٥٦).
(٢) تهذيب التهذيب (٤/ ٣٢٧).
(٣) تهذيب الكمال (٣١/ ١٠٨).

عليه عبد الله، وحمله على حمار كان يركبه، وأعطاه عمامة كانت على رأسه، فقال ابن دينار: فقلنا له: أصلحك الله! إنّهم الأعراب، وإنّهم يرضون باليسير، فقال عبد الله: إنَّ أبا هذا كان وُداً لعمر بن الخطاب، وإنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: « إنَّ أبرَّ البرِّ، صلةُ الولد أهلَ وُدِّ أبيه ».

حدَّثني أبو الطاهر، أخبرنا عبد الله بن وهب، أخبرني حيوة بن شريح، عن ابن الهاد، عن عبد الله بن دينار، به مختصراً.

حدَّثنا حسن بن عليّ الحلواني، حدَّثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، حدَّثنا أبي، والليث بن سعد، جميعاً عن يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد، عن عبد الله بن دينار، به، بنحوه.

تخريج الحديث من طريق الراوي:

الحديث أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٨٠) من طريقي أبي الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح، وأحمد بن سعيد.

وأبو عوانة في مستخرجه (كما في إتحاف المهرة لابن حجر ٨/ ٥١٦)، (٩٨٨٣) ـ وليس في المطبوع من المستخرج ـ عن يونس بن عبد الأعلى.

ثلاثتهم عن ابن وهب به.

وأخرجه عبد الله بن المبارك في البر والصلة (ص:٤٤)، (٨٥) عن حيوة ابن شريح، عن أبي عثمان الوليد بن أبي الوليد، عن عبد الله بن دينار، به مختصراً.

ومن طريق ابن المبارك أخرجه:

الترمذي في جامعه (٤/ ٣١٣)، (١٩٠٣)، وقال: « هذا إسناد صحيح، وقد روي هذا الحديث عن ابن عمر من غير وجه ».

وابن حبان في صحيحه (الإحسان)، (٢/ ١٧٣)، (٤٣٠).

كما أخرجه أحمد في مسنده (١٠/ ١٤) (٥٧٢١).

والبخاري في الأدب المفرد (فضل الله الصمد: ١/ ١١٦)، (٤١).

وعبد بن حميد في مسنده (المنتخب ص:٢٥٣)، (٧٩٤).

وأبوعوانة في مستخرجه (الموضع السابق) من طريقي أبي يحيى بن أبي مسرة، ويوسف بن مسلّم.

خمستهم (أحمد والبخاري وعبد وأبو يحيى ويوسف) عن عبد الله بن يزيد المقرئ، عن حيوة بن شريح، عن أبي عثمان الوليد بن أبي الويد، به.

وكما ترى في التخريج فإنَّ الوليد لَم يتفرّد برواية الحديث، بل تابعه عليها يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد كما جاء عند مسلم، وهو ثقةٌ مكثرٌ كما قال الحافظ ابن حجر والذهبي[1]، بل إنَّ مسلماً صدَّر الباب برواية الوليد، وقدَّمها على رواية يزيد مِمَّا يشعر بأنَّه يرى ثقة الوليد بن أبي الوليد، والله أعلم.

* * *

(١) انظر: التقريب (ص:٦٠٢)، والكاشف (٢/ ٣٨٥).

٢ ـ أبو سعيد الشامي، عن ورَّاد مولى المغيرة بن شعبة، قيل: هو كثير رضيع عائشة، وقيل: عمرو بن سعيد الثقفي، وقيل: عبد ربِّه، وقيل: هو الحسن البصري، وقيل: آخر.

قال الحافظ: « مجهول، لا يُعرف اسمه، من السادسة. م »(١).

أقوال النقاد فيه:

اختلفت أقوال النُّقاد في اسم هذا الراوي، وبناءً عليه حكم عليه الحافظ ابن حجر بالجهالة، كما وصفه الذهبي بالجهالةِ في الميزان(٢)، وسكت عنه في الكاشف(٣).

وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « عبد ربِّه، أبو سعيد الشامي، يروي عن ورَّاد كاتب المغيرة »(٤).

وصوَّب الإمام النووي هذا القولَ بناءً على أنّه اختيار الإمام البخاري في تاريخه، وغيره من الأئمّة(٥).

لكن الإمام البخاريَّ لَم يجزم بهذا، بل ولم يُصرِّح به، غاية ما فيه أنّه أورد حديثه الذي سيأتي في ترجمة عبد ربِّه عن كاتب المغيرة، وذكر اختلاف الأوجه التي روي بها الحديث(٦).

وقد أوضح ابن أبي حاتم هذا الاختلاف فقال: « عبد ربِّه، روى عن

---

(١) التقريب (ص:٧٤٤)، (٨١٣٠).
(٢) الميزان (٤/ ٥٢٩).
(٣) الكاشف (٢/ ٤٢٩)، (٦٦٥١).
(٤) الثقات (٧/ ١٥٥).
(٥) المنهاج (٥/ ٩٤).
(٦) التاريخ الكبير (٦/ ٨٠).

ورّاد كاتب المغيرة بن شعبة، وربّما أدخل بينه وبين ورّاد أبا سعيد »(١).

وهذا يدلُّ على أنَّ عبد ربّه غيرُ أبي سعيد.

ولذلك لَم يجزم الإمام الدارقطني بأنّه عبد ربّه، فقال بعد أن أورد الاختلاف: « فلعل اسم أبي سعيد: عبد ربه »(٢).

أمَّا أبو عوانة فقال بعد أن أخرج الحديث في مستخرجه: « يُقال إنَّ أبا سعيد هذا هو كثير، رضيع عائشة »(٣).

وقد ترجم ابن عبد البر له في الاستغناء، وقال: « أبو سعيد رضيع عائشة، كثير ابن عبيد »(٤).

لكنه خالف هذا القول في التمهيد، فقال بعد أن روى الحديث: « أبو سعيد هذا أظنُّه الحسن البصري »(٥)، ولم أقف على من وافقه عليه.

أما أبو أحمد الحاكم فقد ترجم لأبي سعيد هذا، وقال: « عمرو بن سعيد القرشي، ويُقال الثقفي مولاهم ... وقد أخرجت فيما تقدَّم كثير بن عبيد أبا سعيد رضيع عائشة ... كنّاه ابن عون، فلا أدري أهما اثنان أم واحد؟ ويُحتمل أن يكونا واحداً، لكن محمود بن إبراهيم بن سميع سَمَّى على حسب ما نذكره، ويُقال إنّه كان أحد مَن يحسن هذه الصنعة، فالله أعلم بالصواب من القولين ... ».

ثم روى الحاكم الحديثَ بإسناده فقال:

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٤٢).

(٢) التهذيب (٤/ ٥٢٩).

(٣) إتحاف المهرة (١٣/ ٤٤٥).

(٤) الاستغناء (٢/ ٩٠٤).

(٥) التمهيد (٢٣/ ٨٠).

أخبرنا أبو عروبة الحرَّاني، ثنا بندار ويحيى بن حكيم، قالا: ثنا معاذ بن معاذ، ثنا ابن عون، عن أبي سعيد، قال: أنبأني ورَّاد كاتب المغيرة ... الحديث.

ثم قال الحاكم:

« أخبرنا أحمد بن عمير، قال: قال محمود ـ يعني ابن إبراهيم بن سميع ـ: أبو سعيد عمرو بن سعيد، رجل من قريش »[1].

الترجيح:

الذي يظهر لي ـ والله أعلم ـ رجحان ما ذهب إليه أبو أحمد الحاكم من أنَّ أبا سعيد هذا هو عمرو بن سعيد القرشي، وذلك للقرائن التي تؤيِّده، ولم تكن للأقوال الأخرى، وهي:

١ ـ جزم محمود بن إبراهيم بن سميع بأنَّه هو، في حين أنَّ مَن قال بغير هذا القول لَم يجزم، فأبو عوانة قال: « يُقال إنَّ أبا سعيد هذا هو كثير رضيع عائشة »، والدارقطني قال: « فلعل اسم أبي سعيد عبد ربِّه »، وقد تقدَّم توجيه ما ذكره الإمام البخاري في تاريخه، وابن عبد البر قال: « أبو سعيد هذا أظنُّه الحسن البصري »، وقد تقدَّم اختلاف عبارته في التمهيد.

٢ ـ أنَّ كلام محمود بن إبراهيم بن سميع له وجاهته، فهو أحد علماء معرفة الرجال كما أفاده أبو أحمد الحاكم.

٣ ـ أنَّ تكنية عمرو بن سعيد بأبي سعيد أنسب لاسم والده.

٤ ـ أنَّ عمراً هذا ثقفيٌّ، وشيخه ورَّاد ثقفيٌّ أيضاً، وأما نسبته إلى الشام فربَّما كان ذلك لمروره بها، أو إقامته فيها مدَّة غير يسيرة، والله أعلم.

---

(١) الأسامي والكنى (ق ١٧٣/ ب)، وليست الترجمة في الجزء المطبوع.

الخلاصة:

يتّضح مِمّا سبق رجحان قول مَن قال بأنّ أبا سعيد هذا هو عمرو بن سعيد القرشي، وعليه فإنّ وصف الحافظ له بالجهالة فيه نظر.

وعمرو بن سعيد هذا ثقة، وثّقه ابن سعد[(١)]، وقال النسائي: « ثقة »[(٢)]، وكذلك قال العجلي[(٣)]، وذكره ابن حبان في الثقات[(٤)]، ولم أقف على مَن جرحه.

رواياته في صحيح مسلم:

لَم يخرّج الإمام مسلمٌ لهذا الراوي سوى حديثٍ واحد في كتاب المساجد، باب: استحباب الذّكر بعد الصلاة، الحديث (رقم:٥٩٣).

وساقه من خمسة طرق، حيث قال:

حدَّثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا جرير، عن منصور، عن المسيب بن رافع، عن ورَّاد مولى المغيرة بن شعبة، قال: كتب المغيرة بن شعبة إلى معاوية، أنّ رسول الله ﷺ كان إذا فرغ من الصلاة سلَّم قال: « لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كلِّ شيء قدير، اللّهمَّ لا مانع لِما أعطيتَ، ولا مُعطي لِما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد ».

وحدَّثناه أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو كريب، وأحمد بن سنان، قالوا: حدَّثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن المسيب بن رافع به بمثله.

---

(١) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ٩).

(٢) التهذيب (٣/ ٢٧٣).

(٣) الثقات بترتيب الهيثمي (ص:٣٦٤).

(٤) الثقات (٧/ ٢٢٢).

وحدَّثني محمد بن حاتم، حدَّثنا محمد بن بَكر، أخبرنا ابن جريج، أخبره عبدة بن أبي لبابة: أنَّ ورَّاداً مولى المغيرة قال: كتب المغيرة بن شعبة إلى معاوية، فذكره بمثله.

وحدَّثنا حامد بن عمر البكراوي، حدَّثنا بشر يعنِي ابنَ المفضل، ح.

وحدَّثنا ابن المثنى، حدَّثني أزهر، جميعاً عن ابن عون، **عن أبي سعيد**، عن ورَّاد كاتب المغيرة بن شعبة به، بمثله.

وحدَّثنا ابن أبي عمر المكي، حدَّثنا سفيان، حدَّثنا عبدة بن أبي لبابة، وعبد الملك بن عُمير، سَمِعَا ورَّاداً كاتب المغيرة، به بمثله.

تخريج الحديث من طريق الراوي:

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ٣٩٤)، (٩٣٤)، وفي الدعاء (٢/ ١١١٩) (٦٩٨) من طريق بشر بن المفضل.

وأخرجه أبو نعيم في مستخرجه (٢/ ١٩١)، (١٣١٥) من طريقي بشر ابن المفضل وأزهر.

وأخرجه أحمد في مسنده (٣٠/ ٩٢) (١٨١٥٨) قال: حدَّثنا روح.

ومن طريق أحمد، أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٢٣/ ٨٠).

وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه (١/ ٥٥٤)، (٢٠٧٤) من طريق روح، وعثمان بن عمر، وأبي داود الطيالسي.

وأخرجه أبو نعيم في الموضع السابق من طريق معتمر بن سليمان.

ستتهم (بشر، وأزهر،وروح، وعثمان، والطيالسي، ومعتمر) عن ابن عون، قال: أنبأني أبو سعيد به، بمثله.

وكما ترى في التخريج، فإنَّ أبا سعيد لَم يتفرَّد بالرواية عن ورَّاد، بل

تابعه ثلاثة عند مسلم، كلهم من الثقات، وهم:

١ ـ المسيب بن رافع الكاهلي، قال فيه ابن حجر: « ثقة »، وقال الذهبي: « حجة »[١].

٢ ـ عبدة بن أبي لبابة الأسدي، قال فيه ابن حجر: « ثقة »، وقال الذهبي: « فاضل ورِعٌ إمام »[٢].

٣ ـ عبد الملك بن عمير الكوفي، قال فيه ابن حجر: « ثقة فصيح عالم، تغيَّر حفظه، وربَّما دلَّس »، وسكت عنه الذهبي[٣].

وتغيُّره غير مؤثِّر في هذا الحديث؛ لمتابعة الثقات له، وكذلك تدليسه غير مؤثر؛ لتصريحه بالسماع في روايته كما عند مسلم.

فلو سُلِّم بجهالة أبي سعيد كما قال ابن حجر والذهبي، فإنَّ هذه المتابعات تبيِّن أنَّه حفظ ما حفظه الثقات، وأنَّ حديثَه صحيح، والله تعالى أعلم.

* * *

(١) التقريب (ص:٥٣٢)، والكاشف (٢/ ٢٦٥).

(٢) التقريب (ص:٣٦٩)، والكاشف (١/ ٦٧٧).

(٣) التقريب (ص:٣٦٤)، والكاشف (١/ ٦٦٧).

٣ ـ أيوب بن خالد بن صفوان بن أوس بن جابر الأنصاري، المدني، نزيل برقة، ويُعرف بأيوب بن خالد بن أبي أيوب الأنصاري، وأبو أيوب جدُّه لأمِّه عمرة.

قال الحافظ: « فيه لين، من الرابعة، م ت س »[(١)].

أقوال النقاد فيه:

بَخلت كتب التراجم بترجمة وافيةٍ له، وسكت عنه الحافظ الذهبي في الكاشف[(٢)].

لكن ذكر الحافظ في التهذيب أنَّ الأزدي قال في ترجمة إسحاق بن مالك التنيسي بعد أن روى حديثاً من طريق أيوب: أيوب بن خالد ليس حديثه بذاك، تكلّم فيه أهل العلم بالحديث، وكان يحيى بن سعيد ونظراؤه لا يكتبون حديثه[(٣)].

وذكره ابن حبان في الثقات[(٤)].

وذكر ابن أبي حاتم أنَّ أباه وأبا زرعة فرَّقا بين أيوب بن خالد بن صفوان الأنصاري، وبين أيوب بن خالد بن أبي أيوب الأنصاري[(٥)]، والصحيح أنّهما واحد كما ذكر الحافظ في التهذيب[(٦)].

---

(١) التقريب (ص:١٤٧/ رقم:٦١٠).
(٢) الكاشف (١/ ٢٦١).
(٣) التهذيب (١/ ٢٠٢).
(٤) الثقات (٦/ ٥٤).
(٥) الجرح والتعديل (٢/ ٢٤٥).
(٦) التهذيب (١/ ٢٠٢).

الخلاصة:

الذي يظهر لي أنّ الراوي لا ينزل إلى درجة الضعف، وأقلّ ما يقال فيه أنّه صدوق، بدليل أنّه لَم يترجم له من ألّف في الضعفاء، وقد احتج به مسلم في صحيحه، وأخرج حديثه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما ـ كما سيأتي في التخريج ـ ويظهر أنّ من تكلّم فيه لروايته هذا الحديث، وقد أعلّه بعض النقاد بأكثر من علّة، وسيأتي في التخريج أنّها لَم تكن من جهة أيوب وأنّه يمكن دفعها.

رواياته في صحيح مسلم:

لَم يخرج مسلم لهذا الراوي سوى حديثٍ واحد في كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب ابتداء الخلق، الحديث رقم: (٢٧٨٩)، وقد ساقه من طريق واحد فقط قال فيه:

حدّثنا سريج بن يونس، وهارون بن عبد الله، قالا: حدّثنا حجاج بن محمد، قال: قال ابن جريج، أخبرني إسماعيل بن أمية، عن **أيوب بن خالد**، عن عبد الله ابن رافع مولى أم سلمة، عن أبي هريرة قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال: « خلق الله عزّ وجلّ التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الإثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبثّ فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة في آخر الخلق، في آخر ساعة من ساعات الجمعة، فيما بين العصر إلى الليل ».

قال إبراهيم[1]: « حدّثنا البسطامي (وهو الحسين بن عيسى)، وسهل بن

---

(١) هو أبو إسحاق بن محمد النيسابوري (ت ٣٣٨هـ) راوية صحيح مسلم، وهذا الإسناد من زياداته على شيخه مسلم، حيث رواه عن شيخه البسطامي (انظر: =

عمار، وإبراهيم بن بنت حفص، وغيرهم، عن حجاج بهذا الحديث.

تخريج الحديث من طريق الراوي:

هذا الحديث مداره على حجاج بن محمد المصيصي، فكلُّ من روى الحديث يلتقي عنده، وقد أخرجه عن سريج بن يونس شيخ مسلم، أبو يعلى في مسنده (١٠/ ٥١٣)، (٦١٣٢).

وعنه ابن حبان في صحيحه (١٤/ ٣٠)، (٦١٦١)، وأبو الشيخ في العظمة (٤/ ١٣٥٨)، (٨٧٥).

وأخرجه عن هارون بن عبد الله شيخ مسلم: النسائيُّ في السنن الكبرى (٦/ ٢٩٣)، (١١٠١٠).

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٤١٣) تعليقاً، وقال: « قال بعضهم: عن أبي هريرة، عن كعب، وهو أصحُّ ».

وأخرجه من طرق مختلفة عن حجاج:

أبو عوانة في مستخرجه كما في إتحاف المهرة لابن حجر (١٥/ ١٢٢)، (١٨٩٩٣)، وليس في المطبوع من المستخرج.

وابن خزيمة في صحيحه (٣/ ١١٧/ رقم:١٧٣١).

والطبري في جامع البيان (٢٤/ ٩٤) سورة فصلت آية (١٠).

وابن منده في التوحيد (١/ ١٨٣/ رقم:١٥٨).

والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٣)، وفي الأسماء والصفات (١/ ٥٨)، و(٢/ ١٢٤)، وقال في الموضع الثاني:

دراسة وافية عن رواياته وزياداته وتعليقاته على صحيح مسلم، بقلمي في مجلة الجامعة الإسلامية ـ العدد ١١١، (ص:١٦٠ ـ ٢٤٦)، وقد طُبعت هذه الدراسة مؤخَّراً في دار ابن عفان وابن القيم عام (١٤٢٣هـ).

هذا حديث قد أخرجه مسلم في كتابه عن سُريج بن يونس، وغيره، عن حجاج بن محمد، وزعم بعض أهل العلم بالحديث أنّه غير محفوظ لمخالفته ما عليه أهل التفسير وأهل التواريخ، وزعم بعضُهم أنّ إسماعيل بن أمية إنّما أخذه عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن أيوب بن خالد، وإبراهيم غير محتجٍّ به.

ثم روى بإسناده إلى علي بن المديني قوله: « ما أرى إسماعيل بن أميَّة إلاّ أخذ هذا إلاّ من إبراهيم بن أبي يحيى ».

قلت (أي: البيهقي): « وقد تابعه على ذلك موسى بن عبيدة الرَّبذي، عن أيوب بن خالد، إلاّ أنّ موسى بن عبيدة ضعيف، وروي عن بَكر بن الشَّرود، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن صفوان بن سُليم، عن أيوب بن خالد، وإسناده ضعيف ».

وقد وافق ابنُ كثير البيهقيَّ فيما ذكره، فقال في تفسيره: « وهذا الحديث من غرائب صحيح مسلم، وقد تكلَّم عليه ابن المديني، والبخاري، وغيرُ واحد من الحفاظ، وجعلوه من كلام كعب، وأنّ أبا هريرة إنّما سمعه من كلام كعب الأحبار، اشتبه على بعض الرواة (يعني: إسماعيل بن أمية)، فجعلوه مرفوعاً، وقد حرَّر ذلك البيهقي »[(١)].

وقال في موضع آخر: « ... وفيه استيعاب الأيام السبعة، والله تعالى قد قال: في ستة أيام »[(٢)].

وجاء عن شيخ الإسلام ابن تيمية ما يؤيِّد إعلال الحديث في نظره، فقال: « وأمَّا الحديث الذي رواه مسلم في قوله (خلق الله التربة يوم السبت) فهو حديث معلولٌ، قدح فيه أئمَّة الحديث كالبخاريِّ وغيره، قال البخاري:

(١) تفسير القرآن العظيم (١/ ٧٢)، سورة البقرة، الآية: (٢٩).
(٢) المرجع السابق (٢/ ٢٣٠)، سورة الأعراف، الآية: (٥٤).

الصحيح أنّه موقوف على كعب، وقد ذكر تعليله البيهقي أيضاً، وبيَّنوا أنّه غلط، ليس مِمَّا رواه أبو هريرة عن النَّبيِّ ﷺ، وهو مِمَّا أنكر الحذَّاقُ على مسلم إخراجه إيَّاه، كما أنكروا عليه إخراج أشياء يسيرة ... »»، وذكرها[١].

وكما ترى فيما تقدَّم من كلام العلماء أنّهم أعلُّوه بأمور ثلاثة:

١ ـ أنَّ إسماعيل بن أمية إنَّما أخذ الحديث عن إبراهيم بن أبي يحيى، وهو ضعيف، وهذا يعني أنَّ إسماعيل دلَّس الرواية فأسقط شيخَه.

٢ ـ أنّه لا يصحُّ مرفوعاً، وإنَّما هو من كلام كعب موقوفاً.

٣ ـ غرابة متنه الذي أفاد استغراق الأيام السبعة، وهو يُعارض ما جاء في كتاب الله من أنَّ الخلقَ كان في ستة أيَّام.

ولم يرِد تصريحٌ منهم بإعلال الحديث من جهة أيوب بن خالد صاحب الترجمة، مِمَّا يشير إلى أنّه عدلٌ عندهم، وأنّه وإن لَم يرْقَ إلى درجة الثقة فلا ينزل إلى درجة الضعيف.

تبقى بعد ذلك الإجابة على العلل الثلاثة السابقة:

١ ـ فأمَّا العلة الأولى فيمكن ردُّها بأنَّ إسماعيل بن أمية ثقة لَم يُتَّهم بالتدليس وإسقاط الشيوخ، ولذلك لَم يرتَض الإمام البخاري كلامَ شيخه علي بن المديني، فلم يُعلَّ الحديثَ بمثل ما ذكره شيخُه، وإنَّما بأنّه لا يصحُّ مرفوعاً، وإنَّما موقوفاً على كعب، فعاد الأمر إلى العلة الثانية[٢].

٢ ـ وأمَّا العلة الثانية فيُعكِّر عليها أنَّ المحفوظ عن كعب الأحبار، وعبد الله بن سلام، ووهب بن منبه ومن يَأخذ عنهم أنَّ ابتداء الخلق كان يوم الأحد، وهو قول أهل الكتاب المذكور في كتبهم، وقدجاء في الدر المنثور

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٢٣٥).

(٢) انظر: الأنوار الكاشفة للمعلمي (ص:١٨٩).

ما يفيد أنَّ ابن أبي شيبة أخرج عن كعب قال: « بدأ الله بخلق السموات والأرض يوم الأحد والإثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس والجمعة، وجعل كلَّ يوم ألف سنة »، وأسنده ابن جرير في أوائل التاريخ، فهذا يدفع أن يكون ما في الحديث من قول كعب[1].

٣ ـ وأمَّا غرابة متنه، فقد فنَّدها الشيخ الألباني بقوله: « وقد توهَّم بعضُهم أنَّه (الحديث) مخالفٌ للآية المذكورة في أول الحديث، وهي أول سورة السجدة، وليس كذلك، وخلاصة ذلك أنَّ الأيام السبعة في الحديث هي غير الأيام الستة في القرآن، وأنَّ الحديث يتحدَّث عن شيء من التفصيل الذي أجراه الله على الأرض، فهو يزيد على القرآن ولا يخالفه، وكان هذا الجمع قبل أن أقف على حديث الأخضر، فإذا هو صريح فيما كنت ذهبتُ إليه من الجمع »[2].

وحديث الأخضر الذي أشار إليه، أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٦/ ٤٢٧)، (١١٣٩٢)، قال: أنا إبراهيم بن يعقوب، قال: حدَّثني محمد بن الصباح، قال: حدَّثنا أبو عبيدة الحداد، قال: نا الأخضر بن عجلان، عن ابن جريج المكي، عن عطاء، عن أبي هريرة: « أنَّ النبيَّ ﷺ أخذ بيدي فقال: يا أبا هريرة، إنَّ الله خلق السموات والأرضين وما بينهما في ستة أيام، ثم استوى على العرش يوم السابع، وخلق التربة يوم السبت، والجبال يوم الأحد، والشجر يوم الإثنين، والتِّقنَ[3] يوم الثلاثاء، والنور يوم الأربعاء،

---

(١) المرجع السابق، وانظر: الدر المنثور (٣/ ١٦٩)، وتاريخ الأمم والملوك (١/ ٤٣).
(٢) مختصر العلو للذهبي (ص:١١٢).
(٣) التِّقن: من معانيه: الطين الرقيق، وبقية الماء الكدر في الحوض، والطبيعة (لسان العرب، مادة: تقن)، ويظهر أنَّ المراد: المعنى الأخير.

والدّوابَّ يوم الخميس، وآدم يوم الجمعة في آخر ساعة من النهار بعد العصر، وخلق أديم الأرض أحمرها وأسودها وطيبّها وخبيثها، من أجل ذلك جعل الله عزّ وجلّ من آدم الطيِّب والخبيث ».

وهذا الإسناد رجاله ثقات، عدا الأخضر بن عجلان، فإنّه صدوق من رجال الحديث الحسن[١]، فالحديث في درجة الاحتجاج.

وكما ترى، فإنَّ ما تقدَّم من توجيه للعلل التي أعلَّ بها الحديث لا يخلو من وجاهة، ويمكن قبولها، لكن المعتمد في قبول الحديث وعدم إنزاله إلى درجة الضعيف ـ في نظري ـ إضافة إلى ما سبق، إنّما هو إخراج مسلم له في كتابه الصحيح، واحتجاجه به على الصورة التي تقدَّم ذكرُها، مِمّا يدلُّ على صحَّته عنده، يؤيِّده إخراج ابن خزيمة وابن حبان له في صحيحيهما كما تقدَّم في التخريج.

وبالتالي فإنَّ أيوبَ بن خالد هذا لا ينزل عن درجة رجال الحديث الحسن، إن لَم يرقَ إلى درجة رجال الحديث الصحيح، والله أعلم.

* * *

(١) التقريب (ص:٩٧)، والكاشف (١/ ٢٣٠).

٤ ـ عبد الله بن أبي صالح السمَّان ـ المدني ـ يُقال له عبَّاد.

قال الحافظ: « ليِّن الحديث، من السادسة، م د ت ق »(١).

أقوال النقاد فيه:

اختلفت الأقوال فيه بين موثِّق ومضعِّف:

فمِمَّن وثَّقه:

علي بن المديني، حيث قال: « كان لأبي صالح ثلاثة بنين، كلُّهم ثقة، سُهيل بن أبي صالح، وعباد بن أبي صالح، وصالح بن أبي صالح، كلُّهم ثقة ثبت »(٢).

لكن الحافظ ابن حجر نقل في التهذيب أنَّ البخاريَّ قال: عن علي بن المديني: « ليس بشيء »(٣).

ووثَّقه ابن معين(٤)، والعجلي(٥).

وقال الساجي والأزدي: « ثقة، إلاَّ أنَّه روى عن أبيه ما لا يُتابع عليه »(٦).

وذكره الذهبي فيمن تكلَّم فيه وهو موثق، وقال: « وُثِّق »(٧)، لكنَّه قال في الكاشف: « مختلفٌ في توثيقه، وحديثه حسن »(٨).

---

(١) التقريب (ص:٣٦٥)، (٣٣٩٠).
(٢) سؤالات ابن أبي شيبة (ص:١١٠).
(٣) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٥٨).
(٤) عن إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/ ٤١٥).
(٥) الثقات بترتيب الهيثمي (ص:٢٤٦).
(٦) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٥٨).
(٧) من تكلم فيه وهو موثق (ص:١٠٥).
(٨) الكاشف (١/ ٥٦٢).

وقد أخرج الترمذي حديثه هذا، وقال: « هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلاَّ من حديث هُشيم، عن عبد الله بن أبي صالح »[١].

وترجم له ابن عدي في الكامل، وسكت عنه، وأخرج له هذا الحديث[٢].

وضعَّفه غيرُهم:

فقد ترجم له العقيلي في الضعفاء، ونقل قولَ البخاري: « منكر الحديث »، وذكر حديثه الذي سيأتي، وقال: « لا يُحفظ إلاَّ عنه، وتابعه عبد الله بن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، وهو دونه »[٣].

وقال ابن حبان: « يتفرَّد عن أبيه بما لا أصل له من حديث أبيه، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد »، وأخرج حديثه هذا[٤].

وقال الحاكم: « روى له (يعني: مسلماً) مستشهداً »، وذكر قول البخاري عن ابن المديني المتقدِّم، ثم قال: « ولعباد بن أبي صالح أحاديث مناكير، يرويها عنه غير الثقات، فأمَّا حديث الثقات عنه فإنَّها مستقيمة، ومسلم رحمه الله قد استشهد به في متابعة الحفاظ »[٥].

الخلاصة:

والذي يظهر أنَّ أقلَّ ما يُقال فيه أنَّه صدوق، لا ينزل عن درجة رجال الحديث الحسن.

---

(١) الجامع (٣/ ٦٣٦).

(٢) الكامل (٤/ ١٦٤٩).

(٣) الضعفاء (٢/ ٢٥١).

(٤) المجروحون (٢/ ١٦٤).

(٥) المدخل إلى معرفة الصحيحين (ص:٥٩٧).

وأمَّا ما نقله العقيلي أنَّ البخاريَّ قال فيه: « منكر الحديث »، فوَهَمٌ؛ لأنّه إنّما قال ذلك في عبد الله بن ذكوان آخر، غير عبد الله بن ذكوان السمَّان الذي معنا[1].

وأمَّا نقلُ البخاريِّ عن علي بن المديني أنّه قال: « ليس بشيء »، فلا ينصرف إلى حاله، وإنّما إلى حديث آخر غير الذي معنا، رواه عباد بن ذكوان، ذلك أنَّ البخاريَّ حينما ترجم لعباد في التاريخ الكبير، قال: روى حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن عبَّاد بن ذكوان، عن ابن عباس رضي الله عنهما في نفقة المتوفى، وقال شعبة، وابن عيينة: عن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما، فقال علي بن المديني: عباد، ليس بشيء في هذا »[2].

يعنِي أنَّ ذِكرَ عباد في هذه الرواية ليس بشيء؛ لأنَّ الصحيحَ فيه: عطاء، عن ابن عباس، لا أنَّ حالَ عبَّاد ليس بشيء، ويؤيِّده أنَّ عليَّ بن المديني نفسه قد وثّق عبَّاداً في سؤالات ابن أبي شيبة عنه، كما تقدَّم.

وإذا كان عبَّادٌ حسنَ الحديث، فتفرّده برواية الحديث لا ينزل به إلى درجة الحديث الضعيف، وقد أخرجه مسلم؛ لأنّه على شرطه في الإخراج لأصحاب الطبقة الثانية، الذين هم رجال الحديث الحسن، كما تقدَّم[3].

رواياته في صحيح مسلم:

لَم يخرِّج مسلم لهذا الراوي سوى حديثٍ واحد، بلفظين متغايرين، لكن معناهما واحد، في كتاب الإيمان، باب: يمين الحالف على نية المستحلف،

(١) التاريخ الكبير (٣/ ٨٤).

(٢) التاريخ الكبير (٦/ ٣٨).

(٣) انظر: التمهيد (ص:٣).

برقم: (١٦٥٣)، وساقه من طريقين حيث قال:

حدَّثنا يحيى بن يحيى، وعمرو الناقد، قال يحيى: أخبرنا هُشيم بن بَشير، عن عبد الله بن أبي صالح، وقال عمرو: حدَّثنا هُشيم بن بَشير، أخبرنا عبد الله بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « يَمينُك على ما يُصدِّقك عليه صاحبُك ».

وقال عمرو: « يُصدِّقك به صاحبُك ».

وحدَّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدَّثنا يزيد بن هارون، عن هُشيم، عن عبَّاد بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « اليمين على نيَّة المستحلف ».

تخريج الحديث من طريق الراوي:

أخرجه باللفظ الأول:

أحمد في المسند (١٢/ ١٣) (٧١١٩) عن هُشيم، به.

ومن طريق هُشيم أخرجه:

أبو داود في سننه (٣/ ٥٧٢)، (٣٢٥٥) من طريقين عن هُشيم، في أحدهما (عباد بن أبي صالح)، وفي الآخر: (عبد الله بن أبي صالح)، ثم قال: « هما واحد، عبد الله بن أبي صالح، وعباد بن أبي صالح ».

والترمذي في جامعه (٣/ ٦٣٦)، (١٣٤٥)، وقال: « هذا حديث حسن غريب، وعبد الله بن أبي صالح هو أخو سُهيل بن أبي صالح، لا نعرفه إلاَّ من حديث هُشيم، عن عبد الله بن أبي صالح ».

وأخرجه كذلك في العلل الكبير ـ بترتيب أبي طالب ـ (١/ ٥٥٢)، (٢٢٠)، وقال: « سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث هُشيم، لا أعرف أحداً رواه غيره ».

وابن ماجه في سننه (١/ ٦٨٦)، (٢١٢١).

والدارمي في سننه (٢/ ٢٤٥)، (٢٣٤٩).

والعقيلي في الضعفاء (٢/ ٢٥١)، وقال: « لا يُحفظ إلاَّ عنه، وتابعه عبد الله بن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، وهو دونه ».

وابن حبان في المجروحين (٢/ ١٦٤)، وقال: « وهذا خبرٌ مشهور لعبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن جدِّه، عن أبي هريرة ».

والحاكم في المستدرك (٤/ ٣٠٣)، وقال: « هذا حديث صحيح الإسناد إن شاء الله، فإنَّ الشيخين لَم يحتجَّا بعبد الله بن أبي صالح، لكن روى له مسلم، على أنَّ له شاهداً من حديث عبد الله بن سعيد المقبري، وأمره يقرب من أمر عبد الله ابن أبي صالح ».

(وكلام الحاكم هذا ساقطٌ من النسخة المطبوعة، وهو في المخطوط كما في حاشية مختصر استدراك الحافظ الذهبي لابن الملقن ٦/ ٢٩٣٨).

وقال الذهبي في التلخيص (كما في حاشية المرجع السابق): « قلت: رواه مسلم، وفيه عبد الله بن أبي صالح، وهو صالح »، وجاء في المطبوع: « رواه مسلم وابن أبي صالح ».

وأبو نعيم في الحلية (٩/ ٢٢٥)، (١٠/ ١٢٧).

والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٦٥)، وفي الصغرى (٤/ ١٠٧)، (٤٠٤٧).

والخطيب في موضح أوهام الجمع (١/ ٢٦٨) من عدة طرق.

والبغوي في شرح السنة (١٠/ ١٤٠)، (٢٥١٤)، وقال: « هذا حديث صحيح، لا يُعرف إلاَّ من حديث هُشيم، وعبد الله بن أبي صالح هو أخو سُهيل بن أبي صالح ».

وأخرجه باللفظ الثاني:

ابن ماجه في سننه (١/ ٦٨٥)، (٢١٢٠).

والقضاعي في مسند الشهاب (١/ ١٧٨)، (٢٥٩).

والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٦٥)، وفي الصغرى (٤/ ١٠٨)، (٤٠٤٨).

والخطيب في موضح أوهام الجمع (١/ ٢٦٧)، وقال: « هكذا رواه يزيد عن هُشيم، عن عباد، وتابعه عمرو بن عون الواسطي، وكان أحد الأثبات المجوِّدين، فرواه عن هُشيم، عن عباد، ورواه مسدَّد وأحمد بن حنبل وأبو كريب محمد بن العلاء وعمرو بن زرارة وأحمد بن منيع البغوي ومحمد بن هشام المروزي، كلهم عن هُشيم، عن عبد الله بن أبي صالح، وهذا يدلُّ على أنَّ عبد الله هو عباد، وأنَّ هُشيماً كان تارة يذكر اسمه، وتارة يذكر لقبه ».

وأخرجه كذلك البغوي في شرح السنة (١٠/ ١٤١)، (٢٥١٥).

جميع من تقدَّم من طريق هشيم، عن عباد بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وكما ترى في التخريج، فإنَّ مدارَ هذا الحديث على هُشيم، عن عبد الله ابن أبي صالح، ولا يُعكِّر عليه شهرة هُشيم بالتدليس؛ لأنَّه عنعن الرواية مرَّة، وصرَّح بالسماع مرة أخرى، فلا يبقى إلاَّ عبد الله بن أبي صالح، وقد تقدَّم في خلاصة حاله أنَّه صدوق على شرط مسلم في إخراجه لأصحاب الطبقة الثانية من المستورين والمتوسِّطين، وهو إنَّما أخرج روايتَه دون أن يسوق لها طرقاً ومتابعات على عادته؛ لأنَّ طرقَ الحديث الأخرى لا ترتقي إلى درجة الحديث الصحيح، بل ولا الحسن.

فطريق عبد الله بن سعيد المقبري الذي تقدَّم في كلام بعض من أخرج الحديث:

أخرجه أحمد في مسنده (١٤/ ١١١) (٨٣٧٨)، والحاكم في المستدرك (كما في حاشية مختصر استدراك الذهبي لابن الملقن ٦/ ٢٩٤١، وهو ساقط من المطبوع)، والمزيُّ في تهذيب الكمال (١٥/ ١٢٠).

لكنّه ضعيف جدًّا؛ لشدَّة ضعف عبد الله بن سعيد، فهو متروك كما قال الحافظ ابن حجر، وحكم عليه الذهبي بأنّه واهٍ[(١)].

وأمَّا طريق يحيى بن أبي الحجاج، عن عوف الأعرابي، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، فأخرجه ابن عدي في الكامل (٧/ ٢٦٧٧).

لكنّه أقلُّ حالاً من طريق عبد الله بن أبي صالح، وذلك من أجل يحيى ابن أبي الحجاج، والراجح فيه أنّه ليِّن الحديث، ولم أجد من وافق ابن عدي في قوله: « لا أرى بحديثه بأساً ».

انظر: التقريب (ص:٥٩٨)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٣٤٧).

وهذا الطريق يتقوَّى بمتابعة عبد الله بن أبي صالح، فيرتقي إلى الحسن لغيره، وربَّما كان مجيء الحديث من هذا الطريق المقبول، الذي أفاد عدم تفرّد عبد الله بن أبي صالح بروايته له دور في تصحيح بعض من تقدَّم من الأئمة له، كالحاكم والبغوي، إضافة إلى إخراج مسلم له.

وقد أجاد محقق مختصر استدراك الذهبي لابن الملقن الدكتور سعد الحميد في الدفاع عن صحيح مسلم، وعدم التسليم بحكم الحافظ على عبد الله بن أبي صالح بأنّه ليِّن الحديث، حيث قال في حاشية (٦/ ٢٩٤٢):

« وقد تأثر ابن حجر بما قيل في عبد الله هذا، فقال في التقريب: ليِّن الحديث. ويترتب على ما سبق من الكلام في عبد الله هذا القدح في حديث في صحيح مسلم لَم يخرجه مسلم إلاَّ من طريقه، ولو كان كذلك لكان من

---

(١) التقريب (ص:٣٠٦)، والكاشف (١/ ٥٥٨)، وانظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٣٤٥).

جملة الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على مسلم، ولم أجد الدارقطني ذكره في تتبعه لمسلم، والترمذي من الأئمة الذين لهم قدمٌ في بيان علل الأحاديث، ومع ذلك فقد حسَّن الحديث، وقال البغوي: هذا حديث صحيح لا يُعرف إلاَّ من حديث هُشيم. ولم ينفرد عبد الله بالحديث، بل تابعه عبد الله بن سعيد ويحيى بن أبي الحجاج ... والحديث يزداد قوة بالطريق التي رواها يحيى بن أبي الحجاج، وأما التي رواها عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري فضعيفةٌ جدًّا »، والله أعلم.

* * *

٥ ـ محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي، أبو هشام الرفاعي، الكوفي، قاضي المدائن.

قال الحافظ: « ليس بالقوي، من صغار العاشرة، وذكره ابن عدي في شيوخ البخاري، وجزم الخطيب بأنّ البخاري روى عنه، لكن قد قال البخاري: رأيتهم مجمعين على ضعفه، مات سنة ثمان وأربعين. م ت[١] ق »[٢].

أقوال النقاد فيه:

اختلف العلماء فيه بين معدِّلٍ ومجرِّحٍ:

فوثّقه البرقاني؛ إذ سأله الخطيب البغدادي عنه فقال: « ثقة، أمرني أبو الحسن الدارقطني أن أخرِّج حديثه في الصحيح »[٣].

وقال أحمد بن عبد الله بن صالح: « كوفي لا بأس به »[٤].

وقال يحيى بن معين: « ما أرى به بأساً »[٥].

وقال مسلمة: « لا بأس به »[٦].

وذكره العجلي في الثقات وقال: « لا بأس به »[٧].

---

(١) جاء في مطبوعة التقريب « د »، والصحيح « ت » كما في التهذيب، وحديثه عند الترمذي برقم (١١٠٦).

(٢) التقريب (ص:٥٩٨)، (٦٤٠٢).

(٣) تاريخ بغداد (٣/ ٣٧٦).

(٤) المرجع السابق.

(٥) رواية ابن محرز (١/ ٩٠).

(٦) التهذيب (٣/ ٧٣٥).

(٧) الثقات بترتيب الهيثمي (ص:٤١٦).

وروى له الترمذي حديثاً، وحكم عليه بقوله: « هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ »[١].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: « كان يخطئ ويخالف »[٢].

وذكره الذهبي فيمن تكلّم فيه وهو موثق وقال: « روى عنه مسلم، وله مناكير جمّة »[٣]، وسكت عنه في الكاشف[٤].

وذهب غيرُ واحدٍ من العلماء إلى تضعيفه:

فقال البخاري: « يتكلمون فيه »[٥].

وقال ابن عدي: « قد أنكر على أبي هشام الرفاعي أحاديث عن أبي بكر بن عياش، عن ابن إدريس، عن مشايخ الكوفة، يطول ذكرهم »[٦].

وقال أبو حاتم: « ضعيف، يتكلمون فيه، وذكر أنَّ أبا نمير قال فيه:كان أضعفنا طلباً وأكثرنا غرائب »[٧].

وقال النسائي: « ضعيف »[٨].

وقال أبو أحمد الحاكم: « ليس بالقوي عندهم »[٩].

وقال الحسين بن إدريس: « سمعت عثمان بن أبي شيبة يقول: « أبو

---

(١) الجامع (٣/ ٤١٤).
(٢) الثقات (٩/ ١٠٩).
(٣) (ص:١٧٢).
(٤) الكاشف (٢/ ٢٣١).
(٥) التاريخ الأوسط (٢/ ٣٥٧).
(٦) الكامل (٦/ ٢٢٧٧).
(٧) الجرح والتعديل (٨/ ١٢٩).
(٨) الضعفاء والمتروكون (ص:٢٢٣).
(٩) عن التهذيب (٣/ ٧٣٥).

هشام الرفاعي رجلٌ حسن الخلق، قارئ للقرآن، قال: ثم سألت عثمان وحدي عن أبي هشام الرفاعي فقال: لا تخبر هؤلاء، إنّه يسرق حديث غيره فيرويه، قلت: أعلى وجه التدليس أو على وجه الكذب؟ فقال: كيف يكون تدليساً وهو يقول: حدّثنا ».

وقال محمد بن عبد الله الحضرمي: « ألقيتُ على ابن نمير حديثاً فقال: ألقه على أهل الكوفة كلّهم، ولا تُلْقِهِ على أبي هشام فيسرقه »[1].

الخلاصة:

الذي يظهر والله أعلم أنّ هذا الراوي لا ينزل عن درجة « صدوق »؛ فأربعة من المعدّلين قالوا فيه: « لا بأس به »، ووثّقه البرقاني والدارقطني كما يفهم من أمره بتصحيح حديثه، ويحمل تضعيف من ضعّفه على الجرح المفسَّر الذي ذكره ابن عدي وهو من أهل السبر لأحاديث الراوي، من أنّ له مناكير عن أبي بكر بن عياش، عن ابن إدريس، عن مشايخ الكوفة، ويلتقي هذا مع من ذكر أنّه يسرق حديث غيره فيرويه، فتنكر عليه تلك الأحاديث؛ لأنّه لَم يسمعها، وسيأتي أنّه من شيوخ مسلم، وأنّه روى له حديثين مقروناً بغيره، ومن روايته عن محمد بن فضيل.

الاختلاف في الراوي هل هو شيخ البخاري أو لا؟

أشار الحافظ في ترجمته التي تقدّمت إلى الاختلاف في هذا الراوي، هل هو شيخ البخاري أو أنّ شيخه محمد بن يزيد البزاز.

وأوّل من عدّه من شيوخه ابنُ عدي، حيث قال: محمد بن يزيد بن

---

(١) التهذيب (٣/ ٧٣٥).

رفاعة، أبو هشام الكوفي، من أهل الكوفة، ومحمد بن إسماعيل استشهد بحديثه[١].

وتابعه في ذلك الخطيب البغدادي حيث قال في ترجمته: « روى عنه محمد ابن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج »[٢].

ووافقهما أبو الوليد الباجي الذي قال: « والذي عندي أنّه (يعني الرفاعي والبزاز) رجلٌ واحدٌ»[٣].

لكن جمهور العلماء ـ وقولهم الراجح ـ لَم يوافقوهم على ذلك ففرّقوا بينهما، وذكروا أنّهما رجلان مختلفان، مثل:

ـ محمد بن إسحاق بن منده[٤].

ـ وأحمد بن محمد الكلاباذي[٥]، والحسن بن محمد الصاغاني[٦] حيث قالا: محمد بن يزيد البزاز، وليس بأبي هشام محمد بن يزيد بن محمد بن كثير.

ـ ومحمد بن طاهر المقدسي ابن القيسراني، حيث قال في ترجمة البزاز: « وليس بأبي هشام الرفاعي، وغلط في هذه الترجمة ابن عدي، فقال: هو أبو هشام الرفاعي. وليس به، وأبو هشام محمد بن يزيد روى عنه مسلم وحده نذكره في أفراده »[٧].

ـ وابن عساكر حيث قال في ترجمة البزاز: « هو غير ابن رفاعة، وذكر ابن

---

(١) أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه (ص:١٩٤).
(٢) تاريخ بغداد (٣/ ٣٧٥).
(٣) التعديل والتجريح (٢/ ٦٨٩).
(٤) أسامي مشايخ البخاري (ص:٧٤).
(٥) الهداية والإرشاد (٢/ ٦٨٧).
(٦) أسامي شيوخ البخاري (ص:١١٩).
(٧) الجمع بين رجال الصحيحين (٢/ ٤٦٥).

عدي أنّه أبو هشام، وما أراه أصاب »[١].

ويظهر أنَّ الضياء المقدسي يوافقه في ذلك فلم يتعقّبه في جزء الأوهام في المشايخ النُّبّل.

وسار على التفرقة بينهما من ألّف في رجال الكتب الستة، بل إنَّ المزي صرّح بغلط من عدَّهما واحداً، فقال في ترجمة البزاز: « هكذا ذكره البخاري وأبو حاتم وغيره مفرداً عن أبي هشام الرفاعي، وهو صحيح، وزعم بعض من ذكر شيوخ البخاري أنّه أبو هشام الرفاعي، وذلك غلط لا شك فيه »[٢].

رواياته في صحيح مسلم:

روى عنه مسلم في صحيحه حديثين فقط:

الحديث الأول:

أخرجه في كتاب الزكاة، باب: الترغيب في الصدقة، الحديث رقم: (١٠١٣)، وساقه من طريق واحد قال فيه:

حدَّثنا واصل بن عبد الأعلى، وأبو كريب، **ومحمد بن يزيد الرفاعي**، واللفظ لواصل، قالوا: حدَّثنا محمد بن فضيل، عن أبيه، عن أبي حازم، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « تقيءُ الأرضُ أفلاذَ أكبادها أمثال الأسطوان من الذهب والفضة، فيجيء القاتل فيقول: في هذا قَتلتُ، ويجيء القاطع فيقول: في هذا قَطعتُ رحِمي، ويجيء السارق فيقول: في هذا قُطعت يدي، ثم يَدَعُونه فلا يأخذون منه شيئاً ».

---

(١) المعجم المشتمل (ص:٢٨٢).

(٢) تهذيب الكمال (٢٧/ ٣٥).

تخريج الحديث من طريق الراوي:

ضاق عليَّ مخرج الحديث من طريقه، فلم أجده، وقد أخرجه البغوي في شرح السنة (١٥/ ٣٤)، (٤٢٤١) من طريق مسلم، لكنَّه اقتصر على رواية واصل فقط.

كما رواه عن واصل:

الترمذي في جامعه (٤/ ٤٩٣)، (٢٢٠٨) وقال: « هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلاَّ من هذا الوجه ».

وأبو يعلى في مسنده (١١/ ٣٢)، (٦١٧١).

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان) (١٥/ ٩٠)، (٦٦٩٧).

وأبو عوانة في مستخرجه (كما في الإتحاف لابن حجر) (١٥/ ٥٠)، (١٨٨٤٣).

وأبو نعيم في مستخرجه (٣/ ٨٩)، (٢٢٦٦).

ثلاثتهم من طريق واصل به.

وكما ترى، فإنَّ مسلماً لَم يرو الحديث عن محمد بن يزيد منفرداً به، بل مقروناً بواصل بن عبد الأعلى، وهو ثقة[1]، وأبي كريب محمد بن العلاء وهو ثقة حافظ[2].

الحديث الثاني:

أخرجه في كتاب الفتن، أول باب: لا تقوم الساعة حتى يَمرَّ الرجل بقبر ....، الحديث رقم: (١٥٧)، وقبله حديث رقم: (٢٩٠٧)، وساقه من طريقين قال فيهما:

---

(١) التقريب (ص:٥٧٩)، والكاشف (٢/ ٣٤٦).

(٢) التقريب (ص:٥٠٠)، والكاشف (٢/ ٢٠٨).

حدَّثنا قتيبة بن سعيد، عن مالك بن أنس فيما قُرئ عليه، عن أبي الزناد، عن الأعرج عن أبي هريرة: أنَّ رسول الله ﷺ قال: « لا تقوم الساعة حتَّى يَمُرَّ الرجل بقبر الرَّجل فيقول: يا ليتنِي مكانه ».

حدَّثنا عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان بن صالح، **ومحمد بن يزيد الرفاعي**، واللفظ لابن أبان، قالا: حدَّثنا ابن فضيل، عن إسماعيل، عن أبي حازم، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « والذي نفسي بيده لا تذهب الدنيا حتَّى يَمُرَّ الرَّجل على القبر فيتمرَّغ عليه، ويقول: يا لَيتَنِي كنت مكان صاحب هذا القبر، وليس به الدِّين إلاَّ البلاء ».

تخريج الحديث من طريق الراوي:

ضاق عليَّ مخرج الحديث، فلم أجده إلاَّ في سنن ابن ماجه (٢/ ١٣٤٠)، (٤٠٣٧) عن واصل بن عبد الأعلى، ثنا ابن فضيل، به بمثله.

لكنَّه من طريق مالك مشهور، فقد أخرجه البخاري في صحيحه، الحديث رقم: (٧١١٥) به بمثله.

وكما ترى فإنَّ مسلماً لَم يرو الحديث عن محمد بن يزيد وحده، بل مقروناً بعبد الله بن عمر بن محمد بن أبان وهو وإن قال فيه الحافظ: « صدوق »[١]، إلاَّ أنَّ الذهبيَّ وثَّقه في الكاشف[٢].

كما يظهر أنَّ مسلماً أخرج روايته للزيادة التي في متن الحديث، والتي لَم ترد في طريق مالك، وهي أنَّ ذلك من انتشار البلاء والفتن، وليس من قلَّة المال، والله أعلم.

---

(١) التقريب (ص:٣١٥).

(٢) الكاشف (١/ ٥٧٨).

٦ ـ عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمن العمري المدني.

قال الحافظ: « ضعيف، عابدٌ، من السابعة، مات سنة إحدى وسبعين، وقيل بعدها. م ٤ »[١].

وقال في الفتح: « ضعيف »[٢].

أقوال النقاد فيه:

اختلفت الأقوال فيه بين معدِّلٍ ومجرِّح.

فمِمَّن وثَّقه:

يعقوب بن شيبة، حيث قال: « ثقة، صدوق، في حديثه اضطراب »[٣].

والخليلي حيث قال: « ثقة، إلاَّ أنَّ الحفاظ لَم يرضَوا حفظَه، ولَم يُخرَّج لذلك في الصحيحين »[٤].

وأنزله بعض الأئمة عن درجة التوثيق، كابن معين الذي قال: « ليس به بأس »، لكنه زاد في موضع آخر: « صالح »[٥].

واعتمد ابن شاهين كلام ابن معين، فذكره في الثقات[٦].

وترجم له العجلي في الثقات، وقال: « لا بأس به »[٧].

---

(١) التقريب (ص:٣٧٢)، (٣٤٨٩).

(٢) فتح الباري (٢/ ١٣٢، ٥٦٨)، (٥/ ٤٥)، (٩/ ٣٨٦).

(٣) تاريخ بغداد (١٠/ ٢٠).

(٤) الإرشاد (١/ ١٩٣)، وكلامه فيه نظر، فهو من رجال مسلم.

(٥) رواية الدقاق (ص:٦٣، ٥٦).

(٦) تاريخ أسماء الثقات (ص:١٨٦).

(٧) الثقات بترتيب الهيثمي (ص:٢٦٩).

وقال ابن عدي: « ولعبد الله بن عمر حديث صالِح، وأروى مَن رأيت عنه: ابن وهب، ووكيع، وغيرهما من ثقات المسلمين، وهو لا بأس به في رواياته، وإنَّما قالوا به لا يلحق أخاه عبيد الله، وإلاَّ فهو في نفسه صدوق لا بأس به »[١].

وتعدَّدت أقوال الذهبي في تحسين حاله، فقال مرةً: « صدوق حسن الحديث »[٢]، وقال مرَّة: « صدوق في حفظه شيء »[٣]، وقال في موضع آخر: « حديثه يتردَّد فيه الناقد، أمَّا إن تابعه شيخٌ في روايته فذلك حسن قويٌّ إن شاء الله »[٤]، وسكت عنه في الكاشف، وذكر أنَّ مسلماً روى له مقروناً[٥].

وقال السخاوي: « كان صالِحاً، عالماً، خيِّراً، صالِح الحديث »[٦].

وضعَّفه غير واحد من العلماء:

فقال ابن سعد: « كان كثيرَ الحديث يُستضعَف »[٧].

وذكره البخاري في ضعفائه[٨]، وقال في موضع آخر: « ذاهب، لا أروي عنه »[٩].

---

(١) الكامل (٤/ ١٤٦١).

(٢) المغني (١/ ٣٤٨).

(٣) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٦٥).

(٤) السير (٧/ ٣٤١).

(٥) الكاشف (١/ ٥٧٧).

(٦) التحفة اللطيفة (٢/ ٣٦٦).

(٧) الطبقات الكبرى ـ القسم المتمم ـ (ص:٣٦٨).

(٨) الضعفاء الصغير (ص:١٣٣).

(٩) ترتيب علل الترمذي الكبير (٢/ ٩٦٨).

وقال أبو حاتم: « يُكتب حديثه، ولا يُحتجُّ »[١].

وضعَّفه النسائي في موضع[٢]، وقال في آخر: « ليس بالقويِّ »[٣].

وقال أحمد: « ليِّن الحديث »[٤].

وذكر الخطيب أنَّ ابن المدينيَّ ضعَّفه، وأنَّ صالِح جزرة قال: « يُليَّن، مختلط الحديث »[٥].

وقال ابن حبان: « كان مِمَّن غلب عليه الصلاح والعبادة، حتى غفل عن ضبط الأخبار، وجودة الحفظ للآثار، فرفع المناكير في روايته، فلما فحش خطؤه استحق الترك »[٦].

وضعفه الدارقطني فقال: « وأمَّا عاصم ـ يعني أخاه ـ فضعيف، قريب من عبد الله »[٧].

وذكره العقيلي في الضعفاء[٨].

ووصفه البيهقي بكثرة الوهم[٩].

وقال ابن رجب: « ليس بالحافظ »[١٠].

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ١١٠).

(٢) الطبقات ـ ضمن رسائل في علوم الحديث ـ (ص:٥٨).

(٣) الضعفاء (ص:١٤٦).

(٤) العلل برواية المروذي (ص:٨٨).

(٥) تاريخ بغداد (١٠/ ٢٠).

(٦) المجروحون (٢/ ٧).

(٧) سؤالات البرقاني (ص:٧٥).

(٨) الضعفاء (٢/ ٢٨٠).

(٩) السنن الكبرى (٦/ ٣٢٥).

(١٠) جامع العلوم والحكم (ص:١١٧)، الحديث (١٢).

الخلاصة:

الذي يظهر لي أنّه لا يرقى إلى درجة الثقة، وإنّما ضعَّفه مَن ضعَّفه للأوهام التي وقعت له لاختلاطه، والنُّقاد الذين وصفوه بأنّه في مرتبة رجال الحديث الحسن ليسوا قلة، ولا يُمكن إغفالهم، وعليه فالراجح في حاله أنّه: صدوق له أوهام.

رواياته في صحيح مسلم:

أخرج له مسلمٌ في صحيحه حديثين، هما:

الحديث الأول:

في كتاب الحدود، باب: حد السرقة ونصابها، الحديث رقم: (١٦٨٦)، وساقه من طريقين، ذكر في الطريق الأولى متابعة مالك له، وحشد في الطريق الثاني متابعات عديدة له، من بينها متابعة أخيه عبيد الله، فقال:

حدَّثنا يحيى بن يحيى، قال: قرأتُ على مالك، عن نافع، عن ابن عمر: « أنَّ رسول الله ﷺ قطع سارقاً في مِجَنٍّ قيمتُه ثلاثة دراهم ».

حدَّثنا قتيبة بن سعيد، وابن رُمح، عن الليث بن سعد، ح. وحدَّثنا زهير ابن حرب، وابن المثنى، قالا: حدَّثنا يحيى (هو القطان)، ح. وحدَّثنا ابن نُمير، حدَّثنا أبي، ح. وحدَّثني أبو بكر بن أبي شيبة، حدَّثنا علي بن مسهر،كلُّهم عن عبيد الله، ح.

وحدَّثني زهير بن حرب، حدَّثنا إسماعيل (يعنِي ابنَ عُليَّة)، ح. وحدَّثنا أبو الربيع، وأبو كامل، قالا: حدَّثنا حمَّاد، ح. وحدَّثني محمد بن رافع، حدَّثنا عبد الرزاق، أخبرنا سفيان، عن أيوب السختياني، وأيوب بن موسى،

وإسماعيل بن أميَّة، ح. وحدَّثني عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، أخبرنا أبو نعيم، حدَّثنا سفيان، عن أيوب، وإسماعيل بن عُلية، وعبيد الله، وموسى بن عقبة، ح.

وحدَّثنا محمد بن رافع، حدَّثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج، أخبرني إسماعيل ابن أمية، ح.

وحدَّثني أبو الطاهر، أخبرنا ابن وهب، عن حنظلة بن أبي سفيان الجُمحي، **وعبد الله بن عمر**، ومالك بن أنس، وأسامة بن زيد الليثي.

كلُّهم عن نافع، عن ابن عمر، عن النَّبيِّ ﷺ بمثل حديث يحيى عن مالك، غير أنَّ بعضَهم قال: « قيمته »، وبعضهم قال: « ثمنه ثلاثة دراهم ».

تخريج الحديث من طريق الراوي:

أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١٤/ ٣٧٧) من طريق عبد الله بن عمر تعليقاً، وقال في (١٤/ ٣٧٥): « هذا أصحُّ حديث يُروى عن النَّبيِّ ﷺ في هذا الباب، لا يختلف أهل العلم بالحديث في ذلك ».

وقال في (١٤/ ٣٨١): « ليس شيء من هذه الأحاديث التي وردت بذكر (المجن) أصح من إسناد حديث ابن عمر عند أهل العلم بالنقل ».

وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه (١٤/ ١١٦)، (٦٢٢٩)، لكنَّه أبهم عبد الله بن عمر بقوله: وغيرهم، فقال: حدَّثنا يونس بن عبد الأعلى، قال: أنبأ ابن وهب، قال: أخبرني حنظلة بن أبي سفيان، ومالك بن أنس، وأسامة ابن زيد، وغيرهم، عن نافع، عن ابن عمر.

وابن وهب إنَّما يروي الحديث عن أربعة، هؤلاء الثلاثة، إضافة إلى عبد الله بن عمر، كما هو واضح من روايته التي أخرجها مسلم.

الحديث الثاني:

في كتاب الآداب، باب: النهي عن التكنّي بأبي القاسم ... الحديث رقم: (٢١٣٢)، وساقه من طريق واحد فقط، قال فيه:

حدَّثني إبراهيم بن زياد (وهو الملقب بسَبَلان)، أخبرنا عبَّاد بن عبَّاد، عن عبيد الله بن عمر **وأخيه عبد الله**، سمعه منهما سنة أربع وأربعين ومائة يُحدِّثان عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: « إنَّ أحبَّ أسمائكم إلى الله عبد الله وعبد الرحمن ».

تخريج الحديث من طريق الراوي:

أخرجه من طريق مسلم: البغوي في شرح السنة (١٢/ ٣٣٣)، (٣٣٦٧)، وقال: « هذا حديث صحيح ».

وأخرجه من طريق سَبلان: أبو عوانة في مستخرجه (كما في إتحاف المهرة لابن حجر) (٩/ ٢٣٩)، (١١٠٠٠)، وليس في المطبوع من المستخرج.

والطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٣٧٠)، (١١٣٧٤).

والحاكم في المستدرك (٤/ ٢٧٤)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه »!! ووافقه الذهبي!!

والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٣٠٦).

وأخرجه من طريق عدة عن عبد الله العمري: أحمد في مسنده (٢/ ٢٤).

والترمذي في جامعه (٥/ ١٣٣)، (٢٨٣٤)، وقال: « هذا حديث غريب من هذا الوجه ».

وابن ماجه في سننه (٢/ ١٢٢٩)، (٣٧٢٨).

والدارمي في سننه (٢/ ٣٨٠)، (٢٦٩٥)، وجاء في المطبوع « عبيد الله بن

عمر »، وهو تصحيف، والتصويب من إتحاف المهرة (٩/ ١١٤)، (١٠٦٢٣).

وابن عدي في الكامل (٤/ ١٤٦٠).

والخطيب في تاريخ بغداد (١٠/ ٣٢٣).

وكما ترى فإنَّ مسلماً لَم يخرج رواية عبد الله بن عمر العمري للحديثين منفرداً بهما، بل تابعه في الحديث الأول غير واحد من الثقات، منهم الإمام مالك بن أنس، كما تابعه في هذا الحديث والحديث الثاني أخوه عبيد الله، ولذلك قال النووي في شرحه للحديث الثاني: « قوله عن عبيد الله بن عمر وأخيه عبد الله، هذا صحيح؛ لأنَّ عبيد الله ثقة حافظ ضابط، مجمعٌ على الاحتجاج به، وأمَّا أخوه عبيد الله فضعيف لا يجوز الاحتجاج به، فإذا جمع بينهما الراوي جاز، ووجب العمل بالحديث اعتماداً على عبيد الله »[1].

قلت: وما ذكره الإمام النووي يتعيَّن لو سلَّمنا باتفاق العلماء على ضعف عبد الله بن عمر، وقد تقدَّم في دارسة حاله أنَّه كما لا يرقى إلى درجة الثقة، فلا ينزل إلى درجة الضعف، والله أعلم.

* * *

(١) المنهاج (١٤/ ٣٦١).

٧ـ يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم، الكوفي.

قال الحافظ: « ضعيف، كبر فتغيَّر وصار يتلقَّن، وكان شيعيًّا، من الخامسة، مات سنة ست وثلاثين، خت م ٤ »[(١)].

وقال في الفتح: « ضعيف »[(٢)].

وقال في الهدي: « مختلف فيه، والجمهور على تضعيف حديثه، إلاَّ أنَّه ليس بمتروك، علَّق له البخاريُّ موضعاً واحداً في اللباس عقِب حديث أبي بردة، عن علي في الفتنة »[(٣)].

وقد حسَّن الحافظ في الدراية روايته لحديث ميمونة في أكل لحم الضبِّ[(٤)].

أقوال النقاد فيه:

اخلف العلماء في حاله، كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر، بين مُعدِّل ومُجرِّح:

فمِمَّن عدَّله:

الفسوي، حيث قال: « يزيد بن أبي زياد وإن كان قد تكلَّم الناس فيه لتغيُّره في آخر عمره، فهو على العدالة والثقة، وإن لَم يكن مثل منصور والحَكم والأعمش، فهو مقبول القول، ثقة »[(٥)].

---

(١) التقريب (ص:٦٩٦)، (٧٧١٧).

(٢) فتح الباري (٣/ ٣٩٠).

(٣) هدي الساري (ص:٤٥٩).

(٤) الدراية (٢/ ٢١٠).

(٥) المعرفة والتاريخ (٣/ ٨١).

وذكره ابن شاهين في ثقاته، ونقل قول أحمد بن صالح: « ثقة، لا يُعجِبُني قول مَن تكلَّم فيه »[١].

وقال أبو داود: « يزيد بن أبي زياد، ثبت، لا أعلم أحداً ترك حديثه، وغيرُه أحبُّ إليَّ منه »[٢].

وقال ابن سعد: « كان ثقة في نفسه، إلاَّ أنَّه اختلط في آخر عمره، فجاء بالعجائب »[٣].

وذكره العجلي في الثقات، وقال: « جائز الحديث، وكان بأخرة يُلقَّن »[٤].

وقال البخاري: « صدوق لكنَّه يغلط »[٥]، وقال في موضع آخر: « كان يزيد أحسن حفظاً من عطاء بن السائب »[٦].

وقال ابن حبان: « كان يزيد صدوقاً، إلاَّ أنَّه لَمَّا كبر ساء حفظُه وتغيَّر، فكان يتلقَّن ما لُقِّن، فوقع المناكير في حديثه من تلقين غيره إيَّاه، وإجابته فيما ليس من حديثه لسوء حفظه، فسماع مَن سمِع منه قبل دخوله الكوفة في أوَّل عمره صحيح، وسماع مَن سمِع منه في آخر قدومه الكوفة بعد تَغيُّر حفظِه وتلقُّنه ما يُلقَّن سماعٌ ليس بشيء »[٧].

---

(١) أسماء الثقات (ص:٣٤٩).

(٢) سؤالات الآجري (١/ ٣٠٣).

(٣) الطبقات الكبرى (٦/ ٢٣٧).

(٤) الثقات بترتيب الهيثمي (ص:٤٧٩).

(٥) ترتيب علل الترمذي الكبير (٢/ ٨٣٥).

(٦) التاريخ الكبير (٨/ ٣٣٤).

(٧) المجروحون (٣/ ١٠٠).

وقال الذهبي: « صدوق، رديء الحفظ، لَم يُترك »، وذكر أنَّ مسلماً روى له مقروناً[١].

وضعَّفه الباقون:

فقال أحمد: « لَم يكن بالحافظ »[٢]، وقال في موضع آخر: « حديثه ليس بذاك »[٣].

وقال ابن معين: « ليس بذاك»، وقال مرة: « لا يُحتجُّ بحديثه »[٤]، وقال في آخر: « ليس بحجة، ضعيف الحديث »[٥]، وقال مرَّة: « ليس بالقوي »[٦].

وقال أبو حاتم: « ليس بالقوي »، وقال أبو زرعة: « ليِّن، يُكتب حديثه ولا يُحتجُّ به »[٧].

وقال النسائي: « ليس بالقوي »[٨].

وقال الجوزجاني: « سمعتُهم يُضعِّفونه في حديثه »[٩].

وقال ابن عدي: « من شيعة أهل الكوفة، ومع ضعفه يُكتب حديثه »[١٠].

وذكره العقيلي في الضعفاء[١١].

---

(١) الكاشف (٢/ ٣٨٢).

(٢) العلل برواية عبد الله (١/ ٣٦٩).

(٣) المرجع السابق (٢/ ٤٨٤).

(٤) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٦٧١).

(٥) سؤالات ابن الجنيد (ص:٤٨٨).

(٦) رواية الدارمي (ص:٩٤).

(٧) الجرح والتعديل (٩/ ٢٦٥).

(٨) الضعفاء والمتروكون (ص:٢٥٦).

(٩) الشجرة (ص:١٥١).

(١٠) الكامل (٧/ ٢٧٣٠).

(١١) الضعفاء (٤/ ٣٧٩).

وقال الدارقطني: « لا يُخرَّج عنه في الصحيح، ضعيف يخطئ كثيراً، ويتلقَّن إذا لُقِّن »[١]، وقال في موضع آخر: « ليس بثقة »[٢]، وقال مرَّة: « ضعيف، لا يُحتجُّ به »[٣].

وقال ابن حزم: « ضعيف »[٤].

الخلاصة:

وكما ترى فإنَّ ما ذهب إليه البخاري والذهبي من أنَّه صدوق يغلط أو فيه رداءة في حفظه أعدلُ؛ وذلك لأنَّ كلَّ مَن ضعَّفه جاء تضعيفه عامًّا، وأمَّا الذين عدَّلوه فقد بيَّنوا أنَّه تغيَّر آخر عمره، فوقع منه الغلط ورداءة الحفظ مِمَّا عكَّر على توثيقه، والله تعالى أعلم.

رواياته في صحيح مسلم:

لَم يخرِّج مسلم ليزيد في صحيحه سوى حديثٍ واحد، في كتاب اللباس والزينة، باب: تحريم استعمال إناء الذَّهب والفضَّة، الحديث رقم: (٢٠٦٧)، وساقه من سبعة طرق، أذكرها لارتباطها الوثيق برواية يزيد، حيث قال مسلم:

حدَّثنا سعيد بن عمرو بن سَهل بن إسحاق بن محمد بن الأشعث بن قيس، قال: حدَّثنا سفيان بن عيينة، سمعته يذكره عن أبي فروة، أنَّه سمع عبد الله بن عُكيم قال: كنَّا مع حذيفة، فجاءه دهقان بشراب في إناء من

(١) سؤالات البرقاني (ص:٧٢).
(٢) العلل (١٠/ ٢٥٠).
(٣) السنن (٤/ ٢٤٤).
(٤) المحلى (٧/ ٧٢).

فضَّة، فرماه به، وقال: إنِّي أخبرُكم أنِّي قد أمرته أن لا يسقيني فيه، فإنَّ رسول الله ﷺ قال: « لا تشربوا في إناء الذَّهب والفضَّة، ولا تلبسوا الدِّيباجَ والحريرَ، فإنَّه لهم في الدنيا، وهو لكم في الآخرة، يوم القيامة ».

وحدَّثناه ابن أبي عمر، حدَّثنا سفيان، عن أبي فروة الجهني، قال: سمعت عبد الله بن عُكَيم، يقول: كنَّا عند حذيفة بالمدائن، فذكر نحوَه، ولم يذكر في الحديث « يوم القيامة ».

وحدَّثني عبد الجبار بن العلاء، حدَّثنا سفيان، حدَّثنا ابن أبي نجيح أوَّلاً، عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن حذيفة.

ثمَّ حدَّثنا[1] يزيد، سمعه من ابن أبي ليلى، عن حذيفة.

ثم حدَّثنا[1] أبو فروة، قال: سمعتُ ابن عُكيم، فظننت أنَّ ابن أبي ليلى إنَّما سمعه من ابن عُكيم، قال: كنَّا مع حذيفة بالمدائن، فذكر نحوه، ولم يقل: « يوم القيامة ».

وحدَّثنا عبيد الله بن معاذ العنبري، حدَّثنا أبي، حدَّثنا شعبة، عن الحَكَم، أنَّه سمع عبد الرحمن يعني ابنَ أبي ليلى، قال: شهدتُ حذيفة استسقى بالمدائن، فذكر الحديث بمعنى حديث ابن عُكيم، عن حذيفة.

وحدَّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدَّثنا وكيع، ح. وحدَّثنا ابن المثنى وابن بشار، قالا: حدَّثنا محمد بن جعفر، ح. وحدَّثنا محمد بن المثنى، حدَّثنا ابن أبي عدي، ح. وحدَّثني عبد الرحمن بن بِشر، حدَّثنا بَهز، كلُّهم عن شعبة بمثل حديث معاذ وإسناده، ولم يذكر أحدٌ منهم في الحديث: شهدت حذيفة غير معاذ وحده، إنَّما قالوا: إنَّ حذيفة استسقى.

---

(١) القائل: سفيان بن عيينة.

وحدَّثنا ابن أبي عدي، عن ابن عون، كلاهما عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن حذيفة، عن النَّبيِّ ﷺ، بمعنى حديث من ذكرنا.

حدَّثنا محمد بن عبد الله بن نُمير، حدَّثنا أبي، حدَّثنا سيف، قال: سمعت مجاهداً يقول: سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: استسقى حذيفة، فذكر الحديث بنحوه.

تخريج الحديث من طريق الراوي:

أخرجه النسائي في المجتبى (٨/ ٥٨٥)، (٥٣١٦).

وابن الجارود في المنتقى (ص:٢٩٢)، (٨٦٥).

كلاهما عن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، قال: حدَّثنا سفيان، قال: حدَّثنا ابن أبي نَجيح، عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، ويزيد بن أبي زياد، عن ابن أبي ليلى، وأبو فروة، عن عبد الله بن عُكيم، قال: استسقى حذيفة ... فذكره.

وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه (٥/ ٢٢٣)، (٨٤٨٥).

وابن حبان في صحيحه (الإحسان) (١٢/ ١٥٧)، (٥٣٣٩) من طريق سفيان.

ولفظ ابن حبان: قال سفيان: كان حدَّثنا به أوَّلاً ابن أبي نَجيح، عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن حذيفة، ثم سمعته من يزيد بن أبي زياد، عن ابن أبي ليلى، عن حذيفة، ثم سمعته من أبي فروة يقول: سمعت عبد الله بن عُكيم، قال سفيان: ولا أظنُّ ابنَ ابي ليلى سمعه إلاَّ من عبد الله بن عُكيم؛ لأنَّه قد أدرك الجاهلية.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ١٠٣)، (٢٤١٤٧) قال: حدَّثنا عبد الرحيم بن سليمان، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى به.

وكما ترى في سياق روايات مسلم، وفي تخريج الحديث أنَّ مسلماً لَم يُخرِّج رواية يزيد بن أبي زياد إلاَّ لبيان الشكّ الذي حصل لسفيان بن عيينة في أنَّ ابن أبي ليلى شيخ يزيد لَم يسمعه من حذيفة مباشرة، وإنَّما بواسطة عبد الله بن عُكيم، وهو شكٌّ ليس في محلِّه؛ لأنَّ يزيد لَم ينفرد بذكر هذه الرواية، بل تابعه عليها مجاهد بن جبر، وهو ثقة إمام[1]، والحَكَم بن عُتيبة وهو ثقة ثبت ربَّما دلَّس[2]، فبيَّنا في روايتيهما أنَّ ابن أبي ليلى إنَّما سمعه من حذيفة مباشرة بلا واسطة، فدلَّ هذا على أنَّ سفيان لَمَّا روى عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن حذيفة ظنَّ أنَّ ابن أبي ليلى أخذه عن ابن عُكيم باعتباره مخضرماً، فلمَّا روى من طريق يزيد، عن ابن أبي ليلى، عن حذيفة زال توهُّمه، ويدلُّ على ذلك قول سفيان: حدَّثنا ابن أبي نجيح أوَّلاً عن مجاهد ... ثم حدَّثنا يزيد، فيكون كلٌّ من ابن عُكيم وابن أبي ليلى قد شهدا قصَّة حذيفة، فزال ما توهَّمه سفيان، فيكون مسلمٌ روى ما وقع لسفيان، ولم يرو من طريق يزيد للاحتجاج، والله أعلم.

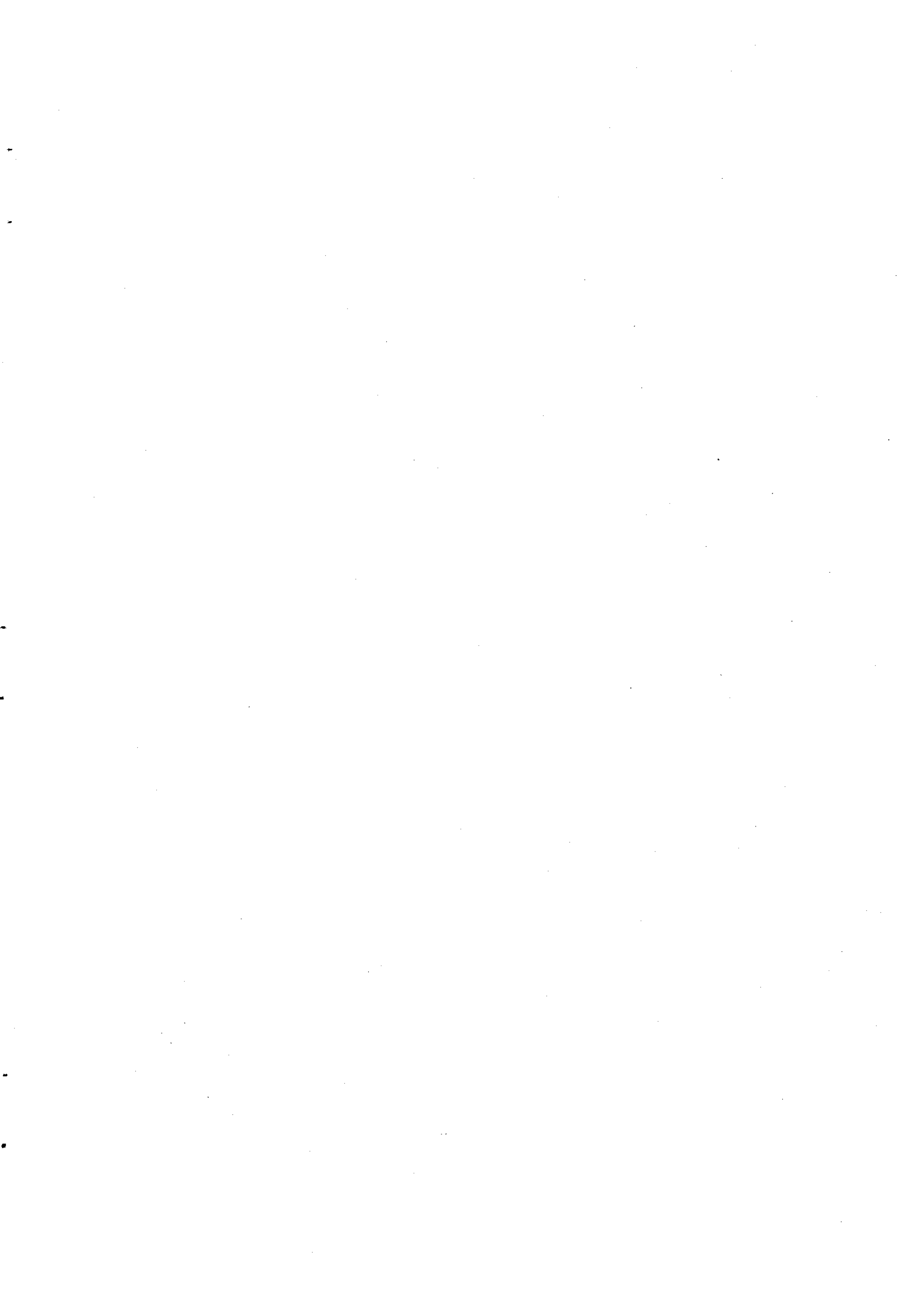
* * *

(١) التقريب (ص:٥٢٠)، والكاشف (٢/ ٢٤١).

(٢) التقريب (ص:١٧٥)، والكاشف (١/ ٣٤٤).

الباب الثاني

الرواة الذين يُسلِّم للحافظ ابن حجر تضعيفه لهم



١ ـ أشعث بن سوّار الكندي، النجار، الأفرق، الأثرم، صاحب التوابيت، قاضي الأهواز.

قال الحافظ: « ضعيف، من السادسة، مات سنة ست وثلاثين، بخ م ت س ق »[١].

أقوال النقاد فيه:

تفاوتت أقوالهم في أشعث بين معدِّل ومُجرِّح.

فقد وثّقه ابن معين في رواية عبد الله بن أحمد الدورقي[٢]، وفي أحد قولي الدوري عنه[٣].

وترجم له ابن شاهين في الثقات، وقال: « سئل عثمان بن أبي شيبة عنه فقال: ثقة صدوق، قيل: هو حجة؟ قال: أمّا حجة فلا، وقال: أشعث بن سوّار، وأشعث ابن عبد الملك ثقتان »[٤].

وترجم له الذهبي فيمن تكلّم فيه وهو موثق، وقال: « حسن الحديث »[٥]، وقال في الكاشف: « صدوق، ليّنه أبو زرعة »[٦].

وقال البخاري: « صدوق، إلاّ أنّه يغلط »[٧].

---

(١) التقريب (ص:١٤١)، (٥٢٤).

(٢) انظر: مختصر الكامل للمقريزي (ص:١٦٢)، وليس توثيق ابن معين في مطبوعة الكامل.

(٣) التاريخ (٢/ ٤٠).

(٤) تاريخ أسماء الثقات (ص:٦٤).

(٥) من تكلم فيه وهو موثق (ص:٤٨).

(٦) الكاشف (١/ ٢٥٣).

(٧) ترتيب علل الترمذي الكبير (٢/ ٩٦٩).

وقال ابن عدي: « ولم أجد لأشعث فيما يرويه متناً منكراً، وإنَّما في الأحايين يخلط في الإسناد ويُخالف »[١].

وجاء في مختصر الكامل زيادة لَم ترد في مطبوعة الكامل، هي قول ابن عدي: « وفي بعض ما ذكرت يُخالفونه، وفي الجملة يُكتب حديثه، وأشعث ابن عبد الملك خير منه »[٢].

ووافق البزارُ ابنَ عدي في عدم تركه فقال: « لا نعلم أحداً ترك حديثه، إلاَّ مَن هو قليل المعرفة »[٣].

وأمَّا العجلي، فمع أنَّه ذكره في الثقات، لكنَّه قال: « ضعيف يُكتب حديثه »[٤].

والأكثرون من النقاد على تضعيفه:

إذ ضعَّفه ابنُ سعد[٥]، وأبو داود[٦]، وأحمد بن حنبل[٧]، وقال في موضع آخر: « أشعث بن سَوَّار أمثلُ من محمد بن سالم، ولكنَّه على ذاك ضعيف الحديث »[٨].

كما ضعَّفه أبو حاتم الرازي[٩]، والفسوي[١٠].

---

(١) الكامل (١/ ٣٦٥).

(٢) مختصر الكامل (ص:١٦٢).

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (١/ ١٧٩).

(٤) الثقات بترتيب الهيثمي (ص:٦٩).

(٥) الطبقات الكبرى (٦/ ٢٤٩).

(٦) سؤالات الآجري (١/ ٢٧٤).

(٧) العلل برواية عبد الله (١/ ٤٩٤).

(٨) المرجع السابق (١/ ٤١٥).

(٩) العلل لابن أبي حاتم (١/ ١٠٤، ١٦٧).

(١٠) المعرفة والتاريخ (٢/ ١١٣).

ويحيى بن معين في أحد قولي الدوري عنه[١]، وفي رواية الدقاق[٢]، وابن محرز[٣].

وضعّفه النسائي[٤]، والدارقطني[٥]، وابن حزم[٦]، والبيهقي[٧]، وقال في موضع آخر: « ليس بالقوي »[٨]، وترجم له العقيلي في ضعفائه[٩].

أمّا أبو زرعة فقال: « ليّن »[١٠].

وقال ابن حبان: « فاحش الخطأ، كثير الوهم »، وأورد له حديثاً مقلوباً، واتّهمه بقلبه[١١].

وقال الفلاس: « كان يحيى (يعني القطان)، وعبد الرحمن (يعني ابنَ مهدي) لا يُحدّثان عنه، ورأيت عبد الرحمن يخطُّ على حديثه »[١٢].

وقال سبط ابن العجمي: « روى له مسلم متابعة »[١٣].

وقد حاول وليُّ الدّين أبو زرعة العراقي الدفاعَ عن إخراج مسلم له،

---

(١) التاريخ (٢/ ٤٠).
(٢) (ص:٤٧).
(٣) رواية ابن محرز (١/ ٦٨، ١١٣).
(٤) الضعفاء والمتروكون (ص:٥٦).
(٥) الضعفاء والمتروكون (ص:١٥٥)، وسؤالات البرقاني (ص:١٧).
(٦) المحلى (١٠/ ٢٣٢، ٤٨٩).
(٧) السنن الكبرى (٧/ ٤٧٥).
(٨) المرجع السابق (٧/ ٩).
(٩) الضعفاء (١/ ٣١).
(١٠) الجرح والتعديل (٢/ ٢٧٢).
(١١) المجروحون (١/ ١٧١، ١٧٢).
(١٢) انظر: تهذيب الكمال (٣/ ٢٦٧).
(١٣) حاشيته على الكاشف (٢/ ٢٥٣).

بأنَّ الجرحَ من الأكثرين غيرُ مفسَّر، وقول ابن حبان شاذ، وعدم رواية ابن القطان وابن مهدي عنه لأمر آخر غير الضعف[١]، لكن فيما ذكره تكلُّف، ولذلك لَم يملك في آخر دفاعه إلاَّ أن يقول: « روى له مسلم متابعة »[٢]، مِمَّا يفيد بوجاهة تضعيف من ضعَّفه.

الخلاصة:

الذي يظهر أنَّ الرَّاجحَ ضعف هذا الراوي؛ لأنَّ الأكثرين من النقاد على ذلك، ولأنَّ ابنَ عديٍّ ـ وهو المشهور بسبر روايات الراوي ـ حكمَ عليه بأنَّه يُكتب حديثه، وأجَلُّ من عدَّله هو الإمام البخاري، لكنَّه مع وصفه له بالصدوق غير أنَّه أثبت عليه وصف المخالفة، وقد أقلَّ الإمام مسلم من الرواية عنه، فلم يخرِّج له سوى رواية واحدة فقط كما سيأتي، مِمَّا يشعر بضعفه، والله أعلم.

رواياته في صحيح مسلم:

لَم يُخرِّج مسلمٌ لهذا الراوي سوى حديثٍ واحد في كتاب: الطلاق، باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، الحديث رقم: (١٤٨٠)، لكن ساقه من طرق عديدة بلغت عشرين طريقاً من الرقم (٣٦ ـ ١٤٨٠) إلى الرقم (٥١ ـ ١٤٨٠)، وسأقتصرُ على الطريقين الذين ذكر فيهما أشعث بن سوَّار، وهما برقم: (٤٢ ـ ١٤٨٠)، تلافياً للإطالة، وفيهما بيان المقصود، فقال مسلم رحمه الله:

حدَّثني زهير بن حرب، حدَّثنا هُشيم، أخبرنا سيَّار، وحُصين، ومغيرة، <u>وأشعث</u>، <u>ومجالد</u>، وإسماعيل بن أبي خالد، وداود، كلُّهم عن الشعبي، قال:

---

(١) البيان والتوضيح (ص:٦٠).
(٢) البيان والتوضيح (ص:٦٠).

دخلتُ على فاطمة بنت قيس، فسألتُها عن قضاء رسول الله ﷺ عليها، فقالت: طلَّقها زوجُها ألبتة، فقالت: فخاصمته إلى رسول الله ﷺ في السكنى والنفقة، فقالت: فلَم يجعل لي سكنى ولا نفقة، وأمرني أن أعتدَّ في بيت ابن أمِّ مكتوم ».

وحدَّثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا هُشيم، عن حُصين، وداود، ومغيرة، وإسماعيل، وأشعث، عن الشعبي، أنَّه قال: دخلت على فاطمة بنت قيس، بمثل حديث زهير، عن هُشيم.

تخريج الحديث من طريق الراوي:

أخرجه أبو نعيم في مستخرجه (٤/ ١٦٧)، (٣٥٠٠) من طريقي زهير ابن حرب ـ شيخ مسلم ـ ومحمد بن بكير.

وأحمد في مسنده (٤٥/ ٣٣٠) (٢٧٣٤٢).

وأبو عوانة في مستخرجه (٣/ ١٨٥)، (٤٦٢١) من طريقي أبي جعفر النفيلي، وسريج بن النعمان.

والطبراني في المعجم الكبير (٢٤/ ٣٧٩) من طريق أبي عبيد القاسم بن سلام.

ستتهم (زهير بن حرب، ومحمد بن بكير، وأحمد بن حنبل، وأبو جعفر النفيلي، وسريج بن النعمان، وأبو عبيد) عن هُشيم بن بشير به، واتفقوا في ذكر: سيَّار، وحصين، ومغيرة، وداود، ولم يذكر أبو جعفر النفيلي وحده: أشعث ومجالداً، كما لَم يذكر سريج بن النعمان وحده: إسماعيل بن أبي خالد.

وأخرجه النسائي في المجتبى (٦/ ٥١٩)، (٣٥٥٠) من طريق هُشيم، قال: حدَّثنا سيَّار، وحصين، ومغيرة، وداود بن أبي هند، وإسماعيل بن أبي خالد،

ثم أبهَم: أشعث بن سوار، ومجالد بن سعيد بقوله: « وذكر آخرين »، عن الشعبي به.

وكما ترى من سياق رواية مسلم، وتخريج الحديث، أنّه لَم يُخرِّج رواية أشعث منفرداً، بل تابعه ستة رواة هم: سيار أبو الحكم العنزي، وحصين بن عبد الرحمن السلمي، ومغيرة بن مقسم، وداود بن أبي هند، وإسماعيل بن أبي خالد الأحمسي، وجميعهم ثقات من رجال الصحيح(١)، إضافة إلى مجالد ابن سعيد، وسيأتي بيان حاله تفصيلاً(٢)، وبهذا يتبيَّن أنَّ رواية أشعث لَم تظل على ضعفها، بل تقوَّت بمتابعة الثقات، بل إنّي أرى أنَّ الإمام مسلماً لَم يُرد إخراج رواية أشعث ابتداءً، وإنّما وصلت الرواية أشعثاً هكذا من شيخه هُشيم بذكر أشعث مع من تابعه من الرواة المذكورين، فلم يرِد أن يتصرَّف بحذف أشعث، أو إبهامه كما فعل الإمام النسائي، خاصة وأنَّ الإمامَ مسلماً مشهورٌ بالتحرِّي والدِّقَّة في أداء الحديث كما سمعه من شيخه دون تغيير أو تبديل أو تحريف كما ذكر الإمام النووي(٣)، وقد تقوَّت روايته بالمتابعة، ومِمَّا يدلُّ على ما ذكرت أنّه لَم يُخرِّج له سوى هذه الرواية الوحيدة في صحيحه.

ثمَّ إنَّ وجودَ هُشيم بن بشير لا يُعكِّر في صحة الحديث، ذلك أنّه لَم يُدلِّس فيه، فقد رواه مرة بالعنعنة ومرَّة بالتصريح بالإخبار، كما في رواية مسلم الأولى، إضافة إلى أنَّ رواية هُشيم عن حصين لا تدليس فيها، وفي هذا يقول أحمد: « هُشيم لا يكاد يُدلِّس عن حصين »(٤)، والله أعلم.

---

(١) انظر: التقريب (ص:٢٦٢، ١٧٠، ٥٤٣، ٢٠٠، ١٠٧) على ترتيب الرواة المذكورين.

(٢) انظر: (ص:١٠٣) من البحث.

(٣) انظر: المنهاج (١/ ١٣٠، ١٣١).

(٤) شرح العلل لابن رجب (٢/ ٨٥٧).

٢ ـ زَمْعَة بن صالح الجَنَدي، اليماني، نزيل مكة، أبو وهب.

قال الحافظ: « ضعيف، وحديثه عند مسلم مقرون، من السادسة، م مد ت س ق »(١).

وقال في الفتح: « ضعيف »، وقال في موضع آخر: « فيه ضعف »(٢).

أقوال النقاد فيه:

أجمع النقاد على تضعيفه، واختلفت عباراتهم، ولم أقف على تعديل له.

فقال البخاري: « ذاهب الحديث، لا يدرى صحيح حديثه من سقيمه، أنا لا أروي عنه، وكلُّ مَن كان مثلَ هذا فأنا لا أروي عنه »(٣).

وقال في موضع آخر: « يُخالف في حديثه، تركه ابن مهدي أخيراً »(٤).

وضعّفه ابن معين، وقال في موضع آخر: « صويلح الحديث »، وفي آخر: « لَم يكن بالقوي، وهو أصلح حديثاً من صالح بن أبي الأخضر »(٥).

كما ضعّفه أحمد(٦)، وأبو حاتم(٧).

وقال أبو زرعة: « ليِّن، واهي الحديث، حديثه عن الزهري كأنّه يقول مناكير »(٨).

---

(١) التقريب (ص:٢٥٩)، (٢٠٣٥).
(٢) فتح الباري (٣/ ١٤٤، ٥٣٠)، (١١/ ٧٠).
(٣) ترتيب علل الترمذي الكبير (٢/ ٩٦٧).
(٤) التاريخ الكبير (٣/ ٤٥١).
(٥) التاريخ برواية الدوري (٢/ ١٧٤، ١٧٥).
(٦) العلل برواية عبد الله (٢/ ٥٣١).
(٧) الجرح والتعديل (٣/ ٦٢٤).
(٨) المرجع السابق.

وقال النسائي: « ليس بالقوي، كثير الغلط عن الزهري »[١].

وقال أبو داود: « صالح أحبُّ إليَّ من زمعة، أنا لا أخرج حديث زمعة »[٢].

وقال الترمذي: « ضعَّفه أهلُ الحديث من قِبَل حفظِه »[٣].

وقال ابن عدي: « حديثه كلُّه كأنَّه [فرائد]، ربما يهم في بعض ما يرويه، وأرجو أنَّ حديثه صالح، لا بأس به »[٤].

وقال ابن حبان: « كان رجلاً صالِحاً، يَهم ولا يعلم، ويخطئ ولا يفهم، حتى غلب على حديثه المناكير التي يرويها عن المشاهير »[٥].

وقال الفلاس: « فيه ضعف ... وهو جائز الحديث مع الضعف الذي فيه »[٦].

وقال الجوزجاني: « متماسك »[٧].

وقال أبو أحمد الحاكم: « ليس بالقوي عندهم »، وقال ابن خزيمة: « في قلبي منه شيء »، وقال في موضع آخر: « أنا بريء من عهدته »، وقال الساجي: « ليس بحجة في الأحكام »[٨].

وقال الحاكم النيسابوري: « أخرج (يعني: مسلماً) زمعة بن صالح مقروناً

---

(١) الضعفاء والمتروكون (ص:١١٢).

(٢) سؤالات الآجري (١/ ٣٩٥).

(٣) جامع الترمذي (٥/ ٦٦٢).

(٤) الكامل (٣/ ١٠٨٧).

(٥) المجروحون (١/ ٣٠٨).

(٦) انظر: الكامل (٣/ ١٠٨٤).

(٧) الشجرة (ص:٢٥١).

(٨) تهذيب التهذيب (١/ ٦٣٥).

بمحمد بن أبي حفصة، عن الزهري حديث أسامة في كرى دور مكة »[١].

وسكت عنه الذهبي ثم قال: « قرنه مسلم بآخر »[٢].

رواياته في صحيح مسلم:

لَم يُخرِّج مسلمٌ لهذا الراوي سوى حديثٍ واحد في كتاب الحج، باب: النزول بمكة للحاجِّ، رقم: (١٣٥١)، وساقه من ثلاثة طرق، فقال:

حدَّثني أبو الطاهر وحرملة بن يحيى، قالا: أخبرنا ابن وهب، أخبرنا يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، أنَّ عليَّ بن حسين أخبره، أنَّ عمرو بن عثمان بن عفان أخبره، عن أسامة بن زيد بن حارثة، أنَّه قال: « يا رسول الله، أتنزل في دارك بمكة؟ فقال: وهل ترك لنا عَقيل من رِباع أو دور؟ »، وكان عَقيلٌ ورث أبا طالب هو وطالب، ولم يرثه جعفر ولا عليٌّ شيئاً؛ لأنَّهما كانا مسلِمَيْن، وكان عَقيل وطالب كافرَين.

حدَّثنا محمد بن مهران الرازي وابن أبي عمر وعبد بن حميد، جميعاً عن عبد الرزاق، قال ابن مهران: حدَّثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، به مختصراً.

وحدَّثنيه محمد بن حاتم، حدَّثنا روح بن عبادة، حدَّثنا محمد بن أبي حفصة وزمعة بن صالح، قالا: حدَّثنا ابن شهاب، به مختصراً.

تخريج الحديث من طريق الراوي:

أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٥/ ٩١) من طريق روح بن عبادة شيخ شيخ مسلم.

والدارقطني في سننه (٣/ ٦٢)، (٢٣٧) من طريق ابن أبي عمر.

---

(١) المدخل إلى الصحيحين (ص:٢٩٦).

(٢) الكاشف (١/ ٤٠٦).

وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٢/ ٢٦٩)، (٤٥).

والخطيب البغدادي في الفصل (٢/ ٦٩٢) كلاهما من طريق مهران بن أبي عمر.

ثلاثتهم (روح، وابن أبي عمر، ومهران) عن زمعة بن صالح، به.

ورواية البيهقي مقروناً بمحمد بن أبي حفصة.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١/ ١٦٨)، (٤١٢) من طريق أبي داود الطيالسي، ثنا زمعة بن صالح، وعبد الله بن بُديل، وورقاء الخزاعي به، لكن بقوله: « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ».

ولم أقف في مسند الطيالسي سوى على رواية عبد الله بن بُديل وحده (٢/ ٢٢)، (٦٦٥).

كما أخرج رواية زمعة بالمتن الذي معنا تعليقاً، أبو نعيم في مستخرجه (٤/ ٣٠)، (٣١٤٦).

وكما ترى من التخريج فإنَّ مسلماً لَم يخرِّج رواية زمعة بن صالح منفرداً بالحديث، بل قرنه بمحمد بن أبي حفصة، والراجح في حال محمد أنَّه ضعيف من جهة ضبطه[1]، وربَّما وصلته الرواية هكذا مقرونة من شيخه روح بن عبادة، فأثبتها كما سمعها، وعلى أيَّة حال فإنَّ مسلماً لَم يكتفِ بروايتيهما، بل أوردهما متابعتَين لروايَتَي يونس بن يزيد، ومعمر بن راشد، وهما ثقتان، ومن أوثق أصحاب الزهري[2].

ثم إنَّ البخاريَّ أخرج الحديث في صحيحه من روايات محمد بن أبي حفصة، ويونس، ومعمر مِمَّا يؤيِّد صحَّته[3].

(١) انظر دراسة تفصيلية لحاله في: مرويات الإمام الزهري المعلَّة (١/ ١٥٧ ـ ١٥٩).
(٢) المرجع السابق (١/ ١٦٤، ١٦٦).
(٣) صحيح البخاري، الأحاديث برقم: (٤٢٨٢، ١٥٨٨، ٣٠٥٨) على ترتيب الرواة المذكورين.

٣ ـ سليمان بن قَرْم، ابن معاذ، أبو داود البصري النحوي، ومنهم من ينسبه إلى جدِّه.

قال الحافظ: « سيِّئ الحفظ، يتشيَّع، من السابعة. خت [م][١]، د ت س »[٢].

وقال في الفتح: « بصريٌّ، ضعيف الحفظ »[٣].

وقال في الهدي: « قال أبو حاتم: ليس بالمتين، وضعفه النسائي، له موضع واحد متابعة »[٤].

أقوال النقاد فيه:

أجمع النقاد على تضعيفه، لكن اختلفت عباراتهم:

فقال ابن معين: « كان ضعيفاً »[٥]، وقال في موضع آخر: « ليس بشيء »[٦].

وقال ابن المديني: « لَم يكن بالقويِّ، وهو صالِح »[٧].

وقال أبو حاتم: « ليس بالمتين »، وقال أبو زرعة: « ليس بذاك »[٨].

وترجم له العقيلي في الضعفاء، ونقل قولَ أحمد بن حنبل: « لا [أرى] به بأساً، ولكنَّه كان يفرط في التشيُّع »[٩].

---

(١) سقط من التقريب طبعة الشيخ عوامة رمز (م).
(٢) التقريب (ص:٣٠١)، (٢٦٠٠).
(٣) فتح الباري (٨/ ٨٦٧).
(٤) هدي الساري (ص:٤٥٧).
(٥) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٢٣٤).
(٦) رواية الدارمي (ص:١٢٩).
(٧) سؤالات ابن أبي شيبة (ص:١٦٩).
(٨) الجرح والتعديل (٤/ ١٣٧).
(٩) الضعفاء (٢/ ١٣٦).

وترجم له ابن عدي في الكامل، وأورد له أحاديث، ثم قال: « لا يُتابَع عليها، ثم وصفه بأنّه مفرطٌ في التشيُّع، وقال: ولسليمان بن قَرْم أحاديث غير ما ذكرت عن الكوفيِّين والبصريِّين، وأحاديث حسان إفرادات، وهو خير من سليمان بن أرقم بكثير »[1].

وقال الحاكم: « أخرجه مسلمٌ شاهداً، وقد غمزوه بالغلوِّ وسوء الحفظ جميعاً »[2].

وقال ابن حزم: « لا يُوَثّق »[3].

وسكت عنه الذهبي في الكاشف، وذكر أنَّ مسلماً روى له تَبَعاً[4]. يعني: في المتابعات.

وقد اختلف العلماء فيه، هل هو سليمان بن معاذ الذي روى عنه أبو داود الطيالسي، أم أنّهما اثنان.

قال الحافظ: « والحاصل أنَّ أحداً لَم يقل سليمان بن معاذ إلاَّ الطيالسي، وتبعه ابن عدي، فإن كان معاذٌ اسمَ جدِّه فلم يُخطئ »[5].

يعني: أنّه يرجِّح كونهما رجلاً واحداً، وقد أشار إلى نحو هذا ابن أبي حاتم، حيث قال في ترجمته: « روى عنه أبو داود الطيالسي، ونسبه إلى جدِّه كي لا يُفطن له »[6].

---

(١) الكامل (٣/١١٠٦).
(٢) المدخل إلى معرفة الصحيحين (ص:٥٨٦).
(٣) المحلى (١١/ ٣).
(٤) الكاشف (١/ ٤٦٣).
(٥) تهذيب التهذيب (٢/ ١٠٥).
(٦) الجرح والتعديل (٤/١٣٦).

رواياته في صحيح مسلم:

لَم أجد له في صحيح مسلم سوى حديثين، قال في الأول: « سليمان بن قَرْم »، وفي الثاني: « سليمان بن معاذ ».

الحديث الأول:

أخرجه في كتاب البر والصلة، باب: المرء مع من أحب (٢٦٤٠) وساقه من طريقين، حيث قال:

حدَّثنا عثمان بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم، قال إسحاق: أخبرنا، وقال عثمان: حدَّثنا جرير، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله (يعني: ابن مسعود) قال: جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله ﷺ، كيف ترى في رجل أحبَّ قوماً ولَمَّا يلحق بهم؟ قال رسول الله ﷺ: « المرءُ مع مَن أحبَّ ».

حدَّثنا محمد بن المثنى وابن بشَّار، قالا: حدَّثنا ابن أبي عدي، ح. وحدَّثنيه بِشر بن خالد، أخبرنا محمد يعني: ابنَ جعفر، كلاهما عن شعبة. ح.

وحدَّثنا ابن نُمير، حدَّثنا أبو الجواب، حدَّثنا **سليمان بن قَرْم**.

جميعاً عن سليمان (يعني الأعمش)، به بمثله.

تخريج الحديث من طريق الراوي:

أخرجه البخاري في صحيحه تعليقاً، بعد حديث رقم: (٦١٦٩) الذي رواه من طريق جرير بن عبد الحميد، عن الأعمش، به بمثله.

ثم قال: « تابعه جرير بن حازم، وسليمان بن قَرْم، وأبو عوانة، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، عن النَّبيِّ ﷺ ».

وأخرجه الخطيب في كتاب المكمل (كما في تغليق التعليق لابن حجر

٥/ ١١٢) من طريق ابن نمير، ثنا أبو الجواب، ثنا سليمان بن قَرْم، به.

وكما ترى فإنَّ مسلماً لَم يُخرِّج روايته منفرداً، بل في المتابعات لروايتي جرير بن عبد الحميد وشعبة وهو مَن هو، وزاد البخاري راويين آخرَين تابعوا المذكورين في رواية الحديث عن الأعمش، هما: جرير بن حازم وأبو عوانة الوضاح اليشكري.

ولذلك قال النووي في شرحه للحديث: « وهو (أي: سليمان بن قَرْم) ضعيف، لكن لَم يحتجَّ به مسلم، بل ذكره متابعة، وقد سبق أنَّه يذكر في المتابعة بعض الضعفاء »[1].

أمَّا الحديث الثاني:

فأخرجه مسلمٌ في كتاب الطلاق، باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، الحديث رقم: (١٤٨٠)، وقد تقدَّم في ترجمة أشعث بن سوار أنَّ مسلماً روى هذا الحديث من عشرين طريقاً، وسأقتصر على الطريقين اللذين جاء ذكر سليمان في أحدهما، وهما برقم واحد هو (٤٦ ـ ١٤٨٠) حيث قال مسلم:

وحدَّثناه محمد بن عمرو بن جبلة، حدَّثنا أبو أحمد، حدَّثنا عمار بن رزيق، عن أبي إسحاق قال: كنت مع الأسود بن يزيد جالساً في المسجد الأعظم، ومعنا الشعبي، فحدَّث الشعبيُّ بحديث فاطمة بنت قيس: « أنَّ رسول الله ﷺ لَم يجعل لها سكنى ولا نفقة »، ثم أخذ الأسود كفًّا من حصى فحصبه به، فقال: ويلَك تُحدِّث بمثل هذا، قال عمر: لا نترك كتاب الله وسنَّة نبيِّنا لقول امرأة لا ندري لعلَّها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا

(١) المنهاج (١٦/ ٤٢٧).

تخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ﴾[١].

وحدَّثنا أحمد بن عبدة الضبّي، حدَّثنا أبو داود، حدَّثنا **سليمان بن معاذ**، عن أبي إسحاق، بهذا الإسناد، نحو حديث أبي أحمد، عن عمار بن رزيق، بقصته.

تخريج الحديث من طريق الراوي:

أخرجه أبو نعيم في مستخرجه (٤/ ١٦٩)، (٣٥٠٥) من طريق عبد الله ابن عمران، ثنا أبو داود (هو الطيالسي وليس الحديث في مسنده المطبوع)، ثنا سليمان ابن معاذ الضبي، به.

وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه (٣/ ١٨٤)، (٤٦١٨) تعليقاً، بعد أن أخرج الحديث من طريق عمار بن رزيق، عن أبي إسحاق به.

ولم أقف على مَن أخرج الحديث من طريق سليمان بن معاذ غيرهما.

وكما ترى، فإنَّ مسلماً لَم يُخرِّج الحديث من طريق سليمان منفرداً، بل تابعه عنده عمار بن رزيق، والراجح في حاله أنَّه ثقة، وليس كما الحافظ ابن حجر: « لا بأس به »[٢]؛ إذ ذكر الحافظ نفسه في التهذيب أنَّ ابن معين وثَّقه، وأبا زرعة، وعليَّ بنَ المديني، وقال الإمام أحمد: « كان من الأثبات »، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو أحمد الزبيري (تلميذه) للُوَيْن: « لو كنتَ اختلفتَ إلى عمار بن رزيق لكَفاك »، ولَم يصفه بأنَّه لا بأس به سوى أبي حاتم والنسائي والبزار[٣].

ثم إنَّ الحديثَ له متابعات عديدة بلغت عشرين طريقاً كلُّها من رواية الشعبي، كما تقدَّم في ترجمة أشعث بن سوار، مِمَّا يؤيِّد صحَّتَه، والله أعلم.

---

(١) سورة الطلاق، الآية: (١).
(٢) التقريب (ص:٤٠٧)، (٤٨٢١).
(٣) تهذيب التهذيب (٣/ ٢٠١).

٤ ـ علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جُدْعان التيمي، البصري، أصله حجازي، وهو المعروف بعلي بن زيد بن جُدعان، يُنسب أبوه إلى جدِّ جدِّه.

قال الحافظ: « ضعيف، من الرابعة، مات سنة إحدى وثلاثين، وقيل قبلها، بخ م ٤ »[(١)].

وقال في الهدي: « ضعيف »[(٢)].

وكذلك قال في الفتح[(٣)]، وقال مرة: « ضعيف من قبل حفظه »[(٤)]، ومرَّة أخرى: « فيه ضعف »[(٥)]، لكنّه جاء في موضع آخر وقال: « صدوق كثير الأوهام »[(٦)].

أقوال النقاد فيه:

اختلف العلماء في الحكم عليه بين مُعدِّل ومجرِّح.

فقال يعقوب بن شيبة: « ثقة، صالح الحديث، وإلى اللِّين ما هو »[(٧)].

وذكره العجلي في الثقات، وقال: « يُكتب حديثه، وليس بالقوي »، وقال مرَّة: « لا بأس به »[(٨)].

---

(١) التقريب (ص:٤٦٨)، (٤٧٣٤).
(٢) هدي الساري (ص:٣٧٣).
(٣) فتح الباري (١/ ٣٩٥، ومواضع أخرى).
(٤) المرجع السابق (١٣/ ٢٥٧).
(٥) المرجع السابق (١١/ ٣٦٩).
(٦) المرجع السابق (١١/ ٨٢).
(٧) تهذيب التهذيب (٣/ ١٦٣).
(٨) الثقات بترتيب الهيثمي (ص:٣٤٦).

وحكم الترمذي على حديثه بأنّه حسن غريب، ثم قال: « وعلي بن زيد صدوق، إلاَّ أنّه ربَّما يرفع الشيء الذي يوقفه غيرُه »[١].

وجمهور العلماء على تضعيفه:

فقال علي بن المديني: « هو ضعيف عندنا »[٢].

وقال ابن سعد: « كان كثيرَ الحديث، وفيه ضعف، ولا يُحتجُّ به »[٣].

وقال ابن معين: « ليس بحجَّة »[٤]، وقال مرَّة: « ليس بذاك القوي »[٥]، وقال في موضع آخر: « ما اختلط علي بن زيد قطُّ، حماد بن سلمة أروى الناس عن علي بن زيد »[٦].

وضعَّفه النسائي وخطَّأ حديثه « لا نذر في معصية الله »[٧].

وضعَّفه الدارقطني[٨]، وقال مرَّة: « أنا أقف فيه، لا يُترك عندي، فيه لين »[٩].

وقال أبو حاتم وأبو زرعة: « ليس بقوي »، وزاد أبو حاتم: « يُكتب حديثه، ولا يُحتجُّ به، وهو أحبُّ إليَّ من يزيد بن أبي زياد »[١٠].

---

(١) جامع الترمذي (٥/ ٤٦).

(٢) سؤالات ابن أبي شيبة (ص:٥٧).

(٣) الطبقات الكبرى (٧/ ٢/ ١٨).

(٤) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٤١٧).

(٥) رواية الدارمي (ص:١٤١).

(٦) سؤالات ابن الجنيد (ص:١٨٢).

(٧) المجتبى (٧/ ٣٧).

(٨) السنن (١/ ٧٧).

(٩) سؤالات البرقاني (ص:٥٢).

(١٠) الجرح والتعديل (٦/ ١٨٧).

وترجم له والعقيلي في الضعفاء، ونقل تضعيف ابن عيينة له(١).

وقال ابن حبان: « كان شيخاً جليلاً، وكان يَهم في الأخبار ويُخطئ في الآثار، حتى كثر ذلك في أخباره، وتبيَّن فيها المناكير التي يرويها عن المشاهير، فاستحقَّ ترك الاحتجاج به »(٢).

وقال ابن عدي: « ولعلي بن زيد غير ما ذكرت من الحديث، أحاديث صالِحة، ولَم أر أحداً من البصريِّين وغيرهم امتنعوا من الرواية عنه، ومع ضعفه يُكتب حديثه »(٣).

وقال البيهقي: « لا يُحتجُّ به »(٤).

وقال ابن حزم: « ضعيف»، وقال في موضع آخر: « ضعيف جدًّا »(٥).

وقال الذهبي: « أحد الحفاظ وليس بالثبت »(٦).

وقال سبط ابن العجمي: « أخرج له مسلمٌ متابعة »(٧).

الخلاصة:

يتَّضح مِمَّا تقدَّم رجحان قول مَن ضعَّفه على مَن عدَّله؛ وذلك لكثرتهم، لكنَّه لا ينزل إلى درجة الضعف الشديد كما في أحد قولي ابن حزم، فضَعفه يُمكن أن ينجبر.

---

(١) الضعفاء (٣/ ٢٣٠).
(٢) المجروحون (٢/ ١٠٣).
(٣) الكامل (٥/ ١٨٤٥).
(٤) السنن الكبرى (١/ ١٦٤).
(٥) المحلى (٧/ ٢٣٤)، و(١٠/ ٣٨٢).
(٦) الكاشف (٢/ ٤٠).
(٧) حاشية المرجع السابق.

رواياته في صحيح مسلم:

لَم يخرِّج مسلم لهذا الراوي سوى حديثٍ واحد في كتاب الجهاد، باب: غزوة أحد، برقم: (١٧٨٩)، وساقه من طريق واحد فقط قال فيه:

حدَّثنا هدَّاب بن خالد الأزدي، حدَّثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد وثابت البناني، عن أنس بن مالك: « أنَّ رسول الله ﷺ أفرد يوم أحد في سبعة من الأنصار ورجلين من قريش، فلمَّا رهقوه قال: مَن يردُّهم عنَّا وله الجَنَّة، أو هو رفيقي في الجَنَّة؟ فتقدَّم رجل من الأنصار فقاتَل حتى قُتل، ثمَّ رهقوه أيضاً، فقال: مَن يردُّهم عنَّا وله الجَنَّة، أو هو رفيقي في الجَنَّة؟ فتقدَّم رجل من الأنصار فقاتَل حتى قُتل، فلَم يزل كذلك حتى قُتل السبعة، فقال رسول الله ﷺ لصاحِبَيه: ما أنصفنا أصحابنا ».

تخريج الحديث من طريق الراوي:

أخرجه ابن أبي عاصم في الجهاد (٢/ ٥٥٣)، (٢١٩) عن هُدبة (وهو هدَّاب ابن خالد شيخ مسلم) به.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٤٤)، وفي دلائل النبوة (٣/ ٢٣٤) من طريق هُدبة.

وأخرجه من طرق عدَّة عن حماد بن سلمة:

أحمد في مسنده (٢١/ ٤٤٣) (١٤٠٥٦).

وأبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٣٧٠)، (٣٦٧٧٧).

وعنه عبد بن حميد في مسنده (المنتخب ص:٤٠٨)، (١٣٨٧).

وأخرجه كذلك النسائي في السنن الكبرى (٥/ ١٩٦)، (٨٦٥١/ ١).

وأبو عوانة في مستخرجه (٤/ ٣٣٠)، (٦٨٧٢).

وكما ترى فإنَّ مسلماً لَم يخرج رواية علي منفرداً بها، بل بمتابعة ثابت ابن أسلم البناني، وهو ثقة عابد كما قال الحافظ[1]، وحماد بن سلمة من أثبت الناس فيه[2].

كما أنَّه أروى الناس عن علي بن زيد كما تقدَّم في كلام ابن معين، والذي يظهر أنَّ مسلماً لَم يقصد أن يُخرِّج رواية عليٍّ ابتداءً، لكنَّه تحمَّل الرواية هكذا من طريق حماد بن سلمة الذي قرنه بثابت بن أسلم، وكما هو معروفٌ عن مسلم أنَّه كان شديدَ التحَرِّي في أداء الحديث كما سمعه، فلم يشأ أن يتصرَّف بحذف رواية علي بن زيد، وقد وقعت له هكذا، ويؤيِّد ما ذكرتُ أنَّه لَم يُخرِّج له غير هذا الحديث، وإنَّما استجاز ذلك مع ضعف عليٍّ؛ لأنَّها تقوَّت برواية ثابت التي جبرت هذا الضعف، وارتقت إلى درجة الصحيح لغيره، وهو من رواية ثابت صحيح لذاته، والله أعلم.

* * *

---

(١) التقريب (ص:١٣٢).

(٢) التقريب (ص:١٧٨)، (٤٨٨٤).

٥ ـ عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العُمري، المدني.

قال الحافظ: « ضعيف، من السادسة، خت م د ت ق »[١].

وقال في الفتح: « مختلفٌ في الاحتجاج به »[٢]، وزاد في موضع آخر: « ومثله يُخرِّج له مسلم في المتابعات »، ثم حكم على حديثه بأنّه صحيح بمجموع طرقه[٣].

ولَم يُترجم له في الهدي مع أنّه على شرطه[٤].

أقوال النقاد فيه:

تقدَّم في كلام الحافظ أنّه مختلفٌ فيه، وهو كذلك.

فمِمَّن عدَّله:

ابن حبان الذي ترجم له في الثقات، وقال: « وكان مِمَّن يخطئ »[٥].

وقال الحاكم: « أحاديثه كلُّها مستقيمة »[٦].

وذكره الذهبي فيمن تكلم فيه وهو موثق، وقال: « صدوق يُغرب »[٧].

وسكت عنه في الكاشف، وذكر أنَّ مسلماً أخرج له تَبعاً، وتعقَّبه سبط ابن العجمي بقوله: « احتجَّ به مسلم، والصواب حذف تبعاً، ولم أرها في نسخة صحيحة بالكاشف مقروءة على ابن رافع الحافظ »[٨].

---

(١) التقريب (ص:٤١١)، (٤٨٨٤).

(٢) فتح الباري (٢/ ٤٩٧).

(٣) المرجع السابق (١٠/ ٨٢).

(٤) هدي الساري (ص:٤٥٦)، وما بعدها.

(٥) الثقات (٧/ ١٦٨).

(٦) المدخل إلى معرفة الصحيحين (ص:٥٩٣).

(٧) (ص:١٤٢). (٨) الكاشف (٢/ ٥٨)، وحاشيته.

والأكثرون على تضعيفه:

فقال الإمام أحمد: « أحاديثه أحاديث مناكير »[١].

وضعَّفه ابن معين[٢]، وقال في موضع آخر: « صالح، ليس بذاك »[٣].

وقال أبو زرعة الرازي: « ليس بذا خير »[٤].

وقال النسائي: « ليس بقوي »[٥].

وقال ابن عدي: « هو ممن يُكتب حديثه »[٦].

وذكره العقيلي في الضعفاء[٧].

وقال ابن حزم: « لا شيء »[٨].

وقال ولي الدين العراقي: « استشهد به البخاري، وروى له مسلم[٩] (يعني: احتجاجاً).

الخلاصة:

يتضح مِمَّا تقدم أنَّ عمر بن حمزة لا يرقى إلى درجة التوثيق أو التي دونها، فالأكثرون على تضعيفه كما تقدم في كلامهم، ومسلم قد أخرج له

---

(١) العلل برواية عبد الله (٢/ ٥٠٦).

(٢) رواية الدارمي (ص:١٤٢).

(٣) سؤالات ابن الجنيد (ص:١٨٦).

(٤) سؤالات البرذعي (٢/ ٣٦٤).

(٥) الضعفاء والمتروكون (ص:١٩٠).

(٦) الكامل (٥/ ١٦٨٠).

(٧) الضعفاء (٣/ ١٥٣).

(٨) المحلى (٦/ ٢٠٩).

(٩) البيان والتوضيح (ص:١٨٤).

ستة أحاديث كما سيأتي، فهو أكثر أصحاب التراجم مدار البحث من جهة رواية مسلم لهم، وربما ينطبق عليه ما ذكره الإمام النووي ـ نقلاً عن ابن الصلاح ـ في مبحثه الذي دافع فيه عن إخراج مسلم لجماعة من الضعفاء والمتوسطين، حيث قال: « أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره، ثقة عنده »(١).

وهذا ما جعل بعض العلماء كالذهبي وسبط العجمي وولي الدين العراقي يذكرون أنَّ رواية مسلم له احتجاجاً لا استشهاداً كما تقدم، وسيأتي مزيد كلامٍ عن هذا الجانب بعد سرد رواياته وتخريجها.

رواياته في صحيح مسلم:

أخرج مسلم لهذا الراوي عدداً من الأحاديث بلغت ستة، هي كالآتي:

الحديث الأول:

أخرجه في كتاب النكاح، باب: تحريم إفشاء سر المرأة برقم (١٤٣٧)، وساقه من طريقين فقال:

حدَّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدَّثنا مروان بن معاوية، عن عمر بن حمزة العمري، حدَّثنا عبد الرحمن بن سعد، قال: سمعت أبا سعيد الخدري يقول: قال رسول الله ﷺ « إنَّ من أشَرِّ الناس عند الله منزلة يوم القيامة، الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه، ثم ينشر سِرَّها ».

وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير وأبو كريب قالا: حدَّثنا أبو أسامة، عن عمر بن حمزة، به، بمثله غير أنَّ ابن نمير قال « إنَّ أعظم ».

---

(١) المنهاج (١/ ١٣٤).

تخريج الحديث من طريق الراوي:

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة ـ شيخ مسلم في الطريق الأول ـ في مصنفه (٤/ ٣٩) (١٧٥٥٩) عن مروان بن معاوية الفزاري، به.

ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في المستخرج (٤/ ١١٢)، (٣٣٦٣)، وفي حلية الأولياء (١٠/ ٢٣٦).

وأخرجه من طريق مروان:

أحمد في مسنده (١٨/ ١٩٧) (١١٦٥٥).

وأبو عوانة في مستخرجه (٣/ ٨٧)، (٤٢٩٩).

وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص:٢٨٩)، (٦١٤).

والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ١٩٣)، وفي شعب الإيمان (٤/ ٣١٤)، (٥٢٣١)، وفي الآداب (ص:٢١)، (٥٥).

كما أخرجه من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، عن عمر بن حمزة:

أبو داود في سننه (٥/ ١٨٩)، (٤٨٧٠).

وأبو عوانة في مستخرجه (٣/ ٨٦)، (٤٢٩٨).

وأبو نعيم في حلية الأولياء (١٠/ ٢٣٦).

وكما ترى فإنَّ مدارَ الحديث على عمر بن حمزة، ولَم يُتابعه أحدٌ عليه عند مَن أخرج الحديث.

الحديث الثاني:

أخرجه في كتاب الأشربة، باب: كراهية الشرب قائماً، الحديث رقم: (٢٠٢٦)، وساقه من طريق واحد، قال فيه:

حدَّثني عبد الجبار بن العلاء، حدَّثنا مروان يعني الفزاري، حدَّثنا <u>عمر بن</u>

حمزة، أخبرني أبو غطَفان المُرّي، أنّه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: « لا يشربَنَّ أحدٌ منكم قائماً، فمَن شرب قائماً فليستقئ ».

تخريج الحديث من طريق الراوي:

أخرجه أبو عوانة في مستخرجه (٥/ ١٥١).

والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٨٢).

كلاهما من طريق مروان بن معاوية الفزاري، به.

وهذا الحديث أورده الإمام مسلمٌ في الباب بعد أن أورد حديثي أنس وأبي سعيد الخدري في النهي عن الشرب قائماً، لكن ليس فيهما: « فمَن شرب فليستقئ »، وربّما أورد حديث أبي هريرة لهذه الزيادة في المتن.

إلاَّ أنَّ العلماء لَم يُسلِّموا بصحَّتِها من حديث أبي هريرة مرفوعاً، فقال القاضي عياض: « وحديث عمر بن حمزة لا يحتمل مثل هذا الحديث لمخالفة غيره، عن أبي اليقظان، عن أبي هريرة، قالوا: وعمر بن حمزة لا يتحمَّل مثل هذا الحديث لمخالفة غيره له، والصحيح أنّه موقوفٌ على أبي هريرة »[١].

وقال ابن حجر: « فإنَّ الأمرَ في حديث أبي هريرة بالاستقاء لا خلاف بين أهل العلم في أنّه ليس على أحدٍ أن يستقيء، وقال بعض الشيوخ: الأظهر أنّه موقوفٌ على أبي هريرة »[٢].

ويظهر أنَّ الإمامَ مسلماً ربّما أورد حديث أبي هريرة لبيان علَّته، وأنَّ الأمرَ بالاستقاء لا يصحُّ في حديث مرفوع إلى النّبيِّ ﷺ، والله أعلم.

---

(١) إكمال المعلم (٦/ ٤٩١)، وانظر: المنهاج (١٣/ ٢٠٨).

(٢) فتح الباري (١٠/ ٨٣).

الحديث الثالث:

أخرجه مسلم في كتاب المساقاة، باب: الأمر بقتل الكلاب، الحديث رقم: (١٥٧٤)، وساقه من ستة طرق، أَقتصر على التي كانت المتابعات لعمر بن حمزة تامَّة، دون القاصرة، وهي ثلاثة طرق، حيث قال:

حدَّثنا يحيى بن يحيى ويحيى بن أيوب وقتيبة وابن حُجْر، قال يحيى: أخبرنا، وقال الآخرون: حدَّثنا إسماعيل، عن محمد وهو ابن أبي حرملة، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، أنَّ رسول الله ﷺ قال: « مَن اقتنى كلباً إلاَّ كلب ماشية أو كلب صيد، نقص من عمله كلَّ يوم قيراطٌ ».

قال عبد الله: وقال أبو هريرة: « أو كلب حرث ».

حدَّثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا وكيع، حدَّثنا حنظلة بن أبي سفيان، عن سالم، به.

حدَّثنا داود بن رشيد، حدَّثنا مروان بن معاوية، أخبرنا <u>عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر</u>، حدَّثنا سالم بن عبد الله، به بنحوه، وجاء في روايته ورواية حنظلة: « قيراطان ».

تخريج الحديث من طريق الراوي:

أخرجه الحسن بن عرفة في جزئه (ص:٧٥)، (٥٨) قال: حدَّثنا مروان ابن معاوية به، بنحوه، وقال: « قيراط ».

ومن طريق الحسن بن عرفة أخرجه كلٌّ من:

البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٩).

والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١٣/ ١٤٩).

والذهبي في الأحاديث العوالي من جزء ابن عرفة (ص:٢٥)، (٧).

وفي المعجم المختص بالمحدثين (ص:٣٠٦)، ترجمة (٣٨٨).

وكما ترى فإنَّ مسلماً لَم يُخرِّج رواية عمر لهذا الحديث منفرداً بها، بل تابعه حنظلة بن أبي سفيان، وهو ثقة حجة[1]، ومحمد بن أبي حرملة، وهو ثقة[2]، ويظهر أنَّ مسلماً أخرج رواية عمر ليُبيِّن أنَّ مجيء الحديث بلفظ: « قيراطان » لَم يتفرَّد بها حنظلة بن أبي سفيان، بل تابعه عمر بن حمزة، فهي رواية محفوظة للحديث مثل رواية محمد بن أبي حرملة التي جاءت بلفظ: « قيراط »، والله أعلم.

الحديث الرابع:

أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب: فضائل زيد بن حارثة وأسامة ابن زيد، الحديث رقم: (٢٤٢٦)، وساقه من طريقين، قال فيهما:

حدَّثنا يحيى بن يحيى ويحيى بن أيوب وقتيبة وابن حُجْر، قال يحيى بن يحيى: أخبرنا، وقال الآخرون: حدَّثنا إسماعيل يعنون ابنَ جعفر، عن عبد الله بن دينار، أنَّه سمع ابنَ عمر يقول: « بعث رسول الله ﷺ بعثاً، وأمَّر عليهم أسامة بن زيد، فطعن الناس في إمْرَته، فقام رسول الله ﷺ فقال: إن تطعنوا في إمْرَته فقد كنتم تطعنون في إمْرَة أبيه من قبل، وايْمُ الله، إن كان لَخليقاً للإمْرَة، وإن كان لَمِن أحبِّ الناس إلَيَّ، وإنَّ هذا لَمِن أحبِّ الناس إلَيَّ بعده ».

حدَّثنا أبو كريب محمد بن العلاء، حدَّثنا أبو أسامة، عن عمر يعني ابنَ حمزة، عن سالِم، عن أبيه: أنَّ رسول الله ﷺ قال وهو على المنبر: « إن

---

(١) التقريب (ص:١٨٣)، والكاشف (١/ ٣٥٨).

(٢) التقريب (ص:٤٧٣)، والكاشف (٢/ ١٦٣).

تطعنوا في إمارتِه ... »»، الحديث بنحوه بزيادة: « فأُوصيكم به، فإنّه مِن صالِحِيكم »».

تخريج الحديث من طريق الراوي:

لَم أجد مَن أخرجه من طريق عمر بن حمزة بعد البحث والتقصّي، لكنّي وجدتُ متابعاً تامًّا له عند البخاري، كتاب المغازي، باب: بعث النّبيِّ ﷺ أسامة بن زيد، الحديث رقم: (٤٤٦٨)، حيث قال: حدّثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد، عن الفضيل بن سليمان، حدّثنا موسى بن عقبة، عن سالم، عن أبيه، فذكر الحديثَ مختصراً.

وموسى بن عقبة: ثقة، فقيه، إمامٌ في المغازي، لَم يصحّ أنّ ابن معين ليّنه[١].

ويظهر أنّ الإمامَ مسلماً أخرج رواية عمر بن حمزة للزيادة التي في آخر المتن، حيث لَم ترِد عند غيره مِمّن روى الحديث،وقد تقوّت روايته بالمتابعة كما تقدّم، والله أعلم.

الحديث الخامس:

أخرجه مسلمٌ في أول كتاب صفة القيامة ... حديث رقم: (٢٧٨٨) وساقه من ثلاثة طرق، قال فيها:

حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا أبو أسامة، عن عمر بن حمزة، عن سالم بن عبد الله، أخبرني عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: « يَطوي الله عزّ وجلّ السموات يوم القيامة، ثمّ يأخذهنّ بيده اليمنى، ثم

---

(١) التقريب (ص:٥٥٢)، وانظر: الكاشف (٢/ ٣٠٦).

يقول: أنا المَلِك، أين الجَبَّارون؟ أين المُتكبِّرون؟ ثمَّ يَطوي الأَرَضينَ بشمالِه، ثم يقول: أنا المَلِك، أين الجبَّارون؟ أين المُتكبِّرون؟ ».

حدَّثنا سعيد بن منصور، حدَّثنا يعقوب يعني ابنَ عبد الرحمن، حدَّثني أبو حازم، عن عبيد الله بن مِقْسَم: أنَّه نظر إلى عبد الله بن عمر كيف يَحكي رسول الله ﷺ قال: « يأخذ الله عزَّ وجلَّ سَماواته وأرضيه بيديه، فيقول: أنا الله، ويقبضُ أصابعَه ويبسطها، أنا المَلِك، حتى نظر إلى المنبر يتحرَّك من أسفل شيء منه، حتى إنِّي لأقول: أساقطٌ هو برسول الله ﷺ؟ ».

حدَّثنا سعيد بن منصور، حدَّثنا عبد العزيز بن أبي حازم، حدَّثني أبي، عن عبيد الله بن مِقسَم، به بنحو حديث يعقوب.

تخريج الحديث من طريق الراوي:

أخرجه البخاري في صحيحه، الحديث رقم: (٧٤١٣) تعليقاً عن عمر ابن حمزة ـ وهذا هو الموضع الوحيد الذي أخرج له فيه ـ.

وأخرجه عبد بن حميد في مسنده (المنتخب ص:٢٤١)، (٧٤٢).

وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٤١)، (٥٤٧).

كلاهما عن أبي بكر بن أبي شيبة، به، ولَم يذكر ابن أبي عاصم: « ثم يطوي الأرضين بشماله ... ».

وأخرجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة:

البغوي في معالم التنزيل (٥/ ٢٧) سورة الزمر، آية: (٦٧)، وقال: « هذا حديث صحيح ».

وابن حجر في تغليق التعليق (٥/ ٣٤٢) بمثل رواية عبد بن حميد.

وأخرجه من طرق عدَّة عن أبي أسامة:

أبو داود في سننه (٥/ ١٠٠)، (٤٧٣٢)، وقال: « ثم يطوي الأرضين بيده الأخرى ».

وأبو يعلى في مسنده (٩/ ٤١٠)، (٥٥٥٨)، وقال: « ثم يأخذ الأرضين بيده الأخرى ».

والطبري في جامع البيان (٢٤/ ٢٨).

وأبو عوانة في مستخرجه (كما في إتحاف المهرة ٨/ ٣٤٨)، وليس في المستخرج المطبوع.

وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٤٥٦)، (١٣٩)، وليس فيه قوله: « بشماله ».

وابن منده في التوحيد (٣/ ٩٧)، (٤٩٢)، وقال: « بيده الأخرى »، وقال أبو أسامة في آخره: « فسمعت عمر بن حمزة قال: سمعتُ عكرمة يحدِّث به قال: يأخذها بيده الأخرى، فقلت ذلك لسالم، فقال: سمعت عبد الله بن عمر ... ».

والعقيلي في الضعفاء (٣/ ١٥٤)، وقال: « وهذا الكلام يُروى بغير هذا الإسناد أصلَح من هذا ».

والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٥٥)، وقال: « وذكر الشمال فيه تفرَّد به عمر بن حمزة، عن سالم، وقد روى هذا الحديث نافع، وعبيد الله بن مقسم، عن ابن عمر، لَم يذكرَا فيه (الشمال)، ورواه أبو هريرة ﷺ، وغيرُه، عن النَّبيِّ ﷺ فلَم يذكر فيه أحدٌ منهم (الشمال)، وروي ذكر (الشمال) في حديث آخر في غير هذه القصة، إلاَّ أنَّه ضعيفٌ بِمرَّة، تفرَّد بأحدهما جعفر ابن الزبير، وبالآخر يزيد الرقاشي، وهما متروكان، وكيف يصحُّ ذلك وصحَّ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه سَمَّى كلتا يديه يمين، وكأنَّ مَن قال ذلك أرسله من لفظه على ما وقع له، أو على عادة العرب في ذِكر الشمال في مقابلة اليمين ».

وكما ترى في التخريج، أنَّ عمر بن حمزة لَم تُنقل عنه جميع الروايات بذِكر الشمال، ففي بعضها كما عند أبي داود، وأبي يعلى، وابن منده: « بيده الأخرى »، وهذا يؤيِّد توجيه البيهقي من أنَّ مَن أخرجه بذكر (الشمال) ذكره على عادة العرب بذكر الشمال في مقابلة اليمين، ولعل الإمامَ مسلماً لَم ير بناءً على ذلك أنَّها لفظة منكرة في متن الحديث، فأخرجها في صحيحه، ولأنَّه لَم يجدها إلاَّ من رواية عمر بن حمزة، لذلك ساق روايته، وقد ساق قبل ذلك حديث أبي هريرة وطريق عبيد الله بن مِقسم، عن ابن عمر بدون ذكر (الشمال) كما تقدَّم.

الحديث السادس:

أخرجه مسلمٌ في كتاب الفتن، باب: لا تقوم الساعة حتى تعبد دوسٌ ذا الخَلَصَة، الحديث رقم: (٢٩٢١) وساقه من أربعة طرق، قال فيها:

حدَّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدَّثنا محمد بن بشر، حدَّثنا عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النَّبيِّ ﷺ قال: « لَتُقاتِلُنَّ اليهود، فَلَتَقتُلُنَّهم حتى يقول الحَجر: يا مسلم هذا يهوديٌّ، فتعال فاقتله ».

وحدَّثناه محمد بن المثنى، وعبيد الله بن سعيد، قالا: حدَّثنا يحيى، عن عبيد الله بهذا الإسناد.

حدَّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدَّثنا أبو أسامة، أخبرني عمر بن حمزة، قال: سمعتُ سالِماً يقول: أخبرنا عبد الله بن عمر: أنَّ رسول الله ﷺ، فذكر الحديث بمثله.

حدَّثنا حرملة بن يحيى، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، حدَّثني سالِم بن عبد الله، أنَّ عبد الله بن عمر: أنَّ رسول الله ﷺ، بنحوه.

تخريج الحديث من طريق الراوي:

أخرجه أبو يعلى في مسنده (٩/ ٣٩٣)، (٥٥٢٣) قال: حدَّثنا حسين بن الأسود، حدَّثنا أبو أسامة، به بمثله.

ولم أقف على مَن أخرج الحديث من طريق عمر بن حمزة عند غير مسلم وأبي يعلى، ولم يورده من طريقه أبو عوانة وأبو نعيم في مستخرجيهما.

والحديث قد أخرجه البخاري في صحيحه، الحديث رقم: (٢٩٢٥) من طريق مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

وكما ترى فإنَّ مسلماً لَم يُخرِّج الحديث من رواية عمر متفرِّداً بها، بل تابعه متابعة تامَّة في الرواية عن سالم: ابنُ شهاب الزهري، وهو مَن هو، إضافة إلى المتابعات الأخرى القاصرة، والتي رفعت الحديث من طريقه إلى درجة الصحيح لغيره، والله أعلم.

وبعد:

فهذه روايات عمر بن حمزة في صحيح مسلم، وقد تقدَّم الكلام على كلِّ رواية في مكانها، إلاَّ أنّي لاحظتُ أنَّ مسلماً أخرج رواياته من رواية أحد راويين من تلاميذه فقط، وهما: أبو أسامة حماد بن أسامة، ومروان بن معاوية الفزاري، وهما ثقتان[1]، والذي يظهر لي أنّهما أثبت مَن روى عنه، وروايتهما عنه سليمة من الوهم كما تقدَّم في تخريجها، ومسلم إنَّما ينتقي من أحاديث المتكلَّم فيهم أصح أحاديثهم كما هو معروف، والله أعلم.

* * *

(١) التقريب (ص:١٧٧، ٥٢٦)، وانظر: الكاشف (١/ ٣٤٨)، (٢/ ٢٥٤).

٦ ـ عياض بن عبد الله بن عبد الرحمن الفهري، المدني، نزيل مصر.

قال الحافظ: « فيه لين، من السابعة، م د س ق »[(١)].

أقوال النقاد فيه:

اختلف العلماء في حاله، فذكره ابن شاهين في الثقات، ونقل قول أحمد ابن صالح فيه: « من أهل المدينة، ثبت، له شأن، ليس بالمدينة من حديثه شيء »[(٢)].

ووثقه الدارقطني كما سيأتي في تخريج حديث جابر[(٣)].

وذكره الذهبي فيمن تكلم فيه وهو موثق، وقال: « صدوق »[(٤)]. وقال في الكاشف: « وثّق »[(٥)].

وذكره ابن حبان في الثقات، وسكت عنه[(٦)].

والباقون على تضعيفه:

فقال البخاري: « منكر الحديث ». وقال ابن معين: « ضعيف الحديث »، أمّا الساجي فقال: « روى عنه ابن وهب أحاديث فيها نظر »[(٧)].

وقال أبو حاتم: « ليس بقوي »[(٨)].

وذكره العقيلي في الضعفاء وقال: « حديثه غير محفوظ »[(٩)].

---

(١) التقريب (ص:٥٠٨)، (٥٢٧٨).
(٢) أسماء الثقات (ص:٢٥٨).
(٣) انظر: (ص:٧٣).
(٤) من تكلم فيه وهو موثق (ص:١٤٩).
(٥) الكاشف (٢/ ١٠٧).
(٦) الثقات (٨/ ٥٢٤).
(٧) التهذيب (٣/ ٢٥٣) ولم أقف على قولي البخاري وابن معين فيما طبع من كتبهما.
(٨) الجرح والتعديل (٦/ ٤٠٩).
(٩) الضعفاء (٣/ ٣٥٠).

الخلاصة:

الذي يظهر أنَّ قول من ضعَّفه أرجح من قول من وثَّقه، ففيهم أشهر علماء الجرح والتعديل كالبخاري وابن معين وأبي حاتم. والله أعلم.

رواياته في صحيح مسلم:

أخرج مسلم له أربعة أحاديث في صحيحه، هي كما يلي:

الحديث الأول:

أخرجه في كتاب الحيض، باب: نسخ الماء من الماء، الحديث رقم: (٣٥٠) وساقه من طريق واحد قال فيه:

حدَّثنا هارون بن معروف، وهارون بن سعيد الأيلي، قالا: حدَّثنا ابن وهب، أخبرني عياض بن عبد الله، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، عن أم كلثوم، عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: « إنَّ رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل، هل عليهما الغسل؟ وعائشة جالسة، فقال رسول الله ﷺ: « إني لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل ».

تخريج الحديث من طريق الراوي:

أخرجه من طريق هارون بن سعيد: ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص:٢٩٠)، (٦١٦).

وأخرجه من طرق عدة عن ابن وهب:

الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٥٥) وقال فيه ابن وهب: « أخبرني عياض بن عبد الله القرشي، وابن لهيعة، عن أبي الزبير.

والنسائي في السنن الكبرى (٥/ ٣٥٢)، (٩١٢٦).

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٤٣)، (٨٢٨).

وأبو نعيم في مستخرجه (١/ ٣٩٢)، (٧٨٢).

والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٦٤).

ولم يذكر أبو عوانة « ابن لهيعة »، وجاء في روايتي النسائي والبيهقي مبهماً.

أمّا الشيخ الألباني، فرجّح وقفه، وذكر أنّه ضعيفٌ مرفوعاً لعلّتين:

عنعنة أبي الزبير فقد كان مدلِّساً، وضعف عياض بن عبد الله، فقال في السلسلة الضعيفة (٢/ ٤٠٧): « وبالجملة فالرجل ضعيف، لا يحتج به إذا انفرد ولو لَم يخالَف، فكيف وقد خالفه من هو مثله في الضعف فرواه موقوفاً على عائشة، ألا وهو أشعث بن سوار، فقال: عن أبي الزبير، به، عن عائشة قالت: فعلناه مرة فاغتسلنا[١]، وأشعث هذا ضعيف كما في التقريب، وأخرج له مسلم متابعة، فروايته أرجح عندي من رواية عياض؛ لأنّ لها شاهداً من طريق أخرى عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها أنّها سُئلت عن الرجل يجامع ولا ينزل؟ فقالت: فعلت أنا ورسول الله ﷺ، فاغتسلنا منه جميعاً[٢]، فهذا هو اللائق بالحديث أن يكون موقوفاً، أما رفعه فلا يصح، والله أعلم ».

والذي يظهر أنّ ما ذهب إليه الشيخ الألباني فيه نظر؛ إذ هو منتقض بعدم تفرد عياض برواية هذا الحديث عن أبي الزبير، إذ تابعه عليه عبد الله ابن لهيعة كما تقدم في التخريج، وهو أفضل حالاً من أشعث بن سوار، إذ يرى الحافظ ابن حجر أنّه صدوق، وأنّ رواية ابن المبارك وابن وهب عنه

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٦/ ٦٨ و ١١٠).

(٢) أخرجه ابن الجارود في المنتقى برقم (٩٣).

أعدل من غيرهما[١]، ثم هو منتقض أيضاً بإخراج مسلم روايته هذه في صحيحه، ولم ينتقد أحد من العلماء المتقدمين إخراجه لها، كالدارقطني، على أنَّ الجمع بين الوجهين، والقول بأنَّ الحديث روي مرفوعاً وموقوفاً عن عائشة أمرٌ ممكنٌ، والله أعلم.

الحديث الثاني:

أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب: الدعاء في صلاة الليل، الحديث رقم:(٧٦٣) وساقه من خمس عشرة طريقاً، أقتصرُ على ذكر طرق عياض ومن تابعه وهي برقم (١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥ ـ ٧٦٣) حيث قال:

حدَّثنا يحيى بن يحيى، قال: قرأت على مالك، عن مَخرمة بن سليمان، عن كريب مولى ابن عباس، أنَّ ابن عباس أخبره أنَّه بات ليلة عند ميمونة أم المؤمنين، وهي خالته، قال: « فاضطجعت في عرض الوسادة، واضطجع رسول الله ﷺ وأهله في طولها، فنام رسول الله ﷺ حتى انتصف اللَّيل أو قبله بقليل أو بعده استيقظ رسول الله ﷺ، فجعل يمسح النوم عن وجهه بيده، ثم قرأ العشر الآيات الخواتم من سورة آل عمران، ثم قام إلى شنٍّ معلّقة فتوضّأ منها فأحسن وضوءه، ثم قام فصلّى، قال ابن عباس: فقمت فصنعت مثل ما صنع رسول الله ﷺ، ثم ذهبت فقمت إلى جنبه، فوضع رسول الله ﷺ يده اليمنى على رأسي، وأخذ بأذني اليمنى يفتلها، فصلى ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم أوتر ثم اضطجع، حتى جاء المؤذن فقام فصلّى ركعتين خفيفتين، ثم خرج فصلّى الصبح ».

---

(١) التقريب (ص:٣١٩).

وحدثني محمد بن سلمة المرادي، حدَّثنا عبد الله بن وهب، عن **عياض ابن عبد الله الفهري**، عن مخرمة بن سليمان بهذا الإسناد، وزاد: ثم عمد إلى شَجْبٍ من ماء، فتسوَّك وأسبغ الوضوء، ولم يهرق من الماء إلاَّ قليلاً، ثم حرّكني فقمت، وسائر الحديث نحو حديث مالك.

حدثني هارون بن سعيد الأيلي، حدَّثنا ابن وهب، حدَّثنا عمرو، عن عبد ربّه بن سعيد، عن مخرمة بن سليمان، عن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس، فذكر الحديث مختصراً بنحوه وفيه: « فخرج فصلى ولم يتوضّأ ».

قال عمرو: فحدثت به بكير بن الأشج، فقال: حدثني كريب بذلك.

وحدثنا محمد بن رافع، حدَّثنا ابن أبي فديك، أخبرنا الضحاك، عن مخرمة بن سليمان، عن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس... الحديث بنحوه، وقال فيه: فصلى إحدى عشرة ركعة، ثم احتبى حتى إني لأسمع نفسه راقداً، فلما تبيّن له الفجر صلّى ركعتين خفيفتين ».

تخريج الحديث من طريق الراوي:

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١١/ ٤٢٢)، (١٢١٩٤).

وأبو نعيم في مستخرجه (٢/ ٣٥٩)، (١٧٤١) كلاهما من طريق ابن وهب، عن عياض بن عبد الله الفهري، به، بمثله.

وزاد في رواية أبي نعيم: المشجب: خشبات ثلاث، ويقيم رأس بعضها إلى بعض فتعلق فيها الأداوة.

وذكره العقيلي في الضعفاء (٣/ ٣٥٠) وقال: « وهذا الحديث يروى من غير هذا الطريق بإسناد أصلح من هذا ».

وكما ترى فإنَّ مسلماً لَم يخرج رواية عياض متفرّداً بها، بل تابعه عليها

مالك، وهو مَن هو، وعبد ربه بن سعيد، والضحاك إلاَّ أنّه خالفهم في متن الحديث فذكر أنّه صلى إحدى عشرة ركعة، لا ثلاث عشرة ركعة، وربما كان الأرجح في رواية مخرمة بن سليمان أنّه صلى ثلاث عشرة ركعة، لتتابع ثلاثة من الرواة عنه بذكرها، والله أعلم.

الحديث الثالث:

أخرجه مسلم في أول كتاب الزكاة، الحديث رقم:(٩٨٠)، ولم يسقه إلاَّ من طريق واحد شاهداً لحديث أبي سعيد الخدري الذي أخرجه قبله، فقال:

حدَّثنا هارون بن معروف، وهارون بن سعيد الأيلي، قالا: حدَّثنا ابن وهب، أخبرني **عياض بن عبد الله**، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، عن رسول الله ﷺ أنّه قال: « ليس فيما دون خمس أَواقٍ من الوَرِق صدقة، وليس فيما دون خمس ذَوْدٍ من الإبل صدقة، وليس فيما دون خمسة أوسُقٍ من التمر صدقة ».

تخريج الحديث من طريق الراوي:

أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٣٤)، (٢٢٩٨ و ٢٢٩٩).

وأبو عوانة في مستخرجه (كما في الإتحاف ٣/ ٤٩٥)، (٥٥٧). وليس في المطبوع من المستخرج. وقد أشار محقق المستخرج إلى وجود سقط في النسخة الخطية (٢/ ١٦٠).

والدارقطني في سننه (٢/ ٩٣)، وذكر الحافظ أنَّ الدارقطني حكم على رجال إسناده بقوله: كلهم ثقات (الإتحاف ٣/ ٤٩٥)، وليست عبارته هذه في السنن المطبوع.

وأبو نعيم في مستخرجه (٣/ ٥٩)، (٢٢٠١).

والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٢٠).

خمستهم، من طرق عدة، عن ابن وهب.

الحديث الرابع:

أخرجه مسلم في كتاب التوبة، باب: في الحضّ على التوبة والفرح بها، الحديث رقم: (٢٧٤٨)، وساقه من طريقين، قال فيهما:

حدَّثنا قتيبة بن سعيد، حدَّثنا ليث، عن محمد بن قيس قاص عمر بن عبد العزيز، عن أبي صرمة، عن أبي أيوب أنَّه قال حين حضرته الوفاة: كنت كتمتُ عنكم شيئاً سمعته من رسول الله ﷺ، سمعت رسول الله ﷺ يقول: « لولا أنّكم تُذنبون، لَخلق الله خلقاً يُذنبون، فيغفر لهم ».

حدَّثنا هارون بن سعيد الأيلي، حدَّثنا ابن وهب، حدَّثنا **عياض وهو ابن عبد الله الفهري**، حدَّثني إبراهيم بن عبيد بن رفاعة، عن محمد بن كعب القرظي، عن أبي صرمة، به بنحوه.

تخريج الحديث من طريق الراوي:

ضاق مخرج الحديث من طريق عياض، فلَم يُخرِّجه إلاَّ أبو عوانة في مستخرجه تعليقاً (٤/ ٣٩١)، (٤٤٢٧)، حيث ساقه من طريق الليث بن سعد، عن محمد بن قيس، به، ثم قال: « رواه ابن وهب، عن عياض بن عبد الله، عن إبراهيم بن عُبيد ابن رفاعة، عن محمد بن كعب، عن أبي صرمة.

ولم يخرِّجه الطبراني في المعجم الكبير إلاَّ من طريق محمد بن قيس المتقدِّم فقط، مع منهجه في التوسُّع في ذكر طرق وروايات الحديث المتعدِّدة (انظر: ٤/ ١٥٦).

وكما ترى في سياق الحديث عند مسلم، أنّه لَم يُخرِّج رواية عياض منفرداً بها، بل تابعه قتيبة بن سعيد، وهو ثقة ثبت[١]، متابعة قاصرة، فتقوَّت بها رواية عياض، والله أعلم.

وبعد:

فهذه روايات عياض بن عبد الله عند مسلم، بلغت أربع روايات، إلاَّ أنَّ الملاحَظ فيها أنّها كلّها من رواية عبد الله بن وهب عنه، ويظهر أنّها ليست من الأحاديث التي وصفها الساجي بقوله: « روى عنه ابن وهب أحاديث فيها نظر »، وذلك أنَّ مسلماً لَم يُخرِّجها في صحيحه إلاَّ وقد استقرَّ عنده صحتها، وهذا هو الغالب على أحاديث ابن وهب، وفي هذا يقول أبو زرعة: نظرت في نحو ثلاثين ألفاً من أحاديث ابن وهب بمصر وغير مصر، لا أعلم أنّي رأيت له حديثاً لا أصل له »[٢].

وقال ابن عدي: « لا أعلم له حديثاً منكراً إذا حدَّث عنه ثقةٌ من الثقات »[٣].

كما يُلاحظ أنَّ ثلاث روايات منها لَم يُخرِّجها مسلم معتمداً فيها على رواية عياض، إنّما كانت متابعة أو شاهداً كما تقدَّم، والله تعالى أعلم.

* * *

---

(١) التقريب (ص:٤٥٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٢/ ٤٥٤).

(٣) تهذيب التهذيب (٢/ ٤٥٤).

٧ ـ مجالد بن سعيد بن عُمير الهمداني، أبو عمرو الكوفي.

قال الحافظ: « ليس بالقوي، وقد تغيَّر آخر عمره، من صغار السادسة، مات سنة أربعين. م ٤ »[(١)].

أقوال النقاد فيه:

اختلف العلماء في هذا الراوي بين معدِّل ومُجرِّح.

فوثّقه ابن معين مرَّة، لكنَّه قال بعد ذلك: « مجالد وحجاج لا يُحتجُّ بحديثهما »[(٢)]، وسئل مرَّة أخرى عنه فقال: « صالِح كأنَّه »[(٣)].

واعتمد ابنُ شاهين توثيقَ ابن معين، فذكره في ثقاته[(٤)].

ووثَّقه يعقوب بن سفيان، وقال: « وقد تكلَّم الناسُ فيه، وبخاصَّة يحيى ابن سعيد، وهو ثقة »[(٥)]، لكنَّه في موضع آخر: « يكثر ويضطرب »[(٦)].

وذكر ابن حجر أنَّ النسائي وثقه[(٧)]، لكنَّه قال في الضعفاء: « ضعيف »[(٨)].

وترجم له العجلي في الثقات، وقال: « جائز الحديث، حسن الحديث، إلاَّ أنَّ عبد الرحمن بن مهدي كان يقول: أشعث بن سوَّار أقوى منه، والناس لا يُتابعونه على هذا، كان مجالد أرفع من أشعث بن سوَّار »، ونقل قول

---

(١) التقريب (ص:٦٠٥)، (٦٤٧٨).

(٢) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٥٤٩).

(٣) رواية الدارمي (ص:٢١٧).

(٤) أسماء الثقات (ص:٣١٦).

(٥) المعرفة والتاريخ (٣/ ١٠٠).

(٦) المرجع السابق (٢/ ١٦٥).

(٧) تهذيب التهذيب (٤/ ٢٤).

(٨) الضعفاء والمتروكون (ص:٢٢٣).

يحيى بن سعيد: « كان مجالدٌ يُلقَّن الحديث إذا لُقِّن، وقد رآه وسمع منه، صالِح الكتاب »[١].

وقال البخاري: « صدوق »[٢]، وقال في موضع آخر: « أنا لا أشتغل بحديث مجالد، ومجالد أحسنُ حالاً من جابر الجعفي »[٣].

وضعَّفه آخرون:

فقال أبو حاتم: « ليس بقويٍّ الحديث »[٤].

وكذلك قال الدارقطني[٥]، وقال مرَّة: « ليس بثقة، يزيد بن أبي زياد أرجح منه، ومجالد لا يُعتبَر به »[٦].

وسئل الإمام أحمد عنه فقال: « كذا وكذا ـ وحرَّك يدَه ـ ولكنَّه يزيد في الإسناد »[٧]، وقال مرَّة: « ضعيف الحديث »[٨].

ووصفه أبو داود بما يفيد ضعفه[٩].

وقال الجوزجاني: « يُضعَّف حديثُه »[١٠].

وقال ابن حبان: « كان رديء الحفظ، يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، لا

---

(١) الثقات بترتيب الهيثمي (ص:٤٢٠).

(٢) تهذيب التهذيب (٤/ ٢٥).

(٣) ترتيب علل الترمذي الكبير (٢/ ٦٢٨).

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ٣٦٢).

(٥) الضعفاء والمتروكون (ص:٣٧٣).

(٦) سؤالات البرقاني (ص:٦٤).

(٧) العلل برواية عبد الله (١/ ٤١٤).

(٨) العلل برواية المروذي (ص:٢٠٢).

(٩) سؤالات الآجري (٢/ ١٥).

(١٠) الشجرة (ص:١٤٤).

يجوز الاحتجاج به »[١].

وقال الترمذي: « قد ضعَّف مجالداً بعضُ أهل العلم، وهو كثير الغلط »[٢].

وضعَّفه ابن حزم[٣]، وقال في موضع آخر: « هالك »[٤].

وقال ابن عدي: « ومجالد له عن الشعبي، عن جابر أحاديث صالِحة، وعن غير جابر من الصحابة أحاديث صالِحة، وجملة ما يرويه عن الشعبي، وقد [روى] عن غير الشعبي، ولكن أكثر روايته عنه، وعامة ما يرويه غير [محفوظ] »[٥].

وقال محمد بن المثنى: « يُحتمل حديثه لضعفه »[٦].

وقال ابن حجر: « حديثه عند مسلم مقرون »[٧].

وقال وليُّ الدِّين العراقي: « روى له مسلمٌ مقروناً بآخر »[٨].

الخلاصة:

الذي يظهر أنَّ الرَّاجحَ ضعف هذا الراوي، ذلك أنَّ معظمَ مَن عدَّله لَم يجزم بذلك، بل تردَّد فيه وتعدَّدت أقوالُه، كابن معين، ويعقوب بن سفيان، والنسائي، في حين أنَّ ذلك لَم يقع لِمَن ضعَّفه.

---

(١) المجروحون (٣/ ١٠).

(٢) الجامع (٣/ ٣٩).

(٣) المحلى (٣/ ٦٢).

(٤) المرجع السابق (٩/ ٤١١).

(٥) الكامل (٦/ ٢٤١٧).

(٦) تهذيب التهذيب (٤/ ٢٤).

(٧) المرجع السابق.

(٨) البيان والتوضيح (ص:٢٢٢).

رواياته في صحيح مسلم:

لَم يخرِّج مسلم لهذا الراوي غير رواية واحدة فقط، تابع فيها أشعث بن سوَّار ـ وقد تقدَّم حاله وأنَّه ضعيف ـ وغيره من الثقات، وقد تقدَّم الكلام عليها وعلى تخريجها في ترجمته[1]، فما قيل هناك يُقال هنا.

ويُمكن أن يُزاد في هذا الموضع أنِّي لَم أقف على مَن أخرج رواية مجالد وحده بدون اقترانه بأشعث، إلاَّ عند الترمذي في جامعه، الحديث رقم: (١١٨٠)، وعند ابن ماجه في سننه، الحديث رقم: (٤٠٧٤)، وحكم الترمذي عليه بقوله: « هذا حديث حسن صحيح ».

* * *

(١) انظر: (ص:٦٦ وما بعدها).

٨ ـ مُصعب بن شيبة بن جُبير بن شيبة بن عثمان العبدري المكي، الحَجَبي.

قال الحافظ: « ليِّن الحديث م ٤ »[١].

أقوال النقاد فيه:

اختلفت الأقوال فيه بين معدِّل ومجرِّح:

فوثَّقه يحيى بن معين[٢]، والعجلي[٣].

وذكره الذهبي فيمن تكلِّم فيه وهو موثَّق[٤]، لكنَّه قال في موضع آخر: « فيه ضعف »[٥].

وضعَّفه الباقون:

فذكر ابن أبي حاتم أنَّ أحمد قال فيه: « روى أحاديث مناكير »، وأنَّ أبا حاتم قال فيه: « لا يَحمدونه، وليس بقويٍّ »[٦].

وقال أبو زرعة: « ليس بقوي »[٧].

وقال النسائي: « منكر الحديث »[٨]، وقال مرَّة: « في حديثه شيء »[٩].

وقال الدارقطني: « ليس بالقويِّ ولا بالحافظ »[١٠].

---

(١) التقريب (ص:٦٢٠)، (٦٦٩١).

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ٣٠٥).

(٣) الثقات بترتيب الهيثمي (ص:٤٣٠).

(٤) (ص:١٧٤).

(٥) الكاشف (٢/ ٢٦٧).

(٦) الجرح والتعديل (٨/ ٣٠٥).

(٧) علل ابن أبي حاتم (١/ ٤٩).

(٨) المجتبى (٨/ ٥٠٣).

(٩) تهذيب التهذيب (٤/ ٨٥).

(١٠) السنن (١/ ١١٣).

وقال مرّة: « ضعيف »[١].

وذكر ابن حجر أنّ أبا داود ضعّفه[٢]، وأنّ ابنَ عدي قال فيه: « تكلّموا في حفظه »[٣].

الخلاصة:

يتّضح مِمّا سبق رجحان ما ذهب إليه الأكثرون من تضعيفه، والله أعلم.

رواياته في صحيح مسلم:

أخرج مسلم لهذا الراوي ثلاثة أحاديث، هي كما يلي:

الحديث الأول:

أخرجه في كتاب الطهارة، باب: خصال الفطرة، الحديث رقم: (٢٦١)، وساقه من طريقين، قال فيهما:

حدّثنا قتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب، قالوا: حدّثنا وكيع، عن زكريا بن أبي زائدة، عن مصعب بن شيبة، عن طلق بن حبيب، عن عبد الله بن الزبير، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: « عشر من الفطرة، قصُّ الشارب، وإعفاء اللحية، والسواك، واستنشاق الماء، وقصُّ الأظفار، وغسل البراجم، ونتف الإبط، وحلق العانة، وانتقاص الماء ».

قال زكريا: قال مصعب: ونسيت العاشرة، إلاّ أن تكون المضمضة.

---

(١) السنن (١/ ١٣٤).

(٢) لم أقف على تضعيف أبي داود في سؤالات الآجري ولا في سؤالات أحمد له.

(٣) تهذيب التهذيب (٤/ ٨٥)، ولم أقف على ترجمته في الكامل ولا في مختصره للمقريزي.

زاد ابن قتيبة: قال وكيع: انتقاص الماء يعني: الاستنجاء.

وحدَّثناه أبو كريب، أخبرنا ابن أبي زائدة، عن أبيه، عن **مصعب بن شيبة**، في هذا الإسناد مثله، غير أنّه قال: قال أبوه: ونسيت العاشرة.

تخريج الحديث من طريق الراوي:

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (١/ ١٧٨)، (٢٠٤٦).

وأحمد في مسنده (٤١/ ٥٠٧) (٢٥٠٦٠).

وإسحاق بن راهويه في مسنده (مسند عائشة ٢/ ٧٩)، (٤١ ـ ٥٤٧).

ثلاثتهم عن وكيع به.

وأخرجه من طريق وكيع:

أبو داود في سننه (١/ ٤٤)، (٥٣).

والترمذي في جامعه (٥/ ٩١)، (٢٧٥٧)، وقال: « هذا حديث حسن ».

والنسائي في المجتبى (٨/ ١٠٥)، (٥٠٥٥).

وابن ماجه في سننه (١/ ١٠٧)، (٢٩٣).

وأبو يعلى في مسنده (٨/ ١٤)، (٤٥١٧).

وابن خزيمة في صحيحه (١/ ٤٧)، (٨٨).

وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ١٦٣)، (٤٧٢، ٤٧٣).

وأبو نعيم في مستخرجه (١/ ٣١٨)، (٦٠٤).

والعقيلي في الضعفاء (٤/ ١٩٧).

والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٣٦، ٤٢).

وذهب بعض العلماء إلى إعلال الحديث من جهة وصلِه، وذكروا أنَّ الصحيحَ روايته عن طلق بن حبيب مرسلاً.

كالنسائي الذي أخرج الحديث من طريقي سليمان التيمي، وجعفر بن إياس، عن طلق بن حبيب مرسلاً، ثم قال النسائي: « وحديث سليمان التيمي وجعفر بن إياس أشبه بالصواب من حديث مصعب بن شيبة، ومصعب منكر الحديث »[١].

ووافقه الدارقطني حيث قال: « خالفه رجلان ثقتان »[٢].

ونقل السيوطي عن الإمام أحمد أنّه قال: « مصعب بن شيبة أحاديثه مناكير، منها: عشرة من الفطرة »[٣].

وذكر ابن دقيق العيد أنَّ ابن منده قال في هذا الحديث:« وتركه البخاري ولم يخرِّجه، وهو حديث معلول، رواه سليمان التيمي، عن طلق بن حبيب مرسلاً »[٤].

فيتضح مِمَّا تقدَّم أنّهم اعتمدوا في إعلال الحديث على أنَّ الرواية المرسلة رواها عن طلق اثنان وهما ثقتان، في مقابل مصعب الذي وصل الرواية، وهو أقلُّ حالاً منهما، لكن ما ذهبوا إليه يقتضي تضعيف حديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كما أخرجه غيرُ واحد من أئمة النقد، فسكتوا عنه ولَم يُعلُّوه، كابن خزيمة، وأبي داود، والترمذي، بل إنَّ هذا الأخير حكم عليه بأنّه حسن، وكأنّهم رأوا أنَّ وصلَ الثقة مقدَّمٌ على الإرسال، ولذلك تعقَّب ابنُ دقيق العيد ابنَ منده فيما ذهب إليه، فقال: « ولم يلتفت مسلمٌ لهذا التعليل؛ لأنّه قدَّم وصلَ الثقة عنده على الإرسال »[٥].

---

(١) المجتبى (٨/ ٥٠٣)، (٥٠٥٦، ٥٠٥٧).
(٢) التتبع (ص:٣٤٠).
(٣) نقلا عن السيوطي في زهر الربى (٨/ ٥٠٣).
(٤) الإمام (١/ ٤٠٢).
(٥) المرجع السابق.

ويُفهم من صنيع البيهقي أنّه يميل إلى ذلك، حيث قال بعد أن أخرج حديث: « الغسل من خمسة »، الذي رواه مصعب ذاته: « أخرج مسلم في الصحيح حديث مصعب بن شيبة، عن طلق بن حبيب، عن ابن الزبير، عن عائشة، عن النّبيِّ ﷺ (عشر من الفطرة)، وترك هذا الحديث فلَم يُخرِّجه، ولا أُراه تركه إلاَّ لطعن بعض الحفاظ له »[١].

أي أنّه أخرج حديث عشر من الفطرة؛ لأنّه يراه صحيحاً لغيره بشواهده[٢]، والله أعلم.

الحديث الثاني:

أخرجه مسلمٌ في كتاب الحيض، باب: وجوب الغسل على المرأة ... الحديث رقم: (٣١٤)، وساقه من طريقين قال فيهما:

وحدَّثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث، حدَّثني أبي، عن جدِّي، حدَّثني عُقيل بن خالد، عن ابن شهاب، أنّه قال: أخبرني عروة بن الزبير: أنَّ عائشة زوج النّبيِّ ﷺ أخبرته أنَّ امَّ سُليم أم بني أبي طلحة دخلت على رسول الله ﷺ، بمعنى حديث هشام[٣]، غير أنَّ فيه قال: قالت عائشة: « فقلت لها: أُفٍّ لك، أترى المرأة ذلك؟! ».

حدَّثنا إبراهيم بن موسى الرازي، وسهل بن عثمان، وأبو كريب، واللفظ لأبي كريب، قال سَهل: حدَّثنا، وقال الآخران: أخبرنا ابن أبي زائدة، عن أبيه، عن مصعب بن شيبة، عن مُسافِع بن عبد الله، عن عروة بن الزبير، عن

(١) السنن الكبرى (١/ ٣٠٠).
(٢) أخرجه مسلم ضمن أحاديث عدَّة في خصال الفطرة.
(٣) يعني: روايته لحديث أم سلمة الذي أخرجه قبل حديث عائشة، ويعتبر شاهداً له.

عائشة: أنَّ امرأةً قالت لرسول الله ﷺ: هل تغتسل المرأة إذا احتلمت وأبصرت الماء؟ فقال: « نعم »، فقالت لها عائشة: ترِبَت يداك، وأُلَّت[١]، قالت: فقال رسول الله ﷺ: « دَعِيها، وهل يكون الشَّبَه إلاَّ مِن قِبل ذلك؛ إذا علا ماؤها ماءَ الرَّجل أشبه الولدُ أخوالَه، وإذا علا ماءُ الرَّجل ماءَها أشبه أعمامَه ».

تخريج الحديث من طريق الراوي:

أخرجه أبو نعيم في مستخرجه (ق ٦٣/ب) ـ وليس في المطبوع ـ من طريق سهل بن عثمان، به.

وأخرجه من طرق عدَّة عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة:

أبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٤٥)، (٨٤٢).

وأبو نعيم في مستخرجه (١/ ٣٦٥)، (٧٠٩) وسقط من المطبوع جملة: « عن يحيى بن أبي زائدة، حدَّثني أبي، عن مصعب بن شيبة »، وتصحَّفت « مسافع » إلى « مسامعي »، والتصحيح من المخطوط.

والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٦٨).

وكما ترى فإنَّ مسلماً لَم يُخرِّج رواية مصعب منفرداً بها، بل تابعه متابعة قاصرة عُقيل بن خالد الأيلي، وهو ثقة ثبت[٢]، كما يشهد للحديث حديثُ أمِّ سلمة الذي أخرجه مسلم قبله، إضافة إلى أنَّ مسافع بن عبد الله ابن شيبة قريبٌ لمصعب[٣]، وربَّما كان مصعب من أعلم الناس به لهذه القرابة، والله أعلم.

---

(١) أي: صاحت لما أصابها من شدَّة هذا الكلام. النهاية (١/ ٦١).

(٢) التقريب (ص:٣٩٦)، وانظر: الكاشف (٢/ ٣٢).

(٣) تهذيب التهذيب (٤/ ٨٥) ترجمة مصعب.

الحديث الثالث:

أخرجه مسلمٌ في كتاب الفضائل، باب: فضائل أهل بيت النَّبيِّ ﷺ، الحديث رقم: (٢٤٢٤)، وساقه من طريق واحد، قال فيه:

حدَّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن نُمير، واللفظ لابن أبي شيبة، قالا: حدَّثنا محمد بن بِشر، عن زكريا، عن **مصعب بن شيبة**، عن صفية بنت شيبة، قالت: قالت عائشة: « خرج النَّبيُّ ﷺ غداةً وعليه مِرْطٌ مُرَحَّل[1]، من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي، فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء عليٌّ فأدخله، ثم قال: ﴿ **إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا** ﴾[2] ».

ثم أخرجه مسلم في كتاب اللباس والزينة، باب: التواضع في اللباس، الحديث رقم: (٢٠٨١)[3]، وساقه من طريق واحد مختصراً، قال فيه:

وحدَّثني سُريج بن يونس، حدَّثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن أبيه، ح.

وحدَّثني إبراهيم بن موسى، حدَّثنا ابن أبي زائدة، ح.

وحدَّثنا أحمد بن حنبل، حدَّثنا يحيى بن زكريا، أخبرني أبي، عن **مصعب ابن شيبة**، عن صفية بنت شيبة، عن عائشة قالت: « خرج النَّبيُّ ﷺ ذات غداة، وعليه مِرْطٌ مُرَحَّل من شعر أسود ».

تخريج الحديث من طريق الراوي:

أخرجه أحمد في مسنده (٤٢/ ١٧٥) (٢٥٢٩٥) عن يحيى بن زكريا، به.

---

(١) أي: نقش فيه تصاوير الرحال. النهاية (٢/ ٢١٠).

(٢) سورة الأحزاب، الآية: (٣٣).

(٣) لا يُوافق محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله في ترقيم الحديث برقم مغاير عن السابق، فهما حديث واحد كما ترى.

وأخرجه من طرق عدّة عن يحيى:

أبو داود في سننه (٤/ ٣١٥)، (٤٠٣٢).

والترمذي في جامعه (٥/ ١١٩)، (٢٨١٣)، وقال: « هذا حديث حسن غريب صحيح ».

وفي الشمائل (ص:٧٩)، (٦٧).

والعقيلي في الضعفاء (٤/ ١٩٧).

والحاكم في المستدرك (٤/ ١٨٨)، وقال: « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه »!!

والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ١٤٩).

وبعضهم يرويه مختصراً مثل رواية أحمد.

وكما ترى فإنَّ مسلماً روى الحديثَ احتجاجاً في كلا الموضعين، ولم يُخرِّج له متابعة تامَّة ولا قاصرة، والظاهر أنّه يراه صحيحاً، وأنَّ مصعب بن شيبة لَم يهم أو يسوء حفظه فيه، وربَّما كان ذلك لأنَّ مصعباً روى الحديث عن قريبته صفيَّة بنت شيبة، وهو ابن أخيها كما ذكر ابن حجر[1]، ويلتقي هذا مع حكم الترمذي والحاكم عليه بالصِّحة، والله أعلم.

وبعد:

فهذه روايات مصعب بن شيبة الثلاثة التي أخرجها مسلم، ويُلاحَظ عليها أنّها جميعَها من رواية زكريا بن أبي زائدة عنه، ولم أتمكّن من الوقوف على قرينة أو صلة بينه وبين مصعب، غير أنَّ إخراج مسلم أحاديثه من طريق زكريا يشعر بأنّه حفظ أحاديثه التي سلمت من الوهم، أو أنَّ زكريا

---

(١) تهذيب التهذيب (٤/ ٦٧٨).

إنّما انتقى من أحاديث مصعب، فروى عنه أحاديثه الصحيحة، أو أنَّ مسلماً ـ وهو المشهور بالسَّبر والانتقاء ـ وجد أنَّ روايةَ زكريا، عن مصعب لَم يدخلها الوهم، ويُضاف إلى ما تقدَّم قرينة أنَّ مصعباً روى الحديث الثاني والثالث عن بعض أقربائه، وربَّما كان لصلة القربى أثرٌ في ضبطه لأحاديثهم، والله أعلم.



الخاتمة:

بعد أن منَّ الله عليَّ بإتمام هذه الدراسة توصَّلتُ إلى نتائج آملُ أن تكون مفيدةً وجديرةً بالاهتمام، وهي كما يلي:

١ ـ لَم يُكثر مسلمٌ من الإخراج للرواة الضعفاء الذين ضعَّفهم الحافظ ابن حجر ضعفاً منجبراً، فقد بلغ عددهم مِمَّن انفرد بهم عن البخاري خمسة عشر راوياً.

٢ ـ لا يُسلَّم للحافظ ابن حجر تضعيفُ جميع هؤلاء الرواة، فقد توَصَّلت الدراسة إلى أنَّ بعضَهم لا ينزل عن درجة الثقات، كالوليد بن أبي الوليد المدني، وأبي سعيد الشامي، وبعضهم لا ينزل عن درجة الصدوق، كأيوب بن خالد، وعبد الله بن أبي صالح، أو درجة الصدوق الذي يهم، كمحمد بن يزيد العجلي، وعبد الله بن عمر بن حفص.

٣ ـ عدد الرواة الذي يُوافق الحافظ ابن حجر على تضعيفهم من مجموع الرواة الخمسة عشر: ثمانية رواة فقط. وبهذا تتَّضح صحَّة جزم علماء الحديث في أصحيَّة أحاديث هذا الكتاب كنظيره (صحيح البخاري)، وبيان السبب في ذلك، وأنَّ وجود هؤلاء الرواة لا يضرُّ في صحَّة تلك الأحاديث لكونهم جاؤوا متابعة، أو ذكرهم شواهد أو لبيان فائدة.

٤ ـ أنَّ رجال الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ نحوٌ من ألفي رجل، لا يوجد مَن اتُّفق على تضعيفه سوى اثنين، وستة مختلف فيهم، فما موقع رجلين في نحو ألفي رجل.

٥ ـ لَم يُكثر مسلم من الإخراج لأحاديث الضعفاء، فمعظمهم لم يخرج لهم سوى حديثٍ واحد، وهذا إحصاء بهم وبعدد أحاديثهم.

أ ـ أشعث بن سوّار، حديث واحد.

ب ـ زمعة بن صالح، حديث واحد.

جـ ـ علي بن زيد بن جدعان، حديث واحد.

د ـ مجالد بن سعيد، حديث واحد.

هـ ـ سليمان بن قرم، حديثان.

و ـ مصعب بن شيبة، ثلاثة أحاديث.

ز ـ عياض الفهري، أربعة أحاديث.

ح ـ عمر بن حمزة، ستة أحاديث.

٥ ـ معظم الأحاديث التي أخرجها مسلمٌ من طريق هؤلاء الرواة تقوَّت بالمتابعة من طرق أوردها مسلم في صحيحه.

٦ ـ توصَّلت الدراسة إلى أنَّ بعضَ هؤلاء الرواة الذين ليس لهم سوى حديثٍ واحد لم يقصد مسلمٌ الإخراج لهم ابتداءً، وعليه فلا يُعدُّون من رجاله الذين أراد الاحتجاجَ بهم والاعتمادَ عليهم، غاية ما فيه أنَّ رواياتهم وصلته عن شيوخه مقرونة برواة آخرين، فأثبتها كما سمعها، ولَم يشأ أن يتصرَّف بحذفها، وهو معروفٌ بدقَّته في أدائه الحديث كما سمعه، وهؤلاء الرواة هم:

أ ـ أشعث بن سوّار.

ب ـ زمعة بن صالح.

جـ ـ علي بن زيد بن جدعان.

د ـ مجالد بن سعيد.

٧ ـ رصدت الدراسة ظاهرة يمكن أن تكون سبباً في إخراج مسلم روايات بعض الرواة الضعفاء، وتَمثَّلت في روايات عياض بن عبد الله

الفهري، فهي جميعها من رواية عبد الله بن وهب عنه، وروايات مصعب بن شيبة، جميعها من رواية زكريا بن أبي زائدة عنه، وروايات عمر بن حمزة، جميعها إمَّا من رواية مروان بن معاوية أو حماد بن أبي سلمة عنه؛ إذ ربَّما حفظ هؤلاء التلاميذ الأحاديث الصحيحة لهؤلاء الشيوخ، فأصبحوا من أوثق الناس فيهم، فأخرج مسلمٌ روايتهم.

٨ ـ لَم تَخل بعض أحاديث الرواة مدار الدراسة من فائدة، كبيان العلة، كما في الحديث الثاني لعمر بن حمزة، أو بيان زيادة في المتن لم ترد عند غيره، كما في الحديث الخامس لعمر بن حمزة كذلك، أو لدفع شكٍّ حصل لأحد الرواة في اتصال الحديث أو عدم اتصاله، كما في حديث يزيد بن أبي زياد الهاشمي.

وصلى الله على سيِّدنا ونبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

* * *

فهرس المراجع

١ ـ إبراهيم بن محمد بن سفيان، روايته وزياداته وتعليقاته على صحيح مسلم، د. عبد الله بن محمد دمفو، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة، العدد ١١١، (١٤٢١هـ).

٢ ـ أبو زرعة الرازي (عبيد الله بن عبد الكريم ت٢٦٤هـ)، مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، دار الوفاء، المنصورة، ط٢ (١٤٠٩هـ).

٣ ـ إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة: للحافظ أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: د. زهير الناصر وآخرين، وزراة الشؤون الإسلامية، السعودية، ط١ (١٤١٥هـ).

٤ ـ الأحاديث العوالي من جزء ابن عرفة، انتقاء الإمام شمس الدين الذهبي، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، دار الكتب السلفية، القاهرة، ط١ (١٤٠٧هـ).

٥ ـ الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان: ترتيب علي بن بلبان الفارسي (ت٧٣٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ (١٤٠٨هـ).

٦ ـ الأدب المفرد: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) المطبوع مع فضل الله الصمد، المكتبة السلفية بالقاهرة، ط: الثالثة (١٤٠٧هـ).

٧ ـ الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليل بن عبد الله القزويني (ت ٤٤٦)، تحقيق: د ـ محمد سعيد إدريس، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط١ (١٤٠٦هـ).

٨ ـ أسامي شيوخ البخاري، الحسن بن محمد الصغاني (ت٦٥٠هـ)، مصوَّرة من المخطوط، نشره علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة (١٤١٩هـ).

٩ ـ أسامي مشايخ البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: نظر الفريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط١ (١٤١٢هـ).

١٠ ـ أسامي من روى عنهم البخاري، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: د. عامر صبري، دار البشائر، بيروت، ط١ (١٤١٤هـ).

١١ ـ الأسامي والكنى، لأبي أحمد محمد بن محمد، الحاكم الكبير (ت ٣٧٨) نسخة مصورة عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الأزهرية (مخطوط).

١٢ ـ الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، لأبي عمر يوسف بن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. عبد الله السوالمة، دار ابن تيمية، الرياض، ط ١ (١٤٠٥هـ).

١٣ ـ الأسماء والصفات: لأحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عماد الدين حيدر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ (١٤٠٥هـ).

١٤ ـ إكمال المعلم بفوائد مسلم: للقاضي عياض اليحصبي (ت٥٤٤هـ) تحقيق: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء، ط١ (١٤١٩هـ).

١٥ ـ الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، لأبي الفتح محمد بن علي، ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: سعد آل الحميد، دار المحقق، الرياض، ط ١ (١٤٢٠هـ).

١٦ ـ الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي (ت١٣٨٦هـ)،

١٧ ـ البر والصلة: للحسين بن الحسن المروزي (ت٢٤٦هـ) عن ابن المبارك وغيره، تحقيق: د. محمد سعيد البخاري، دار الوطن، ط١ (١٤١٩هـ).

١٨ ـ البيان والتوضيح لِمَن أخرج له في الصحيح ومسَّ بضرب من التجريح، لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت٨٢٦هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الجنان، ط١ (١٤١٠هـ).

١٩ ـ تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم، لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت ٣٨٥)، تحقيق: د ـ عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤٠٦هـ).

٢٠ ـ تاريخ الأمم والملوك، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، دار الكتب العلمية، ط٢ (١٤٠٨هـ).

٢١ ـ التاريخ الأوسط، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد اللحيدان، دار الصميعي، الرياض، ط١ (١٤١٨هـ).

٢٢ ـ تاريخ بغداد: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب (ت٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية بيروت.

٢٣ ـ تاريخ الثقات، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله العجلي (ت ٢٦١)، بترتيب الحافظ علي ابن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧)، تحقيق: د ـ عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤٠٥هـ).

٢٤ ـ تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠) عن أبي زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣) في تجريح الرواة وتعديلهم، تحقيق: د ـ أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، ط ١ (١٤٠٠هـ).

٢٥ ـ التاريخ الكبير، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦)، ومعه: الكنى، للمؤلف نفسه، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٢٦ ـ تاريخ يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) برواية العباس بن محمد الدوري (ت٢٧١هـ)، تحقيق: د. أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة، ط١ (١٣٩٩هـ).

٢٧ ـ التتبع، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: مقبل الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤٠٦هـ).

٢٨ ـ التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، نشره أسعد طرابزوني، مكتبة ابن الجوزي، الدمام.

٢٩ ـ التعديل والتجريح لِمن خرَّج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد سليمان الباجي (ت٤٧٤هـ)، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء، الرياض، ط١ (١٤٠٦هـ).

٣٠ ـ تغليق التعليق على صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، دراسة وتحقيق: د ـ سعيد القزقي، الناشر: المكتب الإسلامي ودار عمار، ط١ (١٤٠٥هـ).

٣١ ـ تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤)،

قدّم له: د ـ يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار المعرفة، بيروت ط: الثالثة ١٤٠٩هـ.

٣٢ ـ تقريب التهذيب: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، قدّم له وقابله: محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، ط: الثالثة (١٤١١هـ).

٣٣ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، وزارة الأوقاف المغربية من سنة (١٣٨٧هـ وما بعدها).

٣٤ ـ تهذيب التهذيب: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، باعتناء: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ (١٤١٦هـ).

٣٥ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي الحجاج يوسف المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد، مؤسسة الرسالة، ط٢ (١٤٠٣هـ وما بعدها).

٣٦ ـ التوحيد ومعرفة أسماء الله عزَّ وجلَّ: لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: د. علي فقيهي، مطبوعات الجامعة الإسلامية.

٣٧ ـ الثقات: لمحمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، مراقبة محمد خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١ (١٣٩٣هـ).

٣٨ ـ جامع البيان عن تأويل القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، دار الفكر بيروت (١٤٠٨هـ).

٣٩ ـ جامع الترمذي: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار الحديث بالقاهرة.

٤٠ ـ الجامع الصحيح: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.

٤١ ـ الجامع الصحيح: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) المطبوع مع شرحه فتح الباري للحافظ ابن حجر، تحقيق: الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، المطبعة السلفية بالقاهرة (١٣٨٠هـ).

٤٢ ـ جامع العلوم والحكم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، دار المعرفة، بيروت، ط١ (١٤٠٨هـ).

٤٣ ـ الجرح والتعديل: لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الرازي (ت٣٢٧هـ)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند، مصورة عن الطبعة الأولى.

٤٤ ـ جزء الحسن بن عرفة العبدي (ت٢٥٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، مكتبة دار الأقصى، الكويت، ط١ (١٤٠٦هـ).

٤٥ ـ الجمع بين رجال الصحيحين، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢ (١٤٠٥هـ).

٤٦ ـ الجهاد، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت٢٨٧هـ)، تحقيق: مساعد الحميد، دار القلم، دمشق، ط١ (١٤٠٩هـ).

٤٧ ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، دار الريان، القاهرة، ط: الخامسة (١٤٠٧هـ).

٤٨ ـ الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ)، تصحيح: عبد الله هاشم المدني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٤٩ ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١١هـ).

٥٠ ـ دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب لشريعة: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ) تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤٠٥هـ).

٥١ ـ ذكر أسماء من تُكلِّم فيه وهو موثّق، لشمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد شكور الميادين، مكتبة المنار، الأردن،ط١ (١٤٠٦هـ).

٥٢ ـ رجال صحيح البخاري، المسمى الهداية الإرشاد، لأبي نصر أحمد الكلاباذي (ت٣٩٨هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط١ (١٤٠٧هـ).

٥٣ ـ الرواة المتكلم فيهم في صحيح مسلم، سلطان سند العكايلة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (١٤٠١هـ).

٥٤ ـ زهر الربى (انظر المجتبى).

٥٥ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١ (١٣٩٩هـ).

٥٦ ـ السنة: لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت٢٨٧هـ)، تحقيق: د. باسم الجوابرة، دار الصميعي بالرياض، ط١ (١٤١٩هـ).

٥٧ ـ السنن، للدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: فؤاد أحمد وخالد السبع، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ (١٤٠٧هـ).

٥٨ ـ السنن: لأبي داود سليمان بن الأشعث (ت٢٧٥هـ)، تعليق: عزت عبيد دعاس، وعادل السيد، دار الحديث، بيروت، ط١ (١٣٨٨هـ).

٥٩ ـ السنن: لعلي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تصحيح: عبد الله هاشم اليماني، دار المحاسن بالقاهرة.

٦٠ ـ السنن: لابن ماجه محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية، بيروت.

٦١ ـ السنن الكبرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، دار المعرفة بيروت.

٦٢ ـ السنن الكبرى: لأحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان وسيد حسن، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١ (١٤١١هـ).

٦٣ ـ سؤالات البرقاني للدارقطني، رواية الكرجي عنه، تحقيق: د. عبد الرحيم القشقري، مطبعة لاهور، ط١ (١٤٠٤هـ).

٦٤ ـ سؤالات ابن الجنيد، لأبي زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣)، تحقيق: د ـ أحمد محمد نور سيف، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١ (١٤٠٨هـ).

٦٥ ـ سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني، تحقيق: د. عبد العليم البستوي، دار الاستقامة، مكة، ط١ (١٤١٨هـ).

٦٦ ـ سؤالات محمد بن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق: موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، ط١ (١٤٠٤هـ).

٦٧ ـ الشجرة في أحوال الرجال، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت٢٥٩هـ على الراجح)، تحقيق: د. عبد العليم البستوي، دار الطحاوي، الرياض، ط١ (١٤١١هـ).

٦٨ ـ شرح السنة: للحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ) تحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي بيروت، ط٢ (١٤٠٣هـ).

٦٩ ـ شرح علل الترمذي، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥)، تحقيق: د. همام سعيد، الناشر: مكتبة المنار، الأردن، ط١ (١٤٠٧)هـ.

٧٠ ـ شرح معاني الآثار، للطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة (ت ٣٢١)، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، الناشر: مطبعة الأنوار المحمدية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

٧١ ـ الشمائل المحمدية: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ) تعليق: محمد عفيف الزعبي، ط١ (١٤٠٣هـ).

٧٢ ـ صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق النيسابوري (ت ٣١١)، تحقيق وتعليق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط١ (١٣٩٥هـ).

٧٣ ـ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط: لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح (ت٦٤٢هـ)، تحقيق: موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، ط٢ (١٤٠٨هـ).

٧٤ ـ الضعفاء الصغير، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: بوران الضناوي، عالم الكتب، بيروت، ط١ (١٤٠٤هـ).

٧٥ ـ الضعفاء، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت ٣٢٢)، تحقيق: د ـ عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤٠٤هـ).

٧٦ ـ الضعفاء والمتروكون، لأحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣)، تحقيق: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط٢ (١٤٠٧هـ.

٧٧ ـ الضعفاء والمتروكين، لعلي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١ (١٤٠٤هـ).

٧٨ ـ الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد الهاشمي (ت٢٣٠هـ) طبعة دار التحرير بالقاهرة (١٣٨٨هـ).

٧٩ ـ الطبقات الكبرى لابن سعد ـ القسم المتمم ـ تحقيق: زياد منصور، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة، ط١ (١٤٠٣هـ).

٨٠ ـ الطبقات، لأحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث، إعداد: نصر أبو عطايا، دار الخاني، الرياض، ط١ (١٤١٥هـ).

٨١ ـ العظمة: لأبي محمد عبد الله بن حيَّان أبي الشيخ الأصبهاني (ت٣٦٩هـ)، تحقيق: د. رضاء الله المباركفوري، دار العاصمة، ط١ (١٤٠٨هـ).

٨٢ ـ علل الترمذي الكبير، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: حمزة ديب مصطفى، الناشر: مكتبة الأقصى، عمان، ط١ (١٤٠٦هـ).

٨٣ ـ علل الحديث، للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، رواية المروذي وغيره، تحقيق: د. وصي الله عباس، الدار السلفية بالهند، ط١ (١٤٠٨هـ).

٨٤ ـ علل الحديث، لأبي محمد عبد الرحمن الرازي (ت ٣٢٧)، الناشر: دار المعرفة، بيروت، (١٤٠٥هـ).

٨٥ ـ العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١)، تحقيق: وصي الله عباس، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط١ (١٤٠٨هـ).

٨٦ ـ عمل اليوم والليلة، لأحمد بن محمد الدينوري، ابن السني (ت٣٦٤هـ)، تحقيق: بشير عيون، دار البيان، دمشق، ط٢ (١٤١٠هـ).

٨٧ ـ الغيلانيات، لأبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: د. مرزوق ابن هياس الزهراني، دار المأمون، دمشق، ط١ (١٤١٧هـ).

٨٨ ـ الفصل للوصل المدرج في النقل، للخطيب البغدادي أحمد بن علي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، الرياض، ط١ (١٤١٨هـ).

٨٩ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري: للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) = انظر: صحيح البخاري.

٩٠ ـ الكاشف في معرفة مَن له رواية في الكتب الستة: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة وأحمد الخطيب، دار القبلة، ط١ (١٤١٣هـ).

٩١ ـ الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥)، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط: الثالثة ١٤٠٩هـ.

٩٢ ـ لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت (١٣٨٨هـ).

٩٣ ـ المجتبى: لأحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، وبهامشه زهر الربى على المجتبى، للإمام جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: الثالثة (١٤٠٩هـ).

٩٤ ـ المجروحون من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان أبي حاتم (ت ٣٥٤)، تحقيق: محمود إبراهيم، الناشر: دار الوعي، حلب، ط: الثانية.

٩٥ ـ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: دار عالم الكتب بالرياض (١٤١٢هـ).

٩٦ ـ المحلى، لابن حزم، علي بن أحمد (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة التراث، القاهرة.

٩٧ ـ مختصر استدراك الذهبي على الحاكم، لعمر بن علي بن الملقن (ت ٨٠٤)، تحقيق: عبد الله اللحيدان وسعد الحميّد، الناشر: دار العاصمة، الرياض، ط١ (١٤١١هـ).

٩٨ ـ مختصر العلو للعلي الغفار، للذهبي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢ (١٤١٢هـ).

٩٩ ـ مختصر الكامل، تقي الدين أحمد المقريزي (ت٨٤٥هـ)، تحقيق: أيمن الدمشقي، مكتبة السنة، القاهرة، ط١ (١٤١٥هـ).

١٠٠ ـ المدخل إلى معرفة الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: إبراهيم الكليب، رسالة ماجستير بجامعة الإمام، (١٤٠٣هـ).

١٠١ ـ مرويات الإمام الزهري المعلة في كتاب العلل للدارقطني، د. عبد الله بن محمد دمفو، مكتبة الرشد، الرياض، ط١ (١٤١٩هـ).

١٠٢ ـ مستخرج أبي عوانة: يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت٣١٦هـ)، المطبوع باسم مسند أبي عوانة، تحقيق: أيمن الدمشقي، دار المعرفة بيروت، ط١ (١٤١٩هـ).

١٠٣ ـ مستخرج أبي نعيم على صحيح مسلم: لأحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ) تحقيق: محمد حسن الشافعي، مكتبة عباس الباز بمكة، ط١ (١٤١٧هـ).

١٠٤ ـ المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، دار الفكر بيروت (١٣٩٨هـ).

١٠٥ ـ المسند للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، ط ١ (١٤١٣هـ وما بعدها).

١٠٦ ـ المسند لإسحاق بن راهويه (ت٢٣٨هـ) تحقيق: د. عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان بالمدينة، ، ط١ (١٤١٢هـ).

١٠٧ ـ المسند، لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي (ت٢٠٤هـ)، تحقيق: د. محمد التركي، دار هجر، القاهرة، ط١ (١٤١٩هـ).

١٠٨ ـ المسند لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي (ت٣٠٧هـ) تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون ط١، (١٤٠٤هـ).

١٠٩ ـ مسند الشهاب، لأبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي (ت ٤٥٤)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١ ١٤٠٥هـ.

١١٠ ـ المصنف: لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ) تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، ط١ (١٤٠٩هـ).

١١١ ـ معالم التنزيل في التفسير بالتأويل: لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ)، دار الفكر بيروت (١٤٠٥هـ).

١١٢ ـ المعجم الكبير: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ) تحقيق: حمدي السلفي، ط٢.

١١٣ ـ المعجم المختص بالمحدثين، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط١ (١٤٠٨هـ).

١١٤ ـ المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل، لأبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر (ت٥٧١هـ)، تحقيق: سكينة الشهابي، دار الفكر، دمشق (١٤٠١هـ).

١١٥ ـ معرفة الرجال، ليحيى بن معين (ت ٢٣٣) رواية ابن محرز وآخرين، تحقيق: محمد كامل القصار وغيره، الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق ١٤٠٥هـ.

١١٦ ـ المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧) رواية عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي، تحقيق: د ـ أكرم ضياء العمري، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١ (١٤١٠هـ).

١١٧ ـ المغني في الضعفاء، لمحمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: نور الدين عتر.

١١٨ ـ المنتخب من مسند عبد بن حميد (ت٢٤٩هـ) تحقيق: صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي، مكتبة السنة بالقاهرة، ، ط١ (١٤٠٨هـ).

١١٩ ـ المنتقى من السنن: لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود (ت٣٠٧هـ)، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني، مطبعة الفجالة (١٣٨٣هـ).

١٢٠ ـ من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، تحقيق: د ـ أحمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

١٢١ ـ المنهاج بشرح مسلم بن الحجاج: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، مراجعة: خليل الميس، دار القلم، بيروت، ط: الثالثة.

١٢٢ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر، بيروت.

١٢٣ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير (ت ٦٠٦)، تحقيق: محمود الطناحي، وطاهر الزواوي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت.

١٢٤ ـ هدي الساري، مقدمة فتح الباري: للحافظ أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: الشيخ عبد العزيز بن باز، المكتبة السلفية بالقاهرة.

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

* * *